متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها مركز
التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد (الثالث عشر) أكتوبـــر 2026م

عام الذكاء الاصطناعي
THE YEAR OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE 2026

برؤية طموحة يقودها سمو ولي العهـد

2026م عامـــــاً للذكاء الاصطناعي بالسعوديـــــة



وزارة المالية تعلن
البيان التمهيدي لميزانية العـام المالي 2027م



ضيف العدد
المهندس يوسف الحرقان
الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية



نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد
تعزيز للحوكمة وكفاءة الإنفاق وتمكين القطاع الخاص

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

افتتاحيــة العـدد

نعـود إليكم مـن جديد فـي العـدد الثالث عشـر مـن مجلـة «متمـم»، حـاملاً بيـن صفحاتـه باقة مـن الموضوعات والقضايـا الماليـة والاقتصادية التـي تواكـب المتغيـرات المتسـارعة، وتسـتقرئ آثارهـا وأبعادهـا مـن خلال رؤى نخبة مـن الخبراء والمختصيـن.

يأتي العـدد متزامنـاً مـع إعلان البيـان التمهيدي للميزانيـة العامـة للمملكـة العربيـة السـعودية للعـام المالـي 2027م، فيقـدم تغطيـة للبيـان وتقديراتـه الأوليـة للإيـرادات والنفقـات، كمـا يتضمـن تقريـراً عـن النسـخة الثانيـة مـن مؤتمـر (Money20/20 Middle East) بالريـاض، الـذي شـهد التقـاء قيـادات القطـاع المالـي والتقنـي والمسـتثمرين والمبتكرين وصنّاع السياسـات من مختلـف أنحـاء العالم.

ويتصـدر المجلـة إعلان صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان بـن عبـد العزيـز آل سـعود، ولـي العهد رئيـس مجلـس الـوزراء، عام 2026 «عـام الذكاء الاصطناعـي» في المملكة؛ فـي خطـوة تعكـس المكانـة المتقدمـة التـي باتـت المملكـة تحظـى بهـا فـي هـذا المجـال، وتؤكـد توجههـا نحـو ترسـيخ موقعهـا كمركـز عالمـي للبيانـات والـذكاء الاصطناعي؛ فيسـلط موضـوع العـدد الضـوء علـى أبعـاد هـذا التوجه وآثـاره الاقتصاديـة والتنمويـة، مـن خلال قراءات وتعليقـات لعـدد مـن المختصيـن والخبـراء.

وانطلاقـاً مـن رسـالته فـي التوعيـة والتثقيـف المالـي والاقتصـادي، يفتـح «متمـم» فـي هذا العـدد ملفـاً يمـس الحيـاة الماليـة اليوميـة، من خلال موضـوع «الإنفـاق الخفـي وأثـره علـى الاسـتقرار المالـي»، مسـتضيفاً نخبة مـن الخبراء للوقـوف علـى مسـبباته وآثـاره وسـبل التعامل معـه. كمـا يتنـاول تحقيـق «لجنـة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السـعودية.. عشرون عامـاً مـن نشـر الوعي وحمايـة العملاء» مسـيرة ممتـدة مـن الجهـود الراميـة إلـى تعزيـز الثقافة المصرفية وحماية العملاء، فيما تقـدم الدكتورة ميمونـة آل خليل، الأمـين العام لمجلس شـؤون الأسـرة، قـراءة حـول «الثقافـة المالية للأسـرة.. ركيزة التماسك الأسـري والاستقرار المجتمعي».



وفي «ضيف العدد»، نسـتضيف المهندس يوسـف الحرقان، الرئيس التنفيذي للمركز الوطنـي لنظـم المـوارد الحكومية، فـي حوار يسـتعرض مسـيرة المركز ودوره في قيـادة التحـول الرقمي لمنظومة المـوارد الحكومية فـي المملكة، إلى جانب إسـتراتيجيته وأبـرز إنجازاته.

ويرصد العدد كذلك عدداً مـن الملفات التي تعكس التحـولات المتواصلة في الاقتصاد الوطني، من بينها نظام المنافسـات والمشـتريات الحكومية الجديد، ونظام إيـرادات الدولـة المُحـدَّث، والمرحلة الثالثة مـن رؤية السـعودية 2030، وإدراج الصكـوك الحكوميـة في مؤشـرات عالميـة، وبرنامـج التحـول الوطني، وإسـتراتيجية صندوق الاسـتثمارات العامة، وملف خصخصة الأندية، وذلك من خلال تقارير وتحليـلات مدعومة بآراء الخبـراء والمختصين.

كما يتضمن العـدد تحقيقات تتناول مشـاورات المـادة الرابعة لعـام 2026 مع المملكـة، والتقدم الذي أحرزته الرياض وعدد من المدن السـعودية في مؤشـر المدن الذكيـة العالمـي، إلـى جانـب مجموعة مـن الأخبـار والتطـورات المالية والاقتصاديـة، والتحليـلات والمقالات التـي يقدمها نخبة مـن المتخصصين.

وفـي كل عـدد، يواصـل «متمـم» سـعيه إلـى أن يكـون المحتـوى المالـي والاقتصـادي أقرب إلـى القـارئ، وأن تتحـول المعلومة مـن مجرد خبـر أو رقم إلى معرفـة تسـاعد على فهـم المتغيـرات وقـراءة آثارها، بما يسـهم فـي بناء ثقافة ماليـة واقتصادية أكثـر وعيـاً وإدراكاً للتحـولات التي تشـهدها المملكة.

نأمـل أن يجد القـارئ في هذا العـدد ما يثري معرفته، ويمنحه مسـاحة أوسـع لفهم المشـهد المالي والاقتصادي، ويواكـب من خلاله مسـيرة وطن يمضي بثقة نحو مسـتقبل أكثر ابتكاراً وتنافسـية واستدامة.

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

حقـوق التأليـف والنشـر محفوظـة لمركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة "متمـم"، ولا يجـوز اقتبـاس جـزء مـن هـذه المجلـة أو إعادة طباعتهـا بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهـة نظر المركز.

للتواصل والمشاركات:
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : +966118216160 - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

THE YEAR OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE 2026

برؤية طموحة يقودها سمو ولي العهد

2026م عاماً للذكاء الاصطناعي بالسعودية

أصبح الذكاء الاصطناعي في المملكة أحد المحركات الرئيسة لمسيرة اقتصادية وتنموية تتجه بثقة نحو المستقبل. فبينما يتواصل الاحتفاء بإعلان العام 2026م "عاماً للذكاء الاصطناعي"، تتسارع الجهود الوطنية للانتقال من توظيف التقنيات الذكية إلى بناء منظومة متكاملة تعزز الابتكار، وترفع كفاءة الأداء، وتفتح آفاقاً جديدة للنمو والاستثمار، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي هذا العدد، تخصص مجلة "متمم" موضوعها الرئيس لعام الذكاء الاصطناعي في المملكة، من خلال استعراض أبرز المعلومات والتوجهات ذات الصلة، وتسليط الضوء على عدد من التصريحات والرؤى، إلى جانب استضافة نخبة من الخبراء والمختصين؛ للوقوف على واقع الذكاء الاصطناعي وآفاقه، ودوره في دعم الاقتصاد والتنمية، واستشراف ما يتيحه من فرص وما يفرضه من تحديات في بناء مستقبل أكثر ابتكاراً واستدامة.



> "معالي رئيس (سدايا)
> تسمية العام 2026م بعام الذكاء الاصطناعي تعكس رؤية سمو ولي العهد في تعزيز مكانة المملكة عالمياً في مجال التقنيات المتقدمة"

مستقبل وطني أكثر ذكاءً

أكد معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي الدكتور عبدالله الغامدي، أن هذا القرار يعكس رؤية سمو ولي العهد -حفظه الله- في تعزيز مكانة المملكة عالمياً بمجال التقنيات المتقدمة، ويمثّل خطوة مهمة نحو تعزيز حراك وطني واسع في مجال التقنيات المتقدمة ودورها في صياغة مستقبل وطني أكثر ذكاءً واستدامة.

وبيّن أن المملكة أصبحت من الدول الرائدة عالمياً في تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، وتسهم بفاعلية في تشكيل القرار الدولي المرتبط بهذه التقنيات، وذلك من خلال مشاركاتها وعضوياتها في عدد من المنظمات واللجان الدولية المؤثرة في المجال. وآخرها الانضمام كأول دولة عربية إلى الشراكة العالمية للذكاء الاصطناعي (GPAI).

ودعا الغامدي جميع أفراد المجتمع والقطاع الحكومي والخاص إلى المشاركة الفاعلة في عام الذكاء الاصطناعي، بوصفه حدثاً وطنياً نفخر به جميعاً، ويجسد مرحلة جديدة في مسيرة التمكين الرقمي للمملكة، ويمثل فرصة لتوحيد الجهود الوطنية، وإبراز ما تمتلكه المملكة من قدرات وكفاءات في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي.

محرك رئيسي للتنمية والتنافسية

وينطلق عام الذكاء الاصطناعي من رؤية تعمل على أن تصبح تقنياته جزءاً راسخاً في مسيرة المملكة نحو مستقبل أكثر ابتكاراً وازدهاراً، ومحركاً رئيسياً للتنمية والتنافسية، والإسهام في تحفيز المجتمع والقطاعات المختلفة لاستكشاف إمكانات الذكاء وتبني تطبيقاته، وتمكين المواهب الوطنية للمشاركة في صناعة مستقبله.

وتتمحور أهداف العام حول الريادة العالمية وترسيخ مكانة المملكة عالمياً بوصفها دولةً رائدةً في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التمكين الرقمي وتعزيز تبنّي التقنيات الذكية في مختلف القطاعات لرفع الكفاءة والإنتاجية. والأثر الاقتصادي بتحفيز الابتكار وريادة الأعمال التقنية، والإسهام في نمو الاقتصاد الرقمي الوطني.



الدكتور وليد الشعلان

إعلان (2026م) عاماً للذكاء الاصطناعي يمثل انتقالاً من مرحلة بناء المؤسسات والإستراتيجيات، إلى مرحلة التنفيذ واسع النطاق

كما يركز العام على بناء القدرات الوطنية وتنمية الكفاءات وتأهيلها بالمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي. إضافة إلى التوعية والشراكات، وذلك من خلال نشر الثقافة التقنية وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة بما يعظّم الأثر الوطني للذكاء الاصطناعي.

أثر اقتصادي وخدمي ملموس

يرى الباحث والخبير الدولي في مجال الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، الدكتور وليد الشعلان، أن هذا الإعلان يمثل انتقالاً واضحاً من مرحلة بناء المؤسسات والإستراتيجيات والأطر التنظيمية، إلى مرحلة التنفيذ واسع النطاق، بما يعزز التبني القطاعي والمواهب الوطنية ويحوّل ما تحقق من بنى تنظيمية وتقنية إلى أثر اقتصادي وخدمي ملموس.

وأشار إلى أن المملكة خطت بالفعل خطوات ضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي حتى قبل العام 2026م، كما يؤكد مؤشر ستانفورد 2026م الذي أظهر حصول المملكة على المرتبة الأولى عالمياً في الأمن والخصوصية والتشفير في الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تحقيق أعلى معدل نمو عالمي في كفاءات الذكاء الاصطناعي بين العامين 2019م و2025م.

ونوه بدور الذكاء الاصطناعي في تنويع الاقتصاد، وتحفيز الإنتاج بكل قطاعات الاقتصاد، وأنه ليس مجرد قطاع تقني مستقل، وأوضح أن أثره الحقيقي يظهر حين ترتفع كفاءة الإنفاق وتزداد الإنتاجية ويزدهر الابتكار عبر القطاعات الحكومية؛ كالصناعة والمالية والصحة والتعليم، وقطاعات الأعمال كذلك، وتلك من أهم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

واستشهد بتقديرات دولية تشير إلى قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على رفع إنتاجية العمل سنوياً بنسبة تتراوح بين 0.1% و0.6% حتى العام 2040م، وإمكانية أتمتة أو تعزيز أنشطة تستحوذ اليوم على 60% إلى 70% من وقت العاملين؛ ما يجعل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمهارات والبيانات المحلية عنصراً حاسماً لتحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.

القيمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي

وأكد الشعلان أن مكاسب المملكة ستكون أكبر كلما ركزت على العمليات المعرفية الكثيفة والخدمات الجماهيرية واسعة النطاق، مشدداً على أهمية ربط الاستثمارات بخطط واضحة للبيانات المحلية والقدرات السحابية وتطوير الكفاءات السعودية، انسجاماً مع توصيات البنك الدولي التي تربط القيمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي بالبنية التحتية والمهارات والتنظيم.

وحول انعكاسات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل في المملكة، أوضح أنه لن يهدد الوظائف بقدر ما سيعيد توزيع المهام والمهارات بين وظائف معرَّضة للضغط، ووظائف ستتغير طبيعتها، ووظائف جديدة ستنمو بسرعة. وأن التحدي الحقيقي لن يكون في التنبؤ بعدد الوظائف المفقودة، بل في سرعة إعادة التأهيل وربط التعليم بالتطبيق.

ولفت خبير الذكاء الاصطناعي إلى أن المملكة بدأت مبكراً في بناء قاعدة تعليمية متينة، من خلال الدليل الإرشادي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم العام، وإعلان إدراج منهج للذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التعليم بدءاً من العام الدراسي 2025–2026م، مستهدفاً أكثر من 6 ملايين طالب وطالبة.

سياسات المهارات في المملكة

وبين الشعلان أن الأولوية يجب أن تُمنح لإعادة تأهيل العاملين في الوظائف الإدارية والروتينية، بالتوازي مع التوسع في تعليم البرمجة والبيانات وهندسة الأوامر والتحقق من المخرجات والحوكمة، وهي المهارات التي تحول الموظف من "مهدد" إلى "معزز" بالذكاء الاصطناعي. ويشير إلى مؤشرات لما ينبغي أن تُبنى عليه سياسات المهارات في المملكة.

واستشهد بتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يضع أخصائيي البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، ومهندسي التقنية المالية، ومطوري البرمجيات، ومختصي الأمن السيبراني ضمن أسرع الوظائف نمواً عالمياً حتى العام 2030م. بينما يضع كثيراً من الأدوار الروتينية والمكتبية والإدارية ضمن الوظائف الأسرع تراجعاً عالمياً خلال نفس الفترة.

وشدد على أن الاهتمام بالذكاء الاصطناعي سيسهم في دفع المملكة لتصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً، وأنه إلى جانب تصدير الخدمات فإن الفرصة الريادية الأهم في السعودية تتمثل في بناء شركات سعودية متخصصة تقدم حلولاً قطاعية باللغة والسياق والبيانات المحلية، باعتبار أن القيمة الكبرى ستذهب إلى من يحول الذكاء الاصطناعي إلى منتجات قابلة للتطبيق في الحكومة والمالية والصحة والتعليم والصناعة.

وأضاف إن الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي تستهدف أكثر من 300 شركة ناشئة وجذب استثمارات تقارب 75 مليار ريال، ما يجعل ريادة الأعمال عنصراً محورياً في السياسة الوطنية. وأوضح أن كثيراً من الدول ليست بحاجة إلى بناء نماذج من الصفر، بل إلى التكييف المحلي والتوطين العملي للنماذج مفتوحة المصدر.

الأثر على ريادة الأعمال والابتكار

ويرى الشعلان أن الأثر على ريادة الأعمال والابتكار سيكون كبيراً، بل ربما باهراً، بشرط ضبط الحوكمة وتحديد الإستراتيجيات، وأن التوسع في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي لن يكون مستداماً إلا إذا سبقته حوكمة واضحة تشمل: حماية البيانات، والمساءلة، والشفافية، والضوابط القطاعية، والإشراف البشري على الاستخدامات عالية الأثر.

وقال إن الميزة التنافسية الحقيقية ليست في السرعة وحدها، بل في الجمع بين السرعة والثقة، مشيراً إلى دراسة بحثية أجرتها هيئة الحكومة الرقمية عن الذكاء الاصطناعي التوليدي في أعمال الحكومة الرقمية، وأظهرت فوائد كبيرة فيما يتعلق بالكفاءة والإنتاجية وتجربة المستفيد، لكن الدراسة تربط ذلك أيضاً باعتبارات أخلاقية وقانونية وحوكمة صارمة.

أما على مستوى تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة الحياة، فيرى أن المعيار الحقيقي لنجاح تبني الذكاء الاصطناعي في المملكة هو مدى شعور المواطن والمقيم بتحسن الخدمة في سرعتها وبساطتها وتخصيصها، موضحاً أن المملكة تمتلك أصلاً قاعدة قوية في مجال الحكومة الرقمية والخدمات الصحية الافتراضية يمكن البناء عليها بسرعة.

وأضاف الشعلان بإن هذه القاعدة تمكن المملكة من الانتقال سريعاً إلى مرحلة الخدمات الاستباقية المتمركزة حول الإنسان، بما يشمل الواجهات العربية والصوتية والمحادثية، ودعم ذوي الإعاقة، وتقديم تفسيرات أوضح للتوصيات الآلية، وربط السجلات والهوية والخدمة بحيث ينتقل المواطن من "تقديم طلب" إلى "استلام خدمة" بأقل جهد ممكن.

محرك لتنويع الاقتصاد

من جانبه، يرى رئيس قسم المالية بجامعة الأعمال والتكنولوجيا، الدكتور محمد سحرتي، أن إعلان العام 2026م عاماً للذكاء الاصطناعي يمثل انتقال المملكة من تبنّي التقنية إلى توطين قدراتها الإستراتيجية في الاقتصاد الرقمي؛ مؤكداً أن أهميته الاقتصادية تكمن في اعتباره مورداً إنتاجياً يعيد تشكيل رأس المال البشري، ويرفع كفاءة المؤسسات وصنع القرار.

وأضاف إن هذه الخطوة تؤكد تعامل المملكة مع الذكاء الاصطناعي كبنية تحتية للنمو المستدام طويل الأمد لا كقطاع مستقل، وتبعث برسالة واضحة للمستثمرين بأن التقنيات الذكية أصبحت أولوية وطنية عابرة للقطاعات الحيوية -كالتعليم والصحة والصناعة والطاقة وريادة الأعمال- بما يضمن رفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية الشاملة.



الدكتور محمد سحرتي

الذكاء الاصطناعي يعد محركاً جوهرياً لتنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي يعد محركاً جوهرياً لتنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق مستهدفات الرؤية، فهو يفتح آفاقاً للنمو المستدام خارج القطاع النفطي بالاعتماد على الحوسبة السحابية، والبيانات، والأتمتة الذكية. وتسهم هذه التقنيات في رفع الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية والقطاعات الحيوية.

وأشار إلى أن إطلاق شركة هيومين (HUMAIN) التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، يعكس توجهاً إستراتيجياً لبناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي تشمل مراكز البيانات والبنية السحابية والنماذج والتطبيقات الذكية، بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 ويعزز تنافسية وتنوع الاقتصاد الوطني.

إعادة هيكلة سوق العمل

وتوقع سحرتي أن يؤدي التوسع في الذكاء الاصطناعي إلى إعادة هيكلة سوق العمل من خلال تغيير طبيعة المهارات المطلوبة داخل الوظائف نفسها، باعتبار أن الاقتصاد الحديث يتطلب مزيجاً من المهارات التقنية والتحليلية والإنسانية، ويمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية "مكمّلة" للعمالة الماهرة وبديلة لبعض المهام الروتينية والمتكررة.

وأكد أن القيمة الأعلى للعاملين ستكون للذين يستطيعون دمج الخبرة التخصصية مع أدوات الذكاء الاصطناعي، سواء في التمويل، التعليم، المحاسبة، القانون، الطب، أو الإدارة. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي ليس في مقاومة الأتمتة، بل في بناء رأس مال بشري قادر على الانتقال من أداء المهام التقليدية إلى الإشراف والتحليل والابتكار.

وأكد أن المملكة ستصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً للذكاء الاصطناعي، وتنتقل من مستهلك للتقنية إلى منتج ومصدر للحلول الذكية، وذلك لامتلاكها مزايا تنافسية مهمة في هذا المجال، منها القدرة الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة، والموقع الجغرافي الرابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتوفر الطاقة، وتنامي البنية الرقمية.

قوة دفع للابتكار وريادة الأعمال

ونوه سحرتي بأن الذكاء الاصطناعي يمثّل اليوم قوة دفع مركزية للابتكار وريادة الأعمال داخل الاقتصاد الرقمي، إذ يخفض كلفة التجربة ويُسرّع دورات تطوير المنتجات، ما يتيح للشركات الناشئة الوصول إلى قدرات تحليلية وإنتاجية كانت حكراً على المؤسسات الكبرى. وفي بيئة اقتصادية تقودها البيانات، تتحول الخوارزميات إلى أدوات مباشرة لخلق القيمة عبر تخصيص الخدمات، والتنبؤ بسلوك المستهلك، وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية، وأتمتة سلاسل الإمداد، بما يعزز كفاءة الأسواق ويُسرّع نمو القطاعات الرقمية.

وأكد أن الذكاء الاصطناعي سيرتقي بجودة الحياة عبر جعل الخدمات العامة والخاصة أكثر استباقية وتخصيصاً؛ ففي القطاع الصحي، يدعم التشخيص المبكر، ومتابعة الأمراض المزمنة، وتحسين إدارة الموارد الطبية. وفي المدن الذكية، يسهم في تنظيم حركة المرور، وإدارة الطاقة، ومراقبة السلامة، والحد من الهدر في الخدمات البلدية.

وخلُص الدكتور محمد سحرتي إلى أنه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ستنعكس هذه التحسينات على



الأستاذ ناهض الحربي

تأثير الذكاء الاصطناعي أصبح واضحاً على سوق العمل، وقد تأثرت به غالب العمليات التشغيلية في كثير من المجالات

وقت الأفراد، تكلفة الحصول على الخدمة، ودرجة رضا المستفيدين. فكلما زادت استخدامات البيانات بطريقة مسؤولة، أصبحت الخدمات أكثر سرعة وعدالة وكفاءة، وهذا ما يدلل على تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة الحياة بالمملكة.

التأثير في سوق العمل

أما المتخصص في التمكين الرقمي، الأستاذ ناهض الحربي، فأكد أن تأثير الذكاء الاصطناعي أصبح واضحاً على سوق العمل، وقد تأثرت غالب العمليات التشغيلية في كثير من المجالات بالذكاء الاصطناعي، مثل الصحة والتعليم والطيران والنقل. وكان هذا تأثيراً إيجابياً؛ أصبحت معه الخدمات سريعة ومؤتمتة بشكل كامل، وتتفاعل مع التغيرات بطريقة أسرع.

وأشار إلى أن دخول الذكاء الاصطناعي سيلقي بظلاله على طبيعة كثير من الوظائف التقليدية الموجودة، مما يساهم في تقليص الاعتماد على الفرق المهارية والتشغيلية الضخمة، وأن هذا الانكماش في الجانب التشغيلي يقابله توليد لفرص ووظائف جديدة كلياً تتواءم مع البيئة الرقمية الناشئة ودخول الذكاء الاصطناعي ضمن العمليات التشغيلية.

وضرب مثلاً بوظيفة (مدير منتج) ضمن نمط الإدارة القديم ما قبل دخول الذكاء الاصطناعي في العمليات، والذي كان يقود فريقاً من المبرمجين والمحللين، مما كان يتسبب أحياناً في بطء التنفيذ وزيادة النفقات، موضحاً أن الوظيفة الجديدة اليوم أصبحت تحت مسميات مثل (مدير مشروعات الذكاء الاصطناعي) أو (مدير المنتج المدعوم بالذكاء الاصطناعي).

وبين أن المسمى الوظيفي الجديد دمج تحته مهام عدة مبرمجين ومحللين، وبات قادراً على تطوير التطبيقات والحلول بالكامل بمساعدة مبرمج أو اثنين فقط. هذا التحول لا يقتصر على خفض التكاليف الرأسمالية فحسب، بل يضمن سرعة فائقة في التنفيذ، مما يجسد المفهوم الحقيقي للتمكين الرقمي والاستدامة التشغيلية في عصر الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي بالمملكة في أرقام

الإشادات العامة

الثالثة عالمياً في مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2025)

الثالثة عالمياً في نسبة نمو الوظائف بمجال الذكاء الاصطناعي

مؤشر الذكاء الاصطناعي، معهد ستانفورد، 2025

الثالثة عالمياً والأولى عربياً في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الرائدة

مؤشر الذكاء الاصطناعي، معهد ستانفورد 2025

الخامسة عالمياً والأولى عربياً في نمو قطاع الذكاء الاصطناعي

المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي (Global AI Index)، أوبسيرفر (The Observer، 2025).

شهادة تميز: لمشروع الأولمبياد الدولي للذكاء الاصطناعي (IAIO) ضمن فئة العلوم الإلكترونية (E-Science)

منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سدايا، 2025

الجائزة الأولى عالمياً: في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY) لحصول المملكة على 26 جائزة

مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب، 2025م.

الاستثمار

20% نسبة نمو الإنفاق على التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م

هيئة الحكومة الرقمية (تقرير الإنفاق الحكومي)، 2025م

74.9% نسبة جاهزية تبني التقنيات الناشئة لدى الجهات الحكومية في العام 2025م، مقارنة بنسبة (70.70%) في العام 2024م. بنسبة نمو 3.99%.

هيئة الحكومة الرقمية (تقرير الإنفاق الحكومي)، 2025م

65.56% نسبة مساهمة مشاريع الذكاء الاصطناعي من إجمالي مشاريع التقنيات الناشئة في العام 2025م.

هيئة الحكومة الرقمية (تقرير الإنفاق الحكومي)، 2025م

9.1 مليار دولار: مجموع التمويل الذي حصدته شركات الذكاء الاصطناعي السعودية في العام 2025 عبر تنفيذ ما يقارب 70 صفقة استثمارية

كرنش بيس (Crunchbase، 2025)

26.4% معدل زيادة قيمة استثمارات رأس المال الجريء في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في عام 2025م مقارنة بالعام 2023م

كرنش بيس (Crunchbase، 2025)

البنية التحتية

51.6% نسبة ارتفاع الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات في المملكة في العام 2025م، مرتفعة من 290.5 إلى 440.3 ميجاواط.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (التقرير السنوي 2025م)

شاهين 3 الحاسب فائق الأداء الأول على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

كاوست، 2025

هكساجون1- أكبر مركز بيانات حكومي على المستوى العالمي بتصنيف Tier IV وسعة إجمالية تصل إلى 480 ميجاواط

سدايا، 2025

تسع مناطق سحابية في المملكة العربية السعودية، من بينها 4 مناطق تحت الإنشاء وتطور من قبل مقدمي خدمات سحابية عالميين

خريطة البنية التحتية السحابية (Cloud Infrastructure Map، 2025)

البيانات

+440 نظاماً حكومياً مدمجاً في بحيرة البيانات الوطنية بحجم بيانات مخزنة يصل إلى (+85) تيرابايت مقدمة من قبل (+90) جهة حكومية

سدايا، 2025

18.5 ألفاً إجمالي عدد مجموعات البيانات المفتوحة في منصة البيانات المفتوحة من قبل 337 جهة حكومية وخاصة

سدايا، 2026

+500 مليار وحدة بيانات عربية استخدمت لتطوير النموذج اللغوي علّام (ALLaM 34B)

هيئة الحكومة الرقمية، 2025

2.2 مليار كلمة إجمالي عدد الكلمات اللغوية والصوتية في منصة فلك

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، 2025

المواهب والقدرات البشرية

84% من العامة في المملكة العربية السعودية لديهم معرفة بمفهوم الذكاء الاصطناعي، و73% لديهم وعي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي الواقعية

استبانة الوعي، سدايا، 2025

+3.6 ملايين إجمالي عدد المستفيدين من مبادرة سماي وسلسلة لقاءات سدايا

+80.3 ألفاً إجمالي عدد الخريجين الحاصلين على درجات علمية تقنية كعلوم الحاسب وتقنية المعلومات من العام 2020م حتى العام 2025م

بيانات وزارة التعليم عبر منصة استشراف، سدايا، 2025

13.1% معدل النمو السنوي المركب لكثافة مواهب الذكاء الاصطناعي في السوق السعودي بين العامين 2020 و2024م

بيانات لينكدإن عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،2025

البحث والتطوير والابتكار

38.52% متوسط معدل النمو السنوي في عدد المنشورات العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي بين العامين 2020 و2025م

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2025

34.52% متوسط معدل النمو السنوي في عدد براءات الاختراع في مجال الذكاء الاصطناعي بين العامين 2020 و 2025م

هيئة الملكية الفكرية، 2025

5 نماذج رائدة تم تطويرها داخل المملكة العربية السعودية

مؤشر الذكاء الاصطناعي لمعهد ستانفورد (Stanford HAI)، 2025

20 منتجاً أولياً للذكاء الاصطناعي تم تطويره في مركز الابتكار لمعالجة التحديات الواقعية.

هيئة الحكومة الرقمية (تقرير الإنفاق الحكومي)، 2025م

25 جهة حكومية استفادت من خدمات مختبر الذكاء الاصطناعي.

هيئة الحكومة الرقمية (تقرير الإنفاق الحكومي)، 2025م

وزارة المالـيـــة تعلـــن

البيـــان التمهيـــدي لميزانيـة العـــام الماليـــة 2027م

بنفقـــات تُقدر بـ1,392 مليار ريـــال وإيـــرادات تُقـــدر بـ1,202 مليـــار ريال



أعلنـت وزارة الماليـة، اليـوم 19 ربيـع الآخـر 1448هـ الموافـق 30 سـبتمبر 2026م، البيـان التمهيـدي للميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المالي 1449/1448هـ (2027م)، الـذي تضمـن توقعـات بأن يبلـغ إجمالـي النفقـات نحـو 1,392 مليـار ريال، وإجمالـي الإيـرادات نحـو 1,202 مليـار ريـال، بعجـز يُقدر بنحو 3.6% مـن الناتج المحلـي الإجمالي؛ في إطار نهـج مالي يـوازن بين دعـم النمـو الاقتصادي ومواصلـة تنفيـذ الأولويـات التنمويـة والمحافظـة علـى اسـتدامة الماليـة العامة.

وأشـار البيـان إلـى أن الاقتصـاد السـعودي، واصل الاسـتفادة مـن الإصلاحـات الاقتصاديـة التـي شـهدتها المملكـة منـذ إطلاق رؤيـة السـعودية 2030، والتـي أسـهمت فـي تنويـع القاعـدة الاقتصاديـة، وتحسـين بيئـة الأعمـال، وتعزيـز دور القطاع الخـاص، وانعكس ذلك على أداء الأنشـطة غير النفطية واسـتمرار مسـاهمتها في دعـم النمو الاقتصـادي، بالإضافـة إلـى انعكاسـه علـى تعزيـز مرونـة اقتصـاد المملكـة فـي مواجهـة الصدمات.

مبـــادرات التنويـــع الاقتصـــادي

ومـن المقـدر أن تسـهم مواصلـة تنفيـذ مبـادرات التنويـع الاقتصـادي والإصلاحـات الاقتصاديـة في دعـم الإيـرادات علـى المـدى المتوسـط؛ إذ يُتوقع أن يبلـغ إجمالـي الإيـرادات نحـو 1,202 مليـار ريـال في العـام 2027م، وصـولًا إلـى نحـو 1,351 مليار ريـال فـي العـام 2029م، فقـد أسـهمت تلـك المبـادرات فـي رفـع الإيـرادات غيـر النفطيـة مـن نحـو 166 مليـار ريال فـي العـام 2015م إلـى 505 مليـارات ريال فـي العـام 2025م؛ بمـا عزز اسـتقرار الإيـرادات العامـة واسـتدامتها، فيمـا يُقـدر أن يبلغ إجمالـي النفقـات نحـو 1,392 مليار ريال فـي العام 2027م، وصـولًا إلـى نحـو 1,544 مليـار ريـال فـي العـام 2029م، فـي ظـل مواصلـة الإنفـاق علـى الأولويات التنموية والإسـتراتيجية، والمشـاريع ذات العائـد الاقتصـادي والاجتماعـي.

وتشـير التوقعـات إلـى تسـجيل عجـز فـي ميزانيـة العـام 2027م يقـارب 3.6% مـن الناتـج المحلـي

الإجمالي، في إطار سياسة مالية تستند إلى التخطيط المالي طويل المدى والمحافظة على الاستدامة المالية، بما يمكّن الحكومة من تبنّي سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، ومواصلة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي المقابل، أثرت التطورات الاقتصادية والجيوسياسية خلال العام 2026م على وتيرة النمو الاقتصادي للمملكة، إذ تشير التقديرات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.6%، ويُعزى ذلك إلى الأنشطة النفطية التي من المتوقع أن تسجل تراجعًا بنسبة 21.8%، بينما من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات النمو الإيجابية في الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.2% مما يسهم في الحد من أثر انخفاض الأنشطة النفطية.

نمـــو الأنشـــطة غيـــر النفطيـــة

واستعرض البيان أبرز تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2026م؛ التي أشارت إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.8% في النصف الأول من العام، مع ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية بلغت 57.3% خلال الفترة ذاتها، مدعومة بقوة الطلب المحلي وتدفقات الاستثمار الخاص، إلى جانب ذلك، تُشير التوقعات الأولية إلى تسجيل معدل التضخم ارتفاعًا عند نحو 2.1% لكامل العام الحالي، أما معدل البطالة بين السعوديين فانخفض إلى 6.5% في الربع الثاني من العام 2026م.

وأوضح البيان أن الحكومة تعتزم الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى، عبر القنوات العامة والخاصة من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البِنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2027م والمدى المتوسط.





معالـــي وزيـــر الماليـــة
أ. محمـــد بن عبدالله الجدعـــان

"المملكـــــة تواصـــل إدارة ماليتهـــا العـــامة وفـــق منظـور طويـل المـدى، بمـــا يعزز قدرتها على التعامـــل مع المتغيرات، ومواصلـــة الإنفاق على الأولويـــات التنموية والإســـتراتيجية"

منظـــور طويـــل المـــدى

من جهته، أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م تأتي في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم باستمرار حالة عدم اليقين وتسارع التطورات الجيوسياسية، مشيرًا إلى أن المملكة تواصل إدارة ماليتها العامة وفق منظور طويل المدى، بما يعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات، ومواصلة الإنفاق على الأولويات التنموية والإستراتيجية، مع المحافظة على استدامة ماليتها العامة ومتانة مركزها المالي.

وأضاف: "إن الحكومة مستمرة في رصد التطورات الاقتصادية والجيوسياسية وتقييم انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد العالمي، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة، والتعامل معها بسياسات مرنة واستباقية تدعم الاقتصاد وتعزز من قدرته على مواصلة تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030".

وأكد أيضًا أن الحكومة تسعى إلى مواصلة تنفيذ خطط التحول الاقتصادي بدعم النمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية التي تنعكس على نمو الإيرادات غير النفطية، وتساهم في تحقيق مستويات أكثر استدامة واستقرارًا للإيرادات على المديين المتوسط والطويل.

وبيّن معاليه أن العجز المقدر في العام 2027م يأتي ضمن سياسة مالية تستهدف المحافظة على متانة المركز المالي للمملكة، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يدعم النمو والتكيف مع المتغيرات وإدارة الأزمات والاحتياجات الطارئة، من خلال المحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة.

الجدير بالذكر أن إصدار البيان التمهيدي يأتي للعام التاسع على التوالي، ببيانات أولية توضح جهود حكومة المملكة المستمرة في إضفاء مزيد من الشفافية على أداء المالية العامة وتعزيز الإفصاح المالي، وإطلاع المواطنين والمستثمرين والمهتمين على أبرز التطورات الاقتصادية، وتقديرات المالية العامة للعام المقبل والمدى المتوسط.

خبراء يؤكدون لمجلة "متمم" أن البيان التمهيدي لميزانية 2027م يعكس حصافة التخطيط ومرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية

وفي إطار إعلان البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م، تنقل مجلة "متمم" تعليق المهندس عمر باحليوه، الخبير المالي والمؤسس ورئيس مجلس إدارة ديوان الأعمال الأساسية للاستشارات الاقتصادية (OBCB)، والدكتور محمد مكني، أستاذ المالية والاستثمار بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، اللذَيْن سلّطا الضوء على أهم الرسائل والدلالات الاقتصادية التي تضمنها البيان التمهيدي للميزانية.



"المهندس عمر باحليوه

البيان التمهيدي لميزانية 2027م يعكس مرونة الاقتصاد السعودي وقدرته على التعامل مع المتغيرات العالمية"

مرونة الاقتصاد السعودي

أكد المهندس عمر باحليوه، أن البيان التمهيدي لميزانية 2027م يعكس مرونة الاقتصاد السعودي وقدرته على التعامل مع المتغيرات العالمية، في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ، وحالة من عدم اليقين، والتطورات الجيوسياسية.

وأضاف أن هذه المرونة تبرز من خلال التخطيط المالي طويل المدى، والاستثمارات التي عززت جاهزية البنية التحتية والخدمات اللوجستية، إلى جانب استمرار نمو الأنشطة غير النفطية وتنامي دور القطاع الخاص.

وأوضح أن التعامل مع تحديات سلاسل الإمداد واستمرارية إمدادات الطاقة، إلى جانب توجيه الدعم للقطاعات ذات الأولوية، يعكس قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات ومواصلة تنفيذ برامجه التنموية، بما ينسجم مع نهج مالي يستهدف دعم النمو، مع المحافظة الوقت على استدامة المالية العامة ومرونتها في مواجهة المتغيرات.

استمرار نمو الأنشطة غير النفطية

وأشار باحليوه إلى أن وصول مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 57.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من 2026م يمثل تطوراً مهماً في مسار تنويع الاقتصاد السعودي، خصوصاً أن هذه الأنشطة واصلت النمو بنسبة 1.8% خلال الفترة نفسها، في وقت سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.9%.

وقال إن هذا التطور يأتي بالتوازي مع نمو دور القطاع الخاص وتوسع الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع النفطي، بما يعكس اتساع قاعدة الاقتصاد وتعدد محركات النمو. كما أن ارتفاع الإيرادات غير النفطية من 166 مليار ريال في 2015م إلى 505 مليارات ريال في 2025م يشير إلى أثر الإصلاحات ومبادرات التنويع في تعزيز استقرار الإيرادات العامة وتقليل حساسيتها لتذبذبات أسواق النفط.

رفع كفاءة الإنفاق وقياس أثره

وحول توجهات ميزانية 2027م نحو رفع كفاءة الإنفاق وقياس أثره وربط تخصيص الموارد بالأولويات الوطنية، أكد باحليوه أن أهمية هذا التوجه تتمثل في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة، بحيث لا يقتصر تقييم الإنفاق على حجم الموارد المخصصة، وإنما يمتد إلى قياس الأثر التنموي والاقتصادي والاجتماعي الناتج عنه، مشيراً إلى أن ربط تخصيص الموارد بالإستراتيجيات الوطنية يساعد على توجيه الإنفاق نحو البرامج والمشاريع ذات الأولوية، وتعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية القائمة.

وبيّن باحليوه في ختام تعليقه أنه من الناحية الاقتصادية، فإن رفع كفاءة الإنفاق يعزز القدرة على تحقيق أهداف التنمية مع المحافظة على استدامة المالية العامة، خصوصاً مع استمرار توجيه الإنفاق إلى مجالات مثل تنمية رأس المال البشري، وتحسين جودة الخدمات، ودعم الاستثمار والقطاع الخاص. كما أن الحفاظ على مرونة الإنفاق يمنح المالية العامة قدرة أكبر على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية عند الحاجة.



"الدكتور محمد مكني

وزارة المالية استطاعت من خلال هذا البيان عكس صورة واضحة عن قدرتها على الفهم العميق للمرحلة وتعقيداتها، وأخذ مختلف السيناريوهات المتوقعة لعام 2027م بعين الاعتبار، وهو ما يضمن استقرار المسار التنموي"

مرونة التخطيط المالي

من جانبه أوضح أستاذ المالية والاستثمار الدكتور محمد مكني أن التحديات الجيوسياسية المعقدة بالمنطقة مثل التوترات في مضيق هرمز والبحر الأحمر، أظهرت حجم المرونة التي يتمتع بها التخطيط المالي.

وأكد أن وزارة المالية استطاعت من خلال هذا البيان عكس صورة واضحة عن قدرتها على الفهم العميق للمرحلة وتعقيداتها، وأخذ مختلف السيناريوهات المتوقعة لعام 2027م بعين الاعتبار، وهو ما يضمن استقرار المسار التنموي.

وفيما يخص نمو الأنشطة غير النفطية ووصولها إلى 57.3% حتى النصف الأول، بيّن مكني أن ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالعام الماضي (حيث كانت عند مستوى 55%) يمثل قفزة نوعية تعكس السير بخطى ثابتة ومميزة نحو تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

وأردف قائلاً: "إن الهدف الإستراتيجي يرمي لمساهمة القطاع الخاص بـ 65% في الناتج المحلي الإجمالي، وتشير البيانات إلى وصول مساهمته حالياً لما يقارب 51%، مما يؤكد أننا في الطريق الصحيح نحو تحقيق مستهدفاتنا، والوصول إلى اقتصاد مستدام تنشط فيه القطاعات غير النفطية لتغطي أي تحديات قد تشهدها القطاعات الأخرى".

ولفت مكني في ختام تعليقه إلى أن كفاءة الإنفاق تعني ضمان توجيه كل ريال يُنفق ليعود بأثر تنموي واقتصادي ممتاز على المواطن والمقيم والاقتصاد بشكل عام، مشيداً بالدور الاحترافي لمركز كفاءة الإنفاق، الذي قال إنه يعمل بجدارة عالية انعكست على مختلف الجهات والقطاعات. وأشار إلى أن مفهوم كفاءة الإنفاق أصبح اليوم حاضراً بشكل واضح في كل القطاعات، عند تخصيص الميزانيات لتحقيق المستهدفات الرئيسية.



"موني 20/20 الشرق الأوسط" (Money20/20 Middle East)

الرياض ترسم ملامح الجيل الجديد من الخدمـــــات الماليـــة

على مدى ثلاثة أيام، تحولت الرياض إلى نقطة التقاء لقيادات القطاع المالي والتقني والمستثمرين والمبتكرين وصنّاع السياسات من مختلف أنحاء العالم، مع انعقاد النسخة الثانية من مؤتمر "موني 20/20 الشرق الأوسط" (Money20/20 Middle East)، الذي وضع مستقبل الخدمات المالية في قلب النقاش، خلال أيام المؤتمر.

وعكس المؤتمر، الذي عُقد خلال الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2026 في مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات بملهم، التحولات المتسارعة التي تشهدها المنظومة المالية السعودية، بالتوازي مع دخول رؤية السعودية 2030 مرحلة جديدة تركز على تعظيم أثر الإصلاحات والبناء على المكتسبات، وترسيخ دور القطاع المالي في دعم مستهدفات الرؤية.

التعامل مع المتغيرات بثقة ومرونة

افتتح معالي وزير المالية، رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أعمال المؤتمر، مؤكداً أن اجتماع قادة القطاع المالي والمستثمرين والمبتكرين في الرياض يعكس ما تتمتع به المملكة من بيئة مالية واستثمارية جاذبة، وما حققته من قدرة على التعامل مع المتغيرات بثقة ومرونة.

مقسم، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

وأشار إلى أن دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة، التي تركز على تعظيم الأثر والبناء على المكتسبات، يعزز هذا التوجه ويرفع سقف الطموح للمرحلة المقبلة؛ بما يدعم كفاءة الأسواق، ويمكّن القطاع الخاص من النمو والمنافسة، ويعزز قدرة المملكة على استقطاب رأس المال وتوسيع الفرص الاستثمارية.

وأوضح معاليه أن برنامج تطوير القطاع المالي أسهم، على امتداد مسيرته، في ترسيخ بيئة مالية أكثر عمقاً وتنوعاً وجاهزية؛ من خلال تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعميق الأسواق، وتوسيع خيارات التمويل والاستثمار، وتهيئة البنية المالية لاستيعاب التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال المبتكرة.

وذكر معالي وزير المالية أن ما بلغه القطاع المالي من تطور يأتي امتداداً لمسيرة التحول التي أطلقتها رؤية السعودية 2030، وما هيأته من ممكنات وإصلاحات أسهمت في رفع كفاءة الأسواق، وتوسيع نطاق الاستثمار والابتكار، وترسيخ دور القطاع المالي بوصفه أحد الممكنات الرئيسة للنمو الاقتصادي.

وأكد أن قدرة القطاع على دعم النمو، ترتبط بقدرته على التعامل مع المتغيرات بكفاءة والمحافظة على الثقة والاستقرار، مشيراً إلى ما أظهره القطاع المالي السعودي من مرونة في ظل التطورات الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة، مستنداً إلى أطر تنظيمية ومؤسسية راسخة، ومتانة في مستويات رأس المال والسيولة.

معالـــي وزيـــر الماليـة

اجتمـــاع قـــادة القطـــاع المالـــي والمستثمرين والمبتكرين في الرياض يعكس ما تتمتع به المملكة من بيئة مالية واستثمارية جاذبـــة



الأستاذ صلاح خاشقجي
نائب الرئيس التنفيذي لشركة "تمرة" المالية

المعرفة المالية في قلب التحول التقني

وفي سياق الاهتمام بالبعد المعرفي للتحولات المالية، شارك مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، باستضافة من فنتك السعودية، على هامش المؤتمر، بمحاضرة بعنوان "تحوّل الخدمات المالية مع التقنية والذكاء الاصطناعي"، قدمها **المستشار المالي الأستاذ صلاح خاشقجي**، بحضور عددٍ من المهتمين والمتخصصين في التقنية المالية.

وتناول خاشقجي التحولات التي مرت بها الخدمات المالية، بدءاً من انتقال المال عبر وسائل الاتصال التقليدية، مروراً بالبطاقات وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وصولاً إلى العملات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القادرة على قراءة المعلومات وتحليلها والمشاركة في فهم احتياجات المستخدمين.

وسلّط الضوء على أهمية المعرفة المالية في ظل هذا التحول، ودورها في مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أفضل، ومستقبل الخدمات المالية في ضوء تنامي دور الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التحولات المتوقعة في الأسواق والمدفوعات وإدارة الأموال، في وقت باتت فيه التقنيات الذكية أكثر قدرة على التعامل مع الكم الكبير من المعلومات.

كما استعرض موقع المملكة في سباق الذكاء الاصطناعي والتقنية المالية، وما



الأستاذ مانع آل خمسان
الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية

يشهده القطاع من نمو في ظل البيئة التنظيمية وتطور منظومة التقنية المالية، متناولاً عدداً من الفرص المستقبلية، من بينها بناء الثقة في قرارات الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من المزايا الديموغرافية للمملكة، وتوظيف قدراتها المالية وموارد الطاقة في دعم منظومة الذكاء الاصطناعي.

التثقيف المالي بوصفه بنية تحتية

خلال مشاركته في جلسة بعنوان "من الوصول إلى التمكين: التثقيف المالي بوصفه بنية تحتية" ضمن المؤتمر، **أكد الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية مانع آل خمسان** أن التحول المتسارع في القطاع المالي السعودي يتطلب تطوراً موازياً في المهارات والقدرات المهنية، موضحاً أن المعرفة الفنية وحدها لم تعد كافية في ظل اتساع الخدمات الرقمية وتنامي استخدامات الذكاء الاصطناعي وتزايد تعقيد المنتجات المالية.

وأوضح أن الوصول إلى الخدمات المالية لا يمثل بحد ذاته تمكيناً مالياً كاملاً، إذ يحتاج الأفراد إلى المعرفة والمهارات التي تمكّنهم من فهم الخيارات المتاحة والمخاطر المرتبطة بها، واتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً وثقة، مشيراً إلى أن قياس أثر التثقيف المالي ينبغي أن يتجاوز الاختبارات وإكمال البرامج التدريبية، ليركز على التغير الفعلي في السلوك المالي، مثل: إدارة الميزانية، والتعامل مع الديون، والادخار للمستقبل، ومدى تحسن جودة القرارات التي يتخذها الأفراد.



الأستاذة نورة البكر
وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للابتكار المالي

تطوير منظومة المدفوعات

وشهد ختام المؤتمر إعلانات جديدة تتعلق بمنظومة المدفوعات، حيث أعلن البنك المركزي السعودي إتاحة قبول مدفوعات Alipay+، إلى جانب خطط لتمكين خدمة Tap to Pay على أجهزة iPhone للعلامة التجارية Apple في السعودية، مما يمكن الزوار الدوليين من إجراء مدفوعاتهم بسهولة وأمان.

وكانت وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للابتكار المالي،**الأستاذة نورة البكر**، قد افتتحت أعمال اليوم الختامي بكلمة تناولت خلالها مستقبل المنظومة المالية في المملكة ودور الابتكار المسؤول في دعم تطورها، مسلطة الضوء على دور البنك المركزي السعودي في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

واختتم وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للمدفوعات، الأستاذ عبدالعزيز أبانمي بكلمة استعرض فيها أثر المؤتمر في حشد أطراف المنظومة المالية لبحث الفرص المستقبلية. وأوضح أن مخرجات المؤتمر تعكس الرؤية السعودية الواضحة والاستثمار المتواصل في البنية التحتية وتنمية القدرات البشرية.

منصة لتسريع الابتكار والشراكات

أشارت الخبيرة والمستشارة **فدوى البواردي**، المؤسس والمدير التنفيذي لمكتب فدوى البواردي للاستشارات في تقنية المعلومات، إلى أن المؤتمر يُعد منصة عالمية تجمع



الأستاذة فدوى البواردي
خبيرة ومستشارة تقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي

قيادات المصارف وكبرى شركات التقنية والجهات التنظيمية والشركات الناشئة، للمساهمة في تشكيل مستقبل الخدمات المالية، وإتاحة حوار مباشر بين المبتكرين والجهات التشريعية لتطوير الأطر التنظيمية ودعم التبادل الآمن للبيانات.

وأوضحت أن المؤتمر ركز هذا العام على توظيف الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات المصرفية ومكافحة الاحتيال، إضافة إلى التوسع في المالية المدمجة التي تُضمّن حلول الدفع والائتمان داخل منصات التجارة الإلكترونية، وكذلك تطوير المدفوعات اللحظية عبر الحدود والعملات الرقمية، وتعزيز تطبيقات المصرفية المفتوحة لتقديم منتجات مالية مخصصة.

وأكدت البواردي أن المؤتمر يسهم في بناء الشراكات وجذب الاستثمار من خلال تسريع الصفقات وإغلاق الجولات الاستثمارية وتوفير بيئة تجمع رواد الأعمال برأس المال الجريء، بالإضافة إلى تمكين الشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات المصرفية وشركات التقنية المالية لتسريع التحول الرقمي.

ولفتت إلى أن "موني 20/20" يشكل فرصة للشركات ورواد الأعمال في المملكة، تمكنهم من دعم التوجه نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد، إذ يمنح الشركات الناشئة السعودية إمكانية لعرض ابتكاراتها أمام مستثمرين دوليين للتوسع إقليمياً، ويساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي ودولي للتقنية المالية.

نظام إيرادات الدولة المُحـــدَّث نحـــو ترسيـــخ الحوكمـــة وتعزيـــز الشفـــافية الماليـــة

اعتماد النظام يُعدُّ خطوةً مهمةً نحو تطوير حوكمة الإيرادات الحكومية، وتعزيز كفاءة إدارتها بما يدعم الاستدامة المالية

معالي وزير المالية

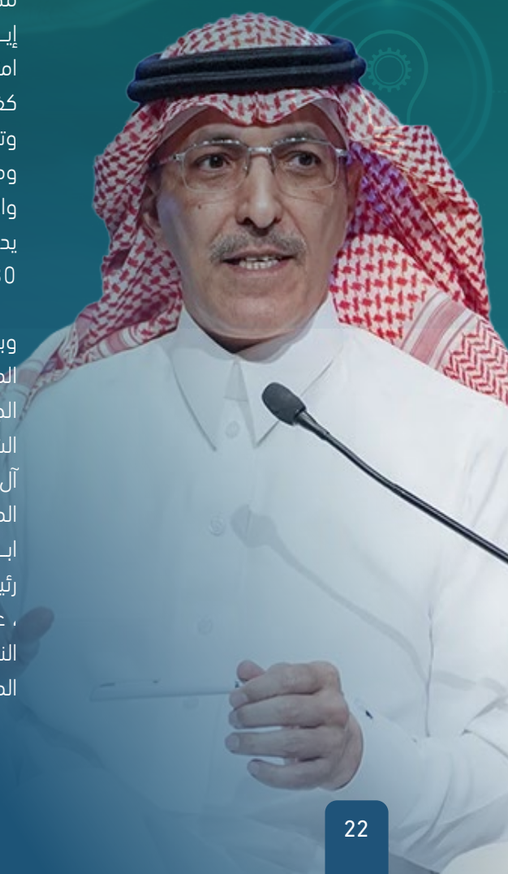
محمد بن عبدالله الجدعان

في خطوة جديدة نحو تطوير منظومة إدارة المالية العامة، وافق مجلس الوزراء مؤخرًا على نظام إيرادات الدولة المحدَّث، الذي يأتي امتدادًا للجهود الرامية إلى رفع كفاءة إدارة الإيرادات الحكومية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، ومواكبة التحولات الاقتصادية والإدارية التي تشهدها المملكة، بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وبهذه المناسبة، رفع معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- ، على موافقة مجلس الوزراء على النظام، منوهاً بما يحظى به قطاع المالية العامة من دعم واهتمام.

وأكد معالي الجدعان أن اعتماد النظام يمثل خطوة مهمة نحو تطوير حوكمة الإيرادات الحكومية، وتعزيز كفاءة إدارتها بما يدعم الاستدامة المالية، مشيرًا إلى أنه يسهم في سداد المستحقات، إلى جانب تنظيم إجراءات التحصيل ومعالجة الديون الحكومية، بما يحقق التوازن بين كفاءة التحصيل ومراعاة أوضاع المكلّفين.

وفي ضوء ما يمثله النظام من تحول في إدارة الإيرادات العامة، يستعرض هذا التقرير أبعاده الإستراتيجية وآثاره المتوقعة على إدارة الموارد وكفاءة التحصيل ومستويات الثقة والشفافية، من خلال آراء نخبة من المختصين، من بينهم الباحث بالاقتصاد السياسي الدكتور محمد الطيار ، والكاتب والمحلل المالي الأستاذ حسين الرقيب.





الدكتـــور محمـــد الطيـــار

بـــاحث في الاقتصـــاد السياسي

يدعـــم نظـــام الإيرادات المُحدَّث البيئـــة الاستثمارية، ويحسن المؤشـرات

رفـــع كفـــاءة التحصيـــل وتعزيـــز الامتثـــال

يرى الباحث في الاقتصاد السياسي الدكتور محمد الطيار، أن نظام إيرادات الدولة المُحدَّث يمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ الاستدامة المالية ورفع كفاءة إدارة الموارد الحكومية، من خلال تحسين دقة تقدير الإيرادات وتنظيم إجراءات تحصيلها، بما يسهم في رفع مستويات الالتزام بسداد المستحقات، مشيرًا إلى أن النظام ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويدعم كفاءة إدارة الإيرادات غير النفطية واستدامة المالية العامة.

ويتوقع الطيار أن ينعكس النظام إيجاباً على كفاءة التحصيل وجودة التخطيط المالي للدولة؛ لما يوفره من آليات أكثر دقة لتقدير الإيرادات وتحصيلها، بما يعزز قدرة الجهات الحكومية على التنبؤ بتدفقات الإيرادات وإدارة الموارد بكفاءة. كما تسهم أدوات الحوكمة والشفافية التي يتضمنها النظام في رفع موثوقية الإدارة المالية، ودعم البيئة الاستثمارية والمؤشرات الاقتصادية والائتمانية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأثر النظام على الجهات الحكومية والقطاع الخاص، يوضح الطيار أن توحيد الإجراءات بين الجهات من شأنه تسريع التعاملات الحكومية البينية ورفع كفاءتها، سواء على مستوى التعاملات الحكومية البينية أو في تعامل الجهات مع منشآت القطاع الخاص. كما يعزز تكامل النظام مع مسارات التحول الرقمي سهولة الإجراءات ومستويات الامتثال، ويدعم قدرة الجهات على مواكبة المتطلبات المستقبلية لإدارة الإيرادات الحكومية بكفاءة وفاعلية.



الأستاذ حسين الرقيب

كـــاتب ومحلل مالـــي

نظام إيرادات الدولة الجديد.. ضبطٌ للتحصيل ومرونةٌ في معالجة الديون

رفع كفاءة إدارة الإيرادات

يرى الكاتب والمحلل المالي الأستاذ حسين الرقيب، أن نظام إيرادات الدولة المحدّث يمثل إطاراً أكثر انضباطاً لتحصيل الإيرادات ومرونةً في معالجة الديون، إذ يؤسس لمنظومة موحدة لإدارة الإيرادات الحكومية، تبدأ بتقديرها وتصنيفها وإثباتها، مروراً بتحصيلها وتوريدها إلى الخزانة العامة، وانتهاءً بمعالجة الديون المتعثرة من خلال التأجيل أو التقسيط أو الإعفاء، وفق ضوابط وصلاحيات محددة.

وأكد الرقيب أن النظام أسند إلى وزارة المالية مسؤولية تخطيط الإيرادات وإعداد تقديراتها لمدة تصل إلى عشر سنوات، مع إمكانية تحديث تلك التقديرات وفق المتغيرات الاقتصادية أو الظروف الطارئة. كما ألزم كل جهة حكومية بإنشاء وحدة إدارية مستقلة تتولى تنمية إيراداتها ومراقبة تحصيلها.

وفيما يتعلق بفرض رسوم جديدة، يوضح الرقيب أن النظام قيّد اقتراح أي ضريبة أو رسم أو مقابل مالي جديد بإعداد الدراسات اللازمة، واستيفاء المعايير المحددة، والتنسيق مع الجهات المختصة. كما أتاح وضع آليات لتحفيز الجهات الحكومية على تنمية إيراداتها، ومنح مكافآت تشجيعية للموظفين المشاركين في تحقيق مستهدفاتها.

وفي جانب التحصيل والتوريد، ألزم النظام الجهات المعنية بتحصيل كامل الإيرادات المستحقة، مع إتاحة الاستعانة بالقطاع الخاص بالتنسيق مع وزارة المالية، على أن تورد جميع الإيرادات إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي السعودي، وفق المواعيد المحددة.

إجراءات نظامية التحصيل

وبيّن الرقيب أن النظام حدد إجراءات واضحة للمطالبة بالديون، تبدأ من يوم العمل التالي لتاريخ استحقاق الدين، على أن تبدأ إجراءات التحصيل النظامية عند عدم السداد خلال 45 يوم عمل. كما منح المسؤول الأول في الجهة صلاحية تأجيل تحصيل الدين لمدة لا تتجاوز سنة واحدة عند وجود حالة طارئة.

ولفت إلى أن النظام اعتبر دين الدولة ديناً ممتازاً يتمتع بالأولوية في التحصيل ولا يسقط بالتقادم، كما نظّم حالات الإعفاء الكلي أو الجزئي من الديون بعد التحقق من عجز المدين، وفق حدود مالية وصلاحيات محددة.

وأضاف أن النظام أجاز للجهات الحكومية تقسيط الديون التي لا تتجاوز مليون ريال لمدة تصل إلى خمس سنوات، فيما أجاز لوزير المالية تقسيط ما زاد على ذلك لمدة قد تصل إلى 25 سنة. وفي حال تأخر المدين عن سداد أحد الأقساط لأكثر من ثلاثة أشهر دون عذر مقبول، يجوز للجهة مطالبته بكامل الرصيد المتبقي.

كما ألزم النظام الجهات المعنية بإبلاغ وزارة المالية والجهات الرقابية المختصة بأي مخالفة تتعلق بالديون خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ اكتشافها، ووضع ضوابط للإعفاء من الديون الناشئة عن الجرائم.

وخلص الرقيب إلى أن النظام لا يقتصر أثره على رفع كفاءة التحصيل، بل يؤسس لمنظومة متكاملة تجمع بين التخطيط طويل الأجل، والرقابة، وسرعة المطالبة، وحماية المال العام، إلى جانب توفير معالجات نظامية للمدينين المتعثرين من خلال خيارات التأجيل والتقسيط والإعفاء وفق الضوابط المحددة.

أثر
20 عامًا

لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية
عشرون عاماً من نشر الوعي وحماية العملاء



في عالم مالي يتسارع بشكل غير مسبوق، لم يعد الوعي المالي ترفاً بل ضرورة لحماية الأفراد ودعم الاستقرار الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تأسست لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية العام 2006م بمبادرة من البنك المركزي السعودي؛ لتقود مسيرة وطنية تستهدف نشر الثقافة المالية وترسيخ الثقة بين العملاء والقطاع المصرفي.

وعلى مدى عشرين عاماً، تحولت اللجنة إلى منصة وطنية مؤثرة واكبت التحولات المالية، ولعبت دوراً محورياً في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 عبر بناء مجتمع مالي واعي ومسؤول. وفي هذا التحقيق، نسلط الضوء على مسيرة اللجنة، وأبرز محطاتها وإنجازاتها، ودورها في حماية العملاء وصياغة مستقبل نشر الثقافة والوعي المالي في المملكة.

نستضيف هنا كلاً من أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، الأستاذة رابعة الشميسي، والكاتب الاقتصادي والخبير المصرفي طلعت حافظ، اللذين يسلطان الضوء على أبرز محطات اللجنة ودورها في تعزيز الثقافة المالية وحماية العملاء، واستشراف ملامح المرحلة المقبلة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وتنامي متطلبات الوعي المالي.



الأستاذة رابعة الشميسي

ما تحقق خلال السنوات العشرين الماضية يمثل قصة نجاح وطنية شاركت في صنعها منظومة مالية متكاملة

بناء سلوك مالي واعٍ

أشارت أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، الأستاذة رابعة الشميسي، إلى أن اللجنة تستند اليوم إلى إرث مهني متين وتجربة وطنية امتدت لعقدين من الزمن، شكلت قاعدة صلبة للانطلاق نحو مرحلة جديدة فرضتها التحولات المتسارعة في القطاع المالي والتقنيات الرقمية، والتغيرات في سلوك المجتمع.

وأكدت أن مفهوم التوعية المالية قد تغير خلال السنوات الأخيرة، فلم يعد يقتصر على نشر المعلومات، بل أصبح يرتبط ببناء سلوك مالي واعٍ، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار، وتمكين الأفراد من التعامل بثقة مع الخدمات والمنتجات المالية، في ظل بيئة رقمية تتطور بوتيرة متسارعة، وتفرض تحديات جديدة، وفي مقدمتها الاحتيال المالي الإلكتروني.

وأمام هذه المتغيرات، طورنا في اللجنة إستراتيجيتنا لنقدم محتوى توعوياً أكثر قرباً من المجتمع وملاءمةً لمختلف الفئات العمرية. كما توسعنا في برامجنا وعززنا حضورنا الرقمي عبر المنصات الحديثة للوصول إلى مختلف الشرائح، إيماناً بأن الوعي الحقيقي يتحقق عندما تصل الرسالة للمتلقي في الوقت والمنصة والأسلوب المناسب.

وبينت أنه باعتبار تعزيز الثقافة المالية مسؤولية وطنية مشتركة؛ أولت اللجنة أهمية قصوى لبناء الشراكات الإستراتيجية. وقد أثمر ذلك تعاوناً ممتداً مع البنك المركزي السعودي، والبنوك المحلية، والجهات الحكومية والتعليمية، والقطاع غير الربحي، مما ساهم في إطلاق مبادرات نوعية ضاعفت من أثر رسائلنا التوعوية ووسعت نطاق وصولها.

أثر المبادرات واستدامتها

وأوضحت الشميسي في حديثها لـ "متمم" أنه خلال هذه المرحلة، لم يكن تركيزهم على حجم المبادرات فحسب، بل على أثرها واستدامتها. فنجاح أي حملة لا يقاس بعدد مشاهداتها فقط، وإنما بقدرتها على تغيير السلوك، وتعزيز الثقة، ورفع مستوى الوعي، وتمكين الأفراد من حماية أنفسهم واتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً ومسؤولية.

ومع مرور عشرين عاماً على تأسيس اللجنة، تقول "اليوم، لا نستحضر الماضي كإنجاز انتهى، بل كأساس نبني عليه مستقبلاً أكثر طموحاً. فالتحديات المالية تتطور باستمرار، ما يفرض علينا مواصلة الابتكار، وتطوير رسائلنا الإعلامية، والاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة -بما فيها الذكاء الاصطناعي- للوصول إلى المجتمع بأساليب أكثر تأثيراً وفاعلية".

وأكدت أن ما تحقق خلال السنوات العشرين الماضية يمثل قصة نجاح وطنية شاركت في صنعها منظومة متكاملة ضمت البنك المركزي السعودي، والبنوك السعودية، وأعضاء لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، وشركاء اللجنة من مختلف الجهات، إلى جانب كل من آمن بأهمية الوعي المالي ودوره في حماية المجتمع وتعزيز استدامة القطاع المالي.

وأضافت أن المرحلة المقبلة تمثل مسؤولية جديدة وفرصة أكبر لمواصلة البناء على هذا الإرث، من خلال تعزيز الوعي المالي، وترسيخ الثقة في القطاع المالي، ودعم اقتصاد أكثر استدامة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 ويعزز مكانة المملكة بوصفها نموذجاً رائداً في الثقافة والوعي المالي على المستويين الإقليمي والدولي.





الأستاذ طلعت حافظ

هذه التجربة ستبقى نموذجاً وطنياً ناجحاً يؤكد أن الاستثمار في وعي الإنسان هو الاستثمار الأكثر أثراً واستدامة

حماية العملاء تبدأ بالوعي

يرى الكاتب الاقتصادي والخبير المصرفي طلعت حافظ، أن قرار البنك المركزي السعودي العام 2006م، بتأسيس لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، شكّل محطة مهمة في مسيرة القطاع المصرفي، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن حماية العملاء تبدأ بالوعي، وأن نشر الثقافة المصرفية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الثقة بالقطاع المالي ودعم استقراره.

وأشار إلى توليه منصب الأمين العام للجنة خلال مرحلة تأسيسها، إلى جانب عمله متحدثاً باسم البنوك السعودية، وقد تركزت الجهود وقتها، على بناء منظومة مؤسسية متكاملة شملت وضع الرؤية والإستراتيجية، وتأسيس هوية واضحة للجنة، وإطلاق برامج ومبادرات توعوية بالتعاون مع البنك المركزي السعودي والبنوك السعودية.

وأوضح أن إستراتيجية اللجنة ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسة، شملت: تعزيز التواصل الإعلامي، وتنفيذ برامج التوعية، ونشر الثقافة المالية بين طلاب المدارس والجامعات والإعلاميين. وقاد هذه الجهود فريق عمل متميز ضم نخبة من الخبراء المصرفيين، مدعومين بخبرات نوعية مجتمعة تجاوزت 150 عاماً من جميع البنوك، والذين عملوا بروح الفريق الواحد.

وأكد أن الهدف الرئيس للجنة كان حماية العملاء من الاحتيال المالي عبر رفع مستوى الوعي، وتعزيز أهمية المحافظة على سرية البيانات المصرفية، وترسيخ ممارسات التعامل المالي الآمن. ومن أبرز المبادرات التي أطلقتها اللجنة، الحملة الوطنية "لا تِفشيها"، التي استمرت لسنوات وأسهمت في توعية العملاء بعدم الإفصاح عن كلمات المرور أو رموز التحقق أو أي معلومات مصرفية سرية قد يستغلها المحتالون.

تعزيز المعرفة بالقطاع المالي

وأشار حافظ إلى أن اللجنة استفادت من مختلف وسائل الاتصال الحديثة لإيصال رسائلها، من خلال شاشات العرض الرقمية، والرسائل النصية باللغتين العربية والإنجليزية، وتقنيات الواقع المعزز، إضافة إلى المشاركة في الأسواق والمراكز التجارية والمعارض والفعاليات الوطنية، بما ضمن وصول رسائلها إلى مختلف شرائح المجتمع.

وأكد أن جهود اللجنة امتدت إلى دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع برنامج "كفالة"، من خلال حملات تعريفية بالبرنامج. إلى جانب إطلاق برنامج تدريبي متخصص للإعلاميين بالشراكة مع الأكاديمية المالية، شارك فيه أكثر من 200 صحفي وصحفية، بهدف تعزيز المعرفة بالقطاع المالي والارتقاء بجودة المحتوى الإعلامي الاقتصادي.

وحول الانتشار الإعلامي للجنة التي عمل فيها تحت رئاسة نخبة من القيادات المصرفية، نوه بأنها حافظت على حضور إعلامي فاعل من خلال القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمنصات الرقمية، لنشر الثقافة المصرفية والمالية، وشرح الأنظمة والتعليمات، والتعريف بالمنتجات والخدمات المالية، وتعزيز وعي العملاء بحقوقهم وواجباتهم.

ويختتم حافظ مؤكداً أنه بعد نحو عقدين من التأسيس، تحولت التوعية المصرفية إلى جزء أصيل من منظومة القطاع المالي السعودي، ونجحت في ترسيخ مبدأ أن "العميل الواعي هو خط الدفاع الأول" في مواجهة الاحتيال. مضيفاً: "إن هذه التجربة ستبقى نموذجاً وطنياً ناجحاً يؤكد أن الاستثمار في وعي الإنسان هو الاستثمار الأكثر أثراً واستدامة".

نظام المنافسات والمشتريات الحكوميـــة الجديـــد

تعزيز للحوكمة وكفـــاءة الإنفـــاق وتمكين القطاع الخاص



> "النظـام الجديـد جـاء امتـداداً لجهـود الدولـة في تطويـر الأطر التنظيميـة الداعمة لتحقيق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، ومنهـا تحفيـز الاسـتثمار وتحسـين كفـاءة الماليـة العامـة واسـتدامتها"

رفـع معالـي وزيـر الماليـة الأسـتاذ محمـد بـن عبدالله الجدعـان شـكره وتقديره إلى مقـام خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بـن عبدالعزيز آل سـعود، وسـمو ولـي العهـد رئيـس مجلـس الـوزراء الأمير محمـد ابن سـلمان بـن عبدالعزيـز – حفظهمـا الله – بمناسـبة صـدور قـرار مجلـس الوزراء بالموافقـة على نظام المنافسـات والمشـتريات الحكومية الجديد.

وكان مجلـس الـوزراء، برئاسـة صاحـب السـمو الملكـي الأمير محمـد ابن سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود، ولي العهـد رئيـس مجلس الـوزراء، قـد وافـق خلال جلسـته التـي عقـدت فـي مدينـة جـدة يـوم الثلاثـاء 4 أغسـطس 2026م، علـى نظـام المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة الجديـد؛ الـذي يمثـل خطـوة تنظيميـة مهمـة فـي تطويـر منظومـة التعاقـدات الحكوميـة.

كفاءة التخطيط والتنفيذ

وأكـد معالـي الجدعـان أن النظـام الجديـد يمثـل خطـوة مهمـة فـي تطويـر أعمـال المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة؛ مـن خلال رفع مسـتوى الحوكمة والشـفافية، وتحسـين كفـاءة التخطيط والتنفيـذ، وتعزيـز الوضـوح والعدالـة وتكافـؤ الفـرص فـي التنافـس والتعـاملات التعاقديـة، موضحـاً أنـه يأتـي امتـداداً لجهـود الدولـة فـي تطويـر الأطـر التنظيميـة الداعمـة لتحقيـق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، ومنهـا تحفيز الاسـتثمار وتحسـين كفـاءة الماليـة العامة واسـتدامتها.

وبيّـن أن النظـام يسـهم فـي تمكيـن الجهـات الحكوميـة مـن تحقيـق مسـتهدفاتها وتسـريع تنفيـذ مشـاريعها وأعمالهـا بفاعليـة، عبـر أحـكام داعمـة تشـمل دمـج لجنتـي فتـح العـروض وفحصهـا فـي لجنـة واحـدة، وتطويـر أسـلوب الشـراء المباشـر ورفـع سـقفه المالـي، وتطويـر التعاقـد بأسـلوب المنافسـة المحـدودة بمـا يشـمل التعاقـد مـع ممارسـي المهـن الحـرة، إلـى جانـب توسـيع صلاحيـات رؤسـاء الجهـات الحكوميـة بمـا يسـهم فـي تبسـيط الإجـراءات وتسـريع اتخـاذ القـرارات.

وأشـار معاليه إلـى أن النظام الجديـد جعل تمكين القطـاع الخـاص ونمـوه مـن أهـم مسـتهدفاته، إذ اشـترط معالجـة المسـتحقات الماليـة للقطـاع الخاص وفق آجالهـا لتتمكن الجهـة الحكومية من توقيع التزامـات تعاقدية جديدة، ومن شـأن ذلك رفـع مسـتوى الالتـزام بصرف تلـك المسـتحقات فـي المواعيـد المحـددة، ويعـزز الثقـة فـي التعاقـدات الحكوميـة.

وأوضـح معاليـه أن النظـام يدعـم توظيـف المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة لتحقيـق مسـتهدفات اقتصاديـة وتنمويـة، مـن خلال تعزيز البحـث والتطويـر والابتـكار، وتوطيـن الصناعـة ونقـل المعرفة، بمـا يمكّن الجهـات الحكومية من الاسـتفادة مـن هـذه الأدوات بفاعليـة، ويدعـم بنـاء الصناعـات وبنـاء القـدرات فـي المملكـة.



"التغيير الأهم يتعلق بفلسفة تنظيم التعاقد الحكومي، وإعادة بناء العلاقة بين المرونة والكفاءة الإداريـــة من جانـــب، والحوكمـــة والمشروعية وحمـــاية المـال العام مـن جانـب آخر "

الدكتور عاصم السياط
أستاذ جامعي في القانون الإداري والحوكمة

فلسفـــة تنظيـــم التعاقـــد الحكومـــي

يرى الأستاذ الجامعي في القانون الإداري والحوكمة الدكتور عاصم السياط، بحكم تخصصه واهتمامه بالعقود الإدارية، أن قراءة النظام الجديد ينبغي ألا تقف عند حدود المقارنة الإجرائية الشكلية مع النظام السابق. وأن التغيير الأهم يتعلق بفلسفة تنظيم التعاقد الحكومي، وإعادة بناء العلاقة بين الكفاءة الإدارية والمرونة من جانب، والحوكمة والمشروعية وحماية المال العام من جانب آخر.

وأوضح أن النظام اتجه إلى تقليص الحلقات الإجرائية وتوسيع مساحة القرار الإداري؛ بدمج لجنتي فتح العروض وفحصها، وتطوير الشراء المباشر ورفع سقفه المالي، وتحديث المنافسة المحدودة، وتوسيع صلاحيات رؤساء الجهات. وهذه التعديلات لا تمثل مجرد تبسيط شكلي للإجراءات، وإنما تمكن الإدارة من ممارسة اختصاصها بكفاءة أكبر دون جعل تعدد الإجراءات غاية بحد ذاته.

وأشار في تعليقه لمجلة "متمم" إلى أن النظام لم يمنح هذه المرونة بمعزل عن الضمانات؛ بل عزّز النزاهة والمنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص، ومنع استغلال النفوذ وتعارض المصالح، وأكد وضوح المعلومات أمام المتنافسين، فضلاً عن تعزيز التوثيق وقابلية تتبع الإجراءات والعقود.

وخلص السياط إلى أن "زيادة عدد الإجراءات تعني بالضرورة زيادة مستوى الحوكمة" هو مفهوم غير دقيق؛ فالحوكمة الجيدة تكمن في وضوح الاختصاص، وموضوعية القرار، وإمكان تتبعه وخضوعه للمساءلة والرقابة. ويخلص إلى أن الإضافة الجوهرية للنظام تمثل انتقالا تدريجياً من نموذج "ضبط العملية التعاقدية بالإجراء" إلى نموذج أكثر نضجاً يقوم على "إدارة العملية التعاقدية بالحوكمة والكفاءة والمساءلة."

تطـــور وظيفة العقـــد الإداري

يرى السياط أن أحد أهم تحولات النظام الجديد يكمن في "تطور وظيفة العقد الإداري"؛ إذ لم يعد مجرد أداة إنفاق لإشباع حاجة مرفقية كإنشاء مشروع أو توريد سلعة، بل أصبحت له وظيفة تنموية تتجاوز محل العقد ذاته. ويظهر هذا التوجه جلياً في ربط المشتريات الحكومية بتمكين القطاع الخاص، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار، وتوطين الصناعة ونقل المعرفة.

وأوضح أن تحسين كفاءة المالية العامة لا يعني – من الناحية القانونية والاقتصادية – البحث عن "أقل سعر" بل عن "أفضل قيمة للمال العام"؛ نظرًا للفارق الجوهري بين المفهومين، إذ قد يتحول العرض الأقل سعرًا إلى الأعلى تكلفة على الخزانة العامة مستقبلاً إذا شابه ضعف الجودة، أو أدى إلى التأخير والتعثر وكثرة المطالبات أثناء التنفيذ.

وأكد أن النظام يتناغم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 عبر "تعظيم الأثر المتحقق من الإنفاق الحكومي"؛ بحيث يتحول التركيز من حجم المبالغ المنفقة إلى حجم القيمة المحققة وأثرها في الاقتصاد الوطني وتنمية القدرات واستدامة المالية العامة، وهو ما ينقل المشتريات الحكومية من وظيفة إدارية مساندة إلى أداة فاعلة من أدوات السياسة العامة والتنمية الاقتصادية.

التحـــول الرقمـــي والشفـــافية

يعتقد السياط أن الأهمية الحقيقية للتحول الرقمي تتجاوز مجرد تحويل المعاملات من ورقية إلى إلكترونية، لتؤثر مباشرة في "كيفية ممارسة الإدارة لاختصاصاتها القانونية". فالاعتماد على البوابة الإلكترونية كأصل يُوحد قناة الوصول إلى الفرص، ويوفر البيانات بانتظام، ويحد من التفاوت المعلوماتي، ويعزز إمكانية توثيق مراحل المنافسة.

ويرى قانونياً، أهمية "قابلية الإجراء الإداري للتتبع"؛ إذ تتيح البيئة الرقمية توثيق وقت اتخاذ الإجراء، وآليته، والمعلومات المتاحة، وتسلسل العملية التعاقدية، مما يُعزز الرقابة اللاحقة والتحقق من سلامة الإجراءات ومدى احترام المساواة بين المتنافسين، كما أن الرقمنة تُعزز مبدأ تكافؤ الفرص؛ كون المساواة تشمل "المساواة في الوصـــول إلى المعلومـــة مضموناً وتوقيتاً."

وأشار إلى أن البوابة الإلكترونية تمثل "بنية قانونية ومؤسسية داعمة للشفافية والمساواة وقابلية المساءلة"، وكلما ارتفعت جودة البيانات المارة من خلالها وإمكان تحليلها وتتبعها، ارتفعت القيمة الرقابية للمنظومة الرقمية وترسخت المشروعية القانونية والإدارية.

التوازن بيـن السرعـــة وحمـــاية المـال العام

وحول نجاح النظام في تحقيق التوازن بين سرعة الإنجاز وضوابط الشفافية والرقابة، يشير السياط إلى أن النظام تبنى مفهوم "المرونة المنضبطة"؛ إذ منح الإدارة أدوات أسرع عبر دمج اللجان، وتطوير الشراء المباشر والمنافسة المحدودة، وتوسيع صلاحيات رؤساء الجهات والتفويض، مع إبقاء هذه المرونة محكومة بضوابط الشفافية، والتوثيق، والمساواة، وقابلية التتبع.

وأضـــاف أن حمـــاية المال العام لا ينبغي أن تُختزل في "كثرة الموافقات واللجان والتوقيعات الشكلية" التي قد تؤخر المشاريع وترفع تكاليفها دون حماية موضوعية حقيقية. وفي المقابل، فإن توسيع السلطة التقديرية للإدارة ليس سلبيًا بذاته متى كانت "محددة الغاية، ومنضبطة بالمعايير، وقابلة للتسبيب والمراجعة."

وأكد السياط أن النظام يعكس تحولاً مهماً من مفهوم "الرقابة بكثرة الإجراءات" إلى "الرقابة بجودة الحوكمة"؛ أي تمكين الإدارة من اتخاذ القرار في الوقت المناسب على أساس واضح قابل للتتبع والمساءلة ومحكوم بالمصلحة العامة.

تمكين القطاع الخـــاص والمحتوى المحلـي

وحول فائدة النظام للقطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يرى السياط أن تمكين القطاع الخاص لا يتحقق فقط بزيادة عدد المنافسات، وإنما يمتد إلى بناء "بيئة تعاقدية مستقرة وعادلة وقابلة للتوقع."

وأوضح أن من أهم المسائل معالجة المستحقات المالية للقطاع الخاص في آجالها، وهي مسألة ذات أثر قانوني واقتصادي بالغ؛ لأن تأخرها ينعكس على المركز المالي للمتعاقد، وقدرته على تنفيذ التزاماته وتطوير أعماله.

وأشار إلى أن النظام يمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة مزايا وأولويات عديدة كالإعفاء من الضمان الابتدائي في حالات معينة بما يُخفض حواجز الدخول إلى السوق. غير أن الجانب الأعمق يكمن في إعادة صياغة "العلاقة بين الإدارة والقطاع الخاص" كشريك في تحقيق الأهداف التنموية لا مجرد منفذ لاحتياج طارئ.

وأكد أن إعطاء الأولوية للمحتوى المحلي يُوسع الأثر الاقتصادي

متمم، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

للعقد ليخدم الاقتصاد الوطني ككل؛ إذ يُقاس نجاح المشتريات الحكومية بمدى تنمية المنشآت الوطنية، وتطوير سلاسل الإمداد، وزيادة القيمة المضافة محليًا. وهو ما يمثل نقلة مفصلية من مفهوم "شراء الحكومة من السوق" إلى "تطوير السوق عبر القوة الشرائية للحكومة".

توطين الصناعة ونقل المعرفة والابتكار

وعن دور المشتريات الحكومية في توطين الصناعة ونقل المعرفة ودعم الابتكار، أوضح السياط أن هذا الجانب يعكس تحولاً متطوراً في فلسفة التعاقد عبر تعريف "القيمة الناتجة عن العقد."

فخلافاً للتصور التقليدي الذي يحصر القيمة في استلام المشروع أو السلعة وفق المواصفات، يتيح النظام الجديد امتداد هذه القيمة ما بعد التسليم؛ لتشمل توطين الصناعات، ونقل المعرفة الفنية، وتدريب الكوادر الوطنية، وتطوير الموردين المحليين، ودعم البحث والتطوير والابتكار.

وبين السياط أن الأهمية القانونية تكمن في تحويل هذه الأهداف التنموية من مجرد "نتائج جانبية مرغوبة" إلى "التزامات تعاقدية محددة وقابلة للقياس". وهو ما يُبرز أهمية الصياغة الدقيقة لوثائق المنافسات والعقود؛ لكون نقل المعرفة والتوطين يتطلبان مؤشرات أداء وآليات متابعة واضحة ولا يتحققان بالشعارات العامة. واختتم بالإشارة إلى أن النظام يُحدث نقلة نوعية في وظيفة العقد الإداري؛ من "عقد يشتري مخرجاً" إلى "عقد يبني قدرة وطنية إلى جانب المخرج المستهدف."

تعزيز جاذبية السوق الاستثمارية بالمملكة

وفيما يتعلق بمدى تعزيز النظام لجاذبية السوق السعودية أمام المستثمرين والشركات المحلية والدولية، يشير السياط إلى أن جاذبية أي سوق لا ترتبط بحجم الفرص والإنفاق فحسب، بل بمدى وضوح القواعد الحاكمة، وعدالة الإجراءات، وشفافية المنافسة، واستقرار المراكز القانونية، وإمكانية التنبؤ بالمسار التعاقدي.

وأوضح أن النظام يُؤسس لبيئة تعاقدية أكثر شفافية وقابلية للتوقع؛ من خلال ترسيخ مبادئ النزاهة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتوفير معلومات موحدة عن المشتريات، وتوسيع الرقمنة وتوثيق الإجراءات.

ويضيف السياط أن التزام النظام بمعالجة المستحقات المالية للقطاع الخاص وفق آجالها يُعد ركيزة أساسية للاستقرار التعاقدي؛ فهو يمنح المتعاقدين القدرة على التخطيط السليم، والوفاء بالالتزامات، والدخول في فرص استثمارية جديدة بثقة.

وشدد على أن النضج التشريعي للنظام يتجلى في تحويل المشتريات الحكومية من مجرد أداة لضبط إنفاق المال العام وشراء السلع، إلى محفز استثماري يخدم توطين الصناعة ونقل المعرفة ودعم الابتكار وبناء القدرات الوطنية.

واختتم السياط بالقول إن النظام الجديد يرفع جاذبية البيئة الاستثمارية بالمملكة عبر معادلة متكاملة تجمع بين الفرص الحكومية الواسعة، والبيئة التعاقدية العادلة، والالتزام باستقرار الشراكة مع القطاع الخاص، وتوجيه القوة الشرائية للدولة نحو التنمية المستدامة؛ وهو ما ينقل جودة التنظيم القانوني للعقود الحكومية لتصبح عنصرًا محوريًا في البيئة الاقتصادية اتساقًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.





"النظام الجديـد شكّـل تحـولاً كاملاً غيّر مفهوم التعامـل مـع المشـتريات الحكومية مـن مجـرد إجراءات للمنافسة تنتهي بالترسيـة إلى منظومـة متكاملـة لإدارة دورة التعاقد الحكومـي."

الأستاذ جهاد العبيد
كاتب ومحلل اقتصادي

منظومـة متكاملـة لإدارة دورة التعاقد

من جانبه، يرى الكاتب والمحلل الاقتصادي الأستاذ جهاد العبيد، في تعليقه لـ "متمم"، أن النظام الجديد شكّل تحولاً كاملاً وغيّر مفهوم التعامل مع المشتريات الحكومية من مجرد إجراءات للمنافسة تنتهي بالترسية إلى منظومة متكاملة لإدارة دورة التعاقد الحكومي، تبدأ من التخطيط وتمتد إلى التنفيذ وتعديل العقود وتقييم أداء المتعاقدين.

وأكد العبيد أن النظام يعزز الشفافية والنزاهة والمساواة وتكافؤ الفرص، مع اشتراط أن تكون المعايير غير السعرية موضوعية ومرتبطة بطبيعة الأعمال وقابلة للقياس قدر الإمكان، مما يرفع جودة القرار التعاقدي ويقلل مساحة التقدير غير المنضبط. وأوضح أن هذا التحول يُيسّط الإجراءات دون أن يمس مستوى الرقابة، مع المحافظة على سرعة الإنجاز وجودة المخرجات.

دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030

وأوضح العبيد أن النظام الجديد سيكون إطاراً تنظيمياً داعماً لمستهدفات رؤية 2030 عبر رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعظيم الأثر الاقتصادي لهذا الإنفاق، وتشجيع زيادة الاستثمار، وتحسين كفاءة المالية العامة واستدامتها. وبيّن أن المشتريات الحكومية تمثل إحدى أكبر الأدوات التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الاقتصاد الحقيقي. فعندما تتحسن كفاءة التخطيط والتعاقد والتنفيذ تتجاوز الدولة آثار التأخير وتكلفة إعادة العمل وضعف التنفيذ، إلى جانب تحقيق وفورات محتملة في الشراء. وهذا سينعكس انتظاماً في صرف المستحقات ووضوحاً في البيئة التعاقدية مع الدولة، مما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع.

السرعة وسهولة تقديم العروض

وفي إطار التحول الرقمي والشفافية، أوضح العبيد أن أبرز نتائج اعتماد النظام على البوابة الإلكترونية للمنافسات والمشتريات الحكومية تتمثل في السرعة، وسهولة تقديم العروض، ورفع مستوى التتبع والشفافية، وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المتنافسين.

وأشار إلى أن البوابة الإلكترونية ستسهم في توسيع الوصول إلى الفرص الحكومية، وتقليل عدم تكافؤ المعلومات، وتوفير قاعدة بيانات مفيدة في تحليل الأنماط واكتشافها بما يحسن عملية اتخاذ القرار. كما يؤكد نجاح النظام في تحقيق التوازن بين سرعة إنجاز التعاقدات وتبسيط الإجراءات ومتطلبات الرقابة، بمنح الجهات مرونة وصلاحيات أكبر لتسريع التعاقد بضوابط تسهم في تجاوز البيروقراطية دون هدر للمال العام.

القطاع الخـاص هـو أبـــرز المستفيديـــن

وأكد العبيد أن القطاع الخاص هو أبرز المستفيدين من النظام الجديد؛ إذ إن تحسين البيئة التعاقدية يضمن التنبؤ بالسوق وفرص الاستثمار. والأهم هو معالجة المستحقات المالية للقطاع الخاص وفق آجالها، فانتظام التدفقات النقدية بالنسبة للمنشأة الصغيرة والمتوسطة يُعد شريان الحياة الأهم الذي قد يفوق في أهميته هامش الربح المحقق من العقد.

ويعتقد العبيد أن إسهام المشتريات الحكومية وفق النظام الجديد في توطين الصناعة ونقل المعرفة ودعم الابتكار هو التحول الإستراتيجي المنتظر؛ فالإنفاق الحكومي تجاوز شراء المنتج أو الخدمة إلى بناء صناعة كاملة حول هذا المنتج، مما يدعم توظيف المنافسات والمشتريات في البحث والتطوير والابتكار وتوطين الصناعة ونقل المعرفة.

واختتم العبيد تعليقه لـ "متمم" بتأكيده أن النظام سيعزز جاذبية السوق السعودية أمام المستثمرين والشركات المحلية والدولية، من خلال تخفيض المخاطر التنظيمية والتعاقدية. وهو أمر محوري للشركات الدولية التي ستكون أكثر استعداداً للدخول والتوسع عندما يكون الوصول إلى الفرص الحكومية قائماً على قواعد معلنة وشفافة وقابلة للتوقع.

الإنفـــاق الخفـــي وأثـــره على الاستقرار المالي

في عالم الاقتصاد المعاصر، لم تعد الأزمات المالية تقتصر على التضخم أو انهيار الأسواق، بل أصبحت تتسلل بنعومة عبر "الإنفاق الخفي". هذا النمط الاستهلاكي الصامت - من اشتراكات رقمية وخدمات متكررة - يمثل "ثقباً أسود" يستنزف الميزانيات ويقود الأفراد والأسر تدريجياً نحو فخ الديون وفقدان الاستقرار المالي دون إدراك مسبق بحجم أثره التراكمي.

ولإلقاء الضوء على هذا الملف، نستضيف نخبة من الخبراء الماليين والاقتصاديين: الدكتور عبدالكريم الحجيلي (عضو هيئة التدريس بقسم التمويل والاستثمار بجامعة الجوف)، والدكتور مهاجر العويسي (الأستاذ المساعد بقسم المالية بكلية الأعمال في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية)، والدكتورة أمل زكي (الأستاذ المساعد في الاقتصاد).



الدكتور عبدالكريم الحجيلي

تأثير الإنفاق الخفي على الادخار مباشر وحاد؛ فكل ريال يُهدر في بند غير ضروري يُحرم منه تلقائياً صندوق الطوارئ أو المحفظة الاستثمارية



الدكتور مهاجر العويسي

الخطر الحقيقي لا يكمن في الإنفاق ذاته، وإنما في غياب الوعي به، وضعف تتبعه، وعدم إدراك العلاقة بينه وبين تراجع الادخار أو تراكم الديون



الدكتورة أمل زكي

تجنب الإنفاق غير الضروري لا يعتمد فقط على تقليل المصروفات، بل على تبني ثقافة الإنفاق الرشيد التي تقوم على توجيه الموارد نحو ما يحقق قيمة حقيقية وعائداً ملموساً

ما المقصود بالإنفاق الخفي؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

واضح يستنزف الدخل ويضعف القدرة على الادخار.

الدكتور مهاجر العويسي

هو المصروفات الصغيرة والمتكررة - كرسوم التوصيل والاشتراكات - التي لا يُلتفت إليها في حينها لقلة قيمتها، لكنها تتراكم لتشكل رقماً يستنزف الدخل دون تخطيط. ويرتبط المفهوم سلوكياً بـ "الحسابات الذهنية"؛ التي يميل فيها الأفراد لتقسيم المال ذهنياً، فيتعاملون بحذر مع الراتب الأساسي، بينما يستهينون بالمبالغ الصغيرة والمكافآت وكأنها فائض قابل للهدر.

الدكتورة أمل زكي

الإنفاق الخفي لا يعني إنفاقاً غير قانوني، بل يتمثل على مستوى الأفراد في المصروفات الصغيرة أو غير المخطط لها التي تبدو غير مؤثرة عند حدوثها، لكنها تتراكم مع الوقت لتشكل عبئاً مالياً كبيراً، مثل المشتريات العشوائية، والاشتراكات غير المستخدمة، والهدر في استهلاك الكهرباء والمياه.



توعية وتثقيف مالي

لماذا يُعد الإنفاق الخفي خطراً مالياً؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

لأنه يستنزف الدخل والسيولة النقدية المتاحة دون وعي مباشر. فالمشكلة ليست في عملية شراء واحدة بل في التكرار وتراكم مصروفات صغيرة خارج الميزانية. ومع مرور الوقت، يؤدي هذا السلوك إلى تلاشي الفائض المالي، ويعيق تحقيق الأهداف الطارئة أو طويلة الأجل (كشراء مسكن أو الاستثمار)، ويقود الفرد لبطاقات الائتمان والدفع المؤجل، مما يؤدي لتراكم الديون ذات التكلفة العالية.

الدكتور مهاجر العويسي

تكمن خطورته في تسلله الصامت عبر نفقات صغيرة لا تُربك الميزانية فجأة، بل تستنزف السيولة وتُضعف الادخار تدريجياً. الخطر الحقيقي لا يكمن في الإنفاق ذاته، وإنما في غياب الوعي به، وضعف تتبعه، وعدم إدراك العلاقة بين هذه المصروفات الصغيرة وبين تراجع الادخار أو تراكم الديون. مما يدفع الفرد للاعتماد على البطاقات الائتمانية والتقسيط لسد الفجوة، لينتهي به المطاف إلى عجز شهري دائم وتراكم للديون.

الدكتورة أمل زكي

لأنه لا يقتصر على الأموال التي تُنفق بشكل مباشر، بل يشمل أيضاً هدر الوقت وضياع الفرص وسوء استثمار الموارد. ومع تراكمه يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وانخفاض كفاءة الإنفاق، وتقليص العائد على الاستثمار، وإضعاف القدرة على توجيه الموارد نحو الأولويات، كما قد يؤثر في الاستدامة المالية ويقلل القدرة على مواجهة المتغيرات والأزمات.

ما أبرز أمثلة الإنفاق الخفي اليوم؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

يختلف باختلاف نمط الحياة، وضابطه: "كل مبلغ متكرر لا يضيف قيمة حقيقية". ومن أبرز أمثلته المعاصرة: الاشتراكات الشهرية في تطبيقات أو قنوات ترفيهية لا تُستغل بانتظام، وعضويات الأندية غير المستغلة، ورسوم توصيل الطلبات المتكررة، والشراء الاندفاعي استجابة للعروض والتخفيضات.

الدكتور مهاجر العويسي

تشمل الاشتراكات الرقمية الشهرية المهملة (كمنصات المشاهدة والتخزين السحابي)، ورسوم التوصيل والوجبات السريعة، والشراء العاطفي بدافع "وهم التوفير" عند مواجهة العروض. ويبرز اليوم دور خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، التي تُجزّئ التكلفة وتُؤجلها؛ مما يمنح المستهلك منفعة فورية ويخفف عنه العبء النفسي للدفع، فيقع في فخ الشراء.

الدكتورة أمل زكي

من أبرز الأمثلة على مستوى الأفراد: المشتريات العشوائية، والاشتراكات التي لا يتم استخدامها، والهدر في استهلاك الكهرباء والمياه. أما على مستوى المؤسسات فتشمل الأمثلة تأخر تنفيذ المشاريع وما يترتب عليه من زيادة التكاليف، وازدواجية البرامج والجهود، وانخفاض الإنتاجية وهدر وقت الموظفين.

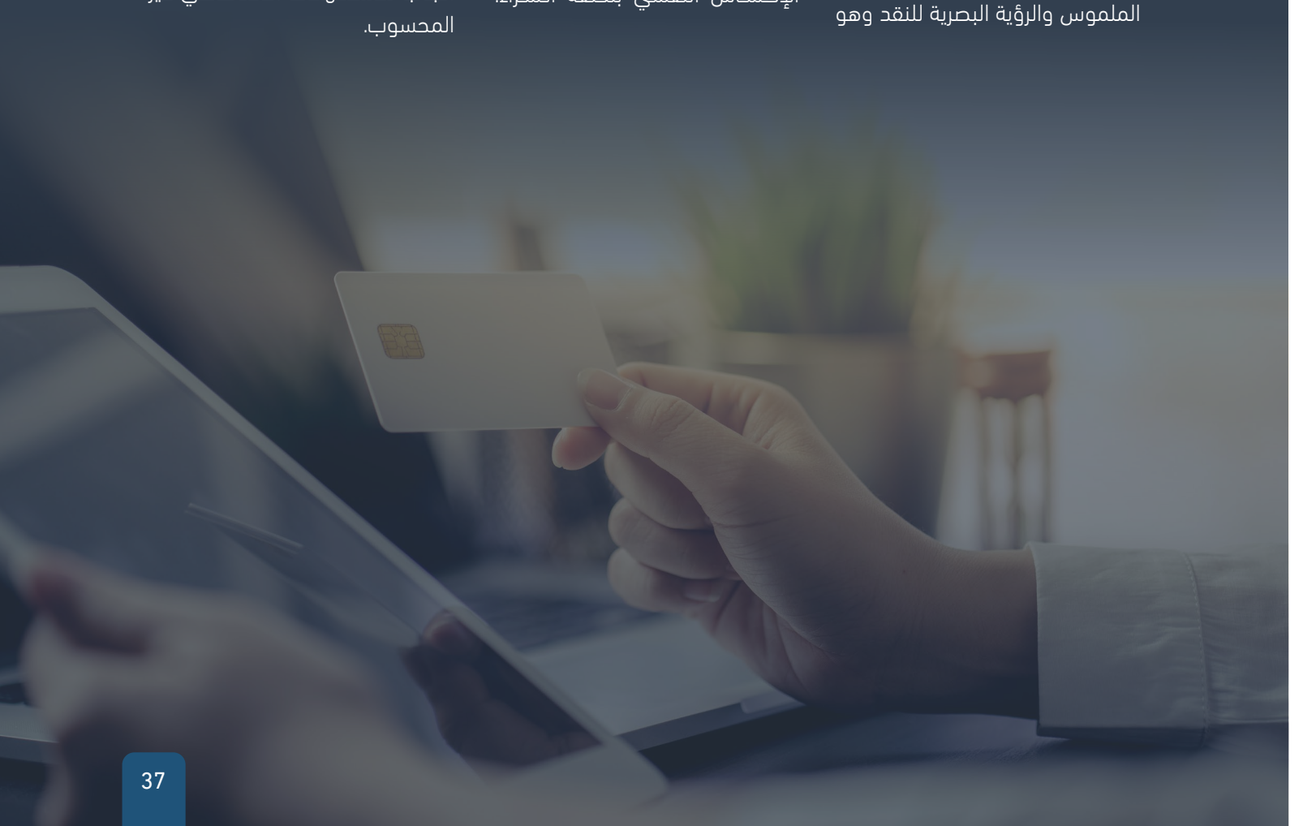
كيف تؤثر المدفوعات الرقمية على زيادة الإنفاق؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

على الرغم من دور المدفوعات الإلكترونية الإيجابي في تعزيز كفاءة النظام المالي وتسهيل المعاملات - إذ بلغت حصتها في قطاع التجزئة بالمملكة 85% عام 2025م - فإنها تُقلل، من زاوية المالية الشخصية، الإحساس النفسي بخروج المال، أو ما يُعرف بـ "ألم الدفع". فالسداد عبر الجوال أو البطاقات يفتقر للاحتكاك الملموس والرؤية البصرية للنقد وهو يغادر اليد؛ هذا الانفصال بين لحظة الشراء والشعور الفعلي بالتكلفة يفتح الباب للإنفاق التلقائي وغير الواعي، لاسيما مع الاشتراكات التلقائية وخدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً".

الدكتور مهاجر العويسي

تؤثر المدفوعات الرقمية بتقليل الإحساس النفسي بتكلفة الشراء؛ فالسداد السريع عبر الجوال أو البطاقات يفتقر للاحتكاك الملموس مقارنة بالدفع النقدي الذي يرى فيه المرء المال يغادر يده. هذا الانفصال بين لحظة الشراء والوعي بأثر الدفع — لاسيما في خدمات التقسيط و"اشتر الآن وادفع لاحقاً" — يحقق للمستهلك منفعة فورية ويؤجل التكلفة، مما يضعف القدرة على ضبط النفس ويفتح الباب للاستهلاك الاندفاعي غير المحسوب.



ما العلاقة بين الإنفاق الخفي والديون الشخصية؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

العلاقة وثيقة وطردية، إذ يؤدي الإنفاق الخفي إلى استنزاف السيولة الشهرية، ما يدفع بعض الأفراد عند العجز أو الطوارئ، إلى استخدام بطاقات الائتمان أو التمويل الاستهلاكي "اشتر الآن وادفع لاحقاً" لتغطية احتياجاتهم. ومع تراكم الفوائد والرسوم، يتحول الإنفاق غير المنضبط إلى مصدر رئيسي للديون الشخصية.

الدكتور مهاجر العويسي

العلاقة بين الإنفاق الخفي والديون الشخصية علاقة وثيقة، فالإنفاق الخفي قد يكون الطريق الهادئ نحو الدين؛ لأن الفرد ينظر عادة لكل مصروف بسيط (كقسط صغير أو رسوم توصيل) بمعزل عن الآخر. لكن الصورة الكاملة تتضح نهاية الشهر بتراكم هذه البنود لتتجاوز الدخل المتاح، مما يضطر الفرد للجوء إلى الاقتراض الاستهلاكي والسداد الجزئي للبطاقات الائتمانية؛ وبهذا يتحول الإنفاق الخفي من مجرد خلل في إدارة المصروفات إلى أزمة في إدارة الديون.

كيف يمكن اكتشاف وجود إنفاق خفي؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

يُكتشف الإنفاق الخفي بمراجعة كشوفات الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية لآخر ثلاثة أشهر على الأقل، وفرزها وتصنيفها إلى نفقات أساسية، واختيارية، ومتكررة غير ضرورية. ويساعد هذا الرصد الدقيق للمبالغ المستقطعة تلقائياً، والمدفوعات التلقائية، والمصاريف الصغيرة المتكررة، على كشف مواضع التسرب المالي، عبر التساؤل بجدية حول مدى الاستفادة الفعلية منها وما إذا كانت تضيف قيمة حقيقية للفرد.

الدكتور مهاجر العويسي

بمراجعة كشوفات الحسابات والمحافظ الرقمية لثلاثة أشهر على الأقل لرصد النمط المالي المتكرر. وتبرز علاماته في: نفاد الرصيد المبكر، التوقف عن الادخار، والعجز عن تفسير قنوات صرف الدخل، أو ارتفاع "نسبة التسرب المالي" (وهي حجم المصروفات الاختيارية غير المخططة مقارنة بالدخل)؛ وهنا يدرك الفرد أن الخلل قد لا يكون في ضعف الدخل ذاته، بل في تسربه عبر بنود صغيرة متفرقة لا يُنتبه إليها.

الدكتورة أمل زكي

يمكن اكتشافه من خلال قياس كفاءة استخدام الموارد ومدى القيمة المتحققة من كل ريال يُنفق، فكل تكلفة لا تقابلها قيمة مضافة أو نتيجة ملموسة تستحق المراجعة. ومن أبرز الوسائل: تحليل البيانات المالية ومؤشرات الأداء، ومراجعة العمليات والإجراءات للكشف عن الهدر والتكرار، ومقارنة الأداء الفعلي بالمستهدفات والمعايير المرجعية، وقياس إنتاجية الموارد البشرية والأصول، وإجراء المراجعات والتدقيق الدوري والاستفادة من التحول الرقمي وتحليل البيانات.

ما أول خطوة للحد من الإنفاق الخفي؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

تبدأ الخطوة الأولى بالوعي بالأرقام عبر تتبع المصروفات بدقة وانتظام لمدة شهر كامل، تحويلاً للإنفاق من سلوك تلقائي إلى قرار واعٍ ومقاس. وتلي ذلك خطوات عملية مباشرة لتغطية بنود الهدر، مثل: إلغاء الاشتراكات غير المستخدمة، ووضع سقف محدد للإنفاق الاختياري، وحذف بيانات البطاقات المحفوظة في تطبيقات التسوق لتصعيب الشراء الاندفاعي، وتخصيص حساب مستقل للمصروفات اليومية.

الدكتور مهاجر العويسي

تبدأ بجعل هذا الإنفاق مرئياً ومقاساً؛ فما لا يُقاس لا يمكن ضبطه. ويتحقق ذلك بمراجعة كشف الحساب وتصنيف النفقات (ضرورية، اختيارية، اشتراكات، رسوم)، تليها معالجة عملية تشمل: إلغاء الاشتراكات المهملة، حذف بيانات البطاقات من تطبيقات الشراء السريع، وتحديد سقف أسبوعي للمصروفات الاختيارية. فالوعي المالي لا يكتمل بمعرفة المشكلة، بل بتبني أدوات إجرائية تمنع تكرارها.

الدكتورة أمل زكي

البداية تكون بالتمييز بين الاحتياجات والرغبات قبل اتخاذ أي قرار بالإنفاق، والتأكد من أن النفقة تلبي حاجة فعلية، إلى جانب وضع ميزانية واضحة تحدد أولويات الإنفاق والالتزام بها.



توعية وتثقيف مالي

هل يؤثر الإنفاق الخفي على الادخار؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

نعم، تأثيره مباشر وحاد؛ فكل ريال يُهدر في بند غير ضروري يُحرم منه تلقائياً صندوق الطوارئ أو المحفظة الاستثمارية، مما يقلص الفائض المالي المتاح للأهداف المستقبلية. والمفارقة هنا أن تقليل الإنفاق الخفي يُعد من أسرع الطرق لزيادة معدلات الادخار دون الحاجة لزيادة الدخل؛ بل إن هذه المبالغ الصغيرة المتفرقة، إذا أُعيد توجيهها واستُثمرت بانتظام، ستصنع فارقاً ماليّاً كبيراً بمرور الوقت بفضل أثر العائد التراكمي والمركب.

الدكتور مهاجر العويسي

نعم، تأثيره مباشر؛ فالادخار هو الفائض المتبقي بعد الإنفاق، واستهلاك المصروفات الخفية لهذا الفائض يقلص فرص بناء الثروة وتأسيس صناديق الطوارئ. والخطورة هنا أنه لا يستنزف المال الحاضر فحسب، بل يمتد ليحرم الفرد من فرص مالية مستقبلية كشراء الأصول وتخفيف الديون، بتبديده لمبالغ صغيرة بانتظام لو استُثمرت بوعي لصنعت فارقاً كبيراً بمرور الوقت.

الدكتورة أمل زكي

نعم، لأن أثر الإنفاق الخفي لا يتوقف عند استنزاف المال، بل يمتد إلى التأثير في الادخار والاستقرار المالي وجودة القرارات الاقتصادية، لأن المصروفات المتراكمة تستنزف جزءاً من الموارد التي كان يمكن توجيهها للادخار والاستثمار.



ما دور الأسرة في تعزيز الانضباط المالي؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

تلعب الأسرة دوراً محورياً في تعزيز الانضباط المالي، نظراً لأن العادات المالية تتشكل داخل المنزل منذ سن مبكرة. ويبدأ هذا الدور من غرس ثقافة التمييز بين الاحتياجات الأساسية والرغبات الاستهلاكية، وتعليم الأبناء أن المال أداة للادخار والاستثمار وتحقيق الأهداف وليس مجرد وسيلة للإنفاق. وتستطيع الأسرة ترسيخ هذه المفاهيم عبر ممارسات عملية بسيطة، كتخصيص مصروف شهري، وتشجيعهم على الادخار الذاتي لبلوغ هدف معين، أو فتح محافظ استثمارية منخفضة المخاطر؛ وهي سلوكيات تُسهم في ربط المال بالتخطيط والمسؤولية، وتساعد الناشئة على بناء سلوك مالي صحي ومستدام.

الدكتور مهاجر العويسي

للأسرة دور جوهري؛ فالوعي المالي يبدأ من البيت عبر السلوك اليومي وطريقة اتخاذ قرارات الشراء. ويمكن تعزيزه بتعليم الأبناء التمييز بين الحاجة والرغبة، وتدريبهم على مقارنة الأسعار وتأجيل الاستجابة الفورية للمشتريات، مع إشراكهم في قرارات الصرف والادخار لأهداف محددة وتوضيح مفاهيم الدين والربح والخسارة بشكل مبسط؛ فمن ينشأ على التخطيط والمقاومة يصبح مستقبلاً أكثر حصانة ضد فخ الإنفاق الخفي والاستهلاك الاندفاعي.

ما النصيحة الأهم لتجنب الإنفاق غير الضروري؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

تتمثل النصيحة الأهم في كسر عفوية الاستهلاك عبر تأجيل قرار الشراء غير الأساسي بتطبيق "قاعدة الانتظار" (كالتمهل لمدة 24 ساعة قبل الشراء) للتمييز بين الحاجة الحقيقية والرغبة المؤقتة. ثانياً: مواءمة الإنفاق مع الأولويات، وربط كل عملية دفع بسؤال بسيط: "هل هذا المنتج يخدمني فعلاً أم أنه مجرد استجابة للحظة؟".

الدكتور مهاجر العويسي

النصيحة الأهم هي بناء حاجز زمني ونفسي بين الرغبة في الشراء والتنفيذ؛ لكسر سرعة الدفع الرقمي بضغطة واحدة. ويتحقق ذلك بإعادة التفكير عبر أسئلة ذاتية قبل الدفع: هل أحتاج هذا المنتج فعلاً أم أملك بديلاً؟ هل سيؤثر على هدفي الادخاري؟ وهل الشراء تلبية لحاجة حقيقية أم استجابة لعرض أو ضغط اجتماعي؟ هذه التهدئة تمنح الفرد فرصة واعية للتمييز بين الاستهلاك الرشيد والشراء الاندفاعي.

الدكتورة أمل زكي

تتمثل النصيحة الأهم في أن يصبح الإنفاق قراراً واعياً ومدروساً، لا سلوكاً تلقائياً أو اندفاعياً. فتجنب الإنفاق غير الضروري لا يعتمد فقط على تقليل المصروفات، بل على تبني ثقافة الإنفاق الرشيد التي تقوم على توجيه الموارد نحو ما يحقق قيمة حقيقية وعائداً ملموساً.

ويبدأ ذلك بالتمييز بين الاحتياجات والرغبات قبل اتخاذ أي قرار بالشراء، ووضع ميزانية واضحة تحدد أولويات

توعية وتثقيف مالي

الإنفاق والالتزام بها، مع مراجعتها بصورة دورية. كما ينبغي تقييم القيمة المتحققة من كل نفقة ومدى تناسب فائدتها مع تكلفتها، وتجنب القرارات العاطفية المرتبطة بالعروض الترويجية أو التأثر بالآخرين. ولابد من المراجعة المنتظمة للمصروفات والاشتراكات، واستثمار الموارد بكفاءة، والاعتماد على البيانات والمؤشرات في اتخاذ القرارات المالية، بما يساعد على اكتشاف أوجه الهدر ومعالجتها مبكراً.

وباختصار، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه قبل أي إنفاق هل يحقق هذا الإنفاق قيمة مضافة تتوافق مع أهدافي وأولوياتي؟ فإذا كانت الإجابة نعم فهي استثمار، وإذا كانت لا فهي إنفاق يمكن تجنبه.

كيف يمكن للشباب بناء سلوك مالي صحي؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

بالبدء المبكر في تبني ثلاثية: الميزانية الشهرية، الادخار المنتظم، والاستثمار. ويتحقق ذلك عبر تأسيس صندوق للطوارئ أولاً، ثم اقتطاع جزء ثابت من الدخل للاستثمار كالتزام مسبق لا كخيار مرتهن بما يتبقى في نهاية الشهر، مع ضرورة تجنب الاعتماد المفرط والاستسهال في استخدام بطاقات الائتمان أو خدمات الدفع المؤجل. فالشاب الذي يتعلم إدارة دخله مبكراً لا يحمي نفسه فقط من الديون، بل يمنح نفسه فرصة أفضل لبناء الثروة مستقبلاً.

الدكتور مهاجر العويسي

بالبدء المبكر في تتبع المصروفات لتتحول إلى نمط حياة؛ مع ضرورة فهم طبيعة الأدوات الحديثة؛ فالبطاقة الائتمانية والتقسيط هما التزام مستقبلي يقتطع من الميزانية وليسا دخلاً إضافياً أو زيادة في القدرة الشرائية. ويتحقق هذا السلوك ببناء صندوق طوارئ، والادخار المنتظم، والابتعاد عن المقارنات الاجتماعية؛ فالصحة المالية لا تعني الحرمان، بل الإنفاق بوعي والاستثمار للمستقبل.



هل يمكن أن يتحول الإنفاق الخفي إلى أزمة مالية؟

الدكتور عبدالكريم الحجيلي

نعم، وبشكل حتمي إذا غابت الرقابة. فالخطورة تكمن في نموه الصامت؛ تحديداً عندما يبدأ الأمر بسيطاً كاشتراكات مهملة أو أقساط مؤجلة، لكنه يتراكم تدريجياً ليضغط على السيولة الشهرية. وعندما يتفاجأ الفرد بعجزه عن تغطية مصروفاته الأساسية أو مواجهة الطوارئ، يضطر للاستدانة لتغطية العجز، وهنا تبدأ الأزمة المالية الحقيقية. لذا، فإن معالجة الإنفاق الخفي بالتتبع والوعي ليست ترفاً، بل ركيزة أساسية للاستقرار المالي.

الدكتور مهاجر العويسي

نعم، إذا اجتمعت فيه ثلاثة عوامل: كثرة المصروفات الصغيرة، غياب التتبع، وتمويلها بالدين أو التقسيط. فالأزمة تبدأ بسلوكيات صامتة كاشتراكات مهملة وأقساط كماليات، تتراكم تدريجياً لتتحول من تسرب مالي إلى عجز شهري يلتهم الدخل؛ وحين يصبح موردك المالي موجهاً لسداد الماضي بدلاً من بناء المستقبل، تكون الأزمة قد بدأت فعلياً، مما يجعل معالجة هذا الإنفاق ركيزة أساسية للاستقرار المالي.

الدكتورة أمل زكي

نعم، لأن الإنفاق الخفي قد يتحول مع مرور الوقت إلى تحدٍ مالي حقيقي إذا لم يُكتشف ويُعالج مبكراً، نظراً لتأثيره المتراكم على الادخار والاستقرار المالي وكفاءة استخدام الموارد، وما يسببه من أعباء مالية مستقبلية.



"متمم" يدشّن قنوات تواصل جديدة لتعزيز الوعي المالي والاقتصادي

قناة رسمية على تطبيق "واتساب" ونشرة "أصداء متمم" الشهرية



دشّن مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" قنوات تواصل جديدة تشمل قناة رسمية على تطبيق "واتساب" ونشرة شهرية تواصلية تحت مسمى "أصداء متمم"، في خطوة تهدف إلى توسيع دائرة المعرفة المالية والاقتصادية، وتعزيز التواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوسيع نطاق الوصول إلى المحتوى المالي والاقتصادي الموثوق، بما يدعم نشر الثقافة المالية ورفع مستوى الوعي المالي.

وتأتي هذه المبادرة امتداداً للدور الحيوي الذي يضطلع به مركز "متمم" في تقديم المعرفة المالية بأساليب مبتكرة وميسرة، وإتاحة المعلومات والرسائل التوعوية عبر منصات متنوعة تواكب احتياجات الجمهور وتفضيلاتهم، وتمكّن الأفراد من متابعة المستجدات المالية والاقتصادية، والاطلاع على الأنشطة والبرامج التي يقدمها المركز، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً بالقضايا المالية والاقتصادية.

وتتيح القنوات الجديدة للمتابعين فرصة الاطلاع المباشر على مستجدات الشأن المالي، فتوفر قناة "متمم" على تطبيق "واتساب" نافذة مباشرة لمتابعة أحدث الأخبار والمبادرات والبرامج والمواد التوعوية التي يقدمها المركز. فيما تُعد نشرة "أصداء متمم" الشهرية منصة معرفية تسلط الضوء على أبرز المستجدات المرتبطة بالثقافة المالية والمعرفة الاقتصادية، وتقدم مقالاً توعوياً شهرياً.

ويأتي إطلاق القنوات الجديدة في إطار إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الوصول إلى المعرفة المالية وتوسيع نطاق الاستفادة من المحتوى التوعوي، بما يسهم في ترسيخ الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، تأكيداً على أن تنوع قنوات التواصل يتيح الوصول إلى جمهور أوسع، وتقديم محتوى موثوق وميسر يعزز الوعي المالي، ويدعم تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومستدامة.

هذه القنوات الجديدة تعكس حرص مركز التواصل والمعرفة المالية على تعزيز الشراكات التواصلية، والتفاعل مع المستفيدين، وتطوير أدوات التواصل المعرفي، بما يواكب التحول الرقمي ويسهم في تحقيق مستهدفات رفع الثقافة المالية وتعزيز المعرفة الاقتصادية في المملكة. ودعا المركز المهتمين والمختصين إلى الانضمام لقنواته الجديدة والاستفادة من محتواها المعرفي.

يُذكر أن مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" يُعد إحدى مبادرات وزارة المالية، ويهدف إلى رفع الوعي المالي وتعزيز المعرفة الاقتصادية من خلال برامج ومبادرات نوعية وشراكات فاعلة تسهم في نشر الثقافة المالية وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومستدامة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر.

مصطلحات مالية واقتصادية

برامج تحقيق الرؤية

المبادرات والمشاريع والبرامج التي تعمل على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030، ويعمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على مراقبة أدائها وتنفيذها

برنامج تطوير القطاع المالي

أحد برامج رؤية السعودية 2030، ويهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز ثقافة الادخار، وتعدد طرق التمويل ومشاريع الاستثمار، كما يؤدي دوراً أساسيّاً ومهماً في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي، من خلال إنشاء قطاع مالي حيوي وفعّال

البنك المركزي السعودي (ساما)

الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية في المملكة العربية السعودية بهدف دعم استقرار الأسعار وتعزيز الاستقرار المالي

بنك مركزي

المؤسسة المالية الرئيسية المسؤولة عن إدارة المعروض النقدي للدولة ومعدلات الفائدة، والتي عادة ما تشرف على استقرار النظام المصرفي

بنك محلي

منشأة حاصلة على ترخيص بممارسة الأعمال المصرفية بموجب أنظمة المملكة

بنية تحتية

المرافق العامة، أو الأصول التي تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر خدمات عامة

بنية تحتية رقمية

الأنظمة الرقمية والمادية التي تدعم الأنشطة الاقتصادية والتقنية

بيع على الخارطة

بيع أو تأجير وحدة عقارية مفرزة قبل استكمال تشييدها

بيع على المكشوف

ممارسة بيع أسهم مقترضة على أمل إعادة شرائها بسعر أقل

بيئة الأعمال

العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على أداء الشركة وعملياتها

للاطلاع على المعجم



NCGR
المركز الوطني لنظم
المـوارد الحكومـــي

حوار مع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لنظم المـوارد الحكومية

المهندس يوسف بن عبدالرحمن الحرقان

يسلط الحوار الضوء على مسيرة المركز ودوره في قيادة التحول الرقمي لأنظمة الموارد الحكومية في المملكة.

ويستعرض جهود المركز في تطوير حلول رقمية موحدة ومتكاملة تُسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية والبشرية والمشتريات الحكومية، وتعزيز جودة الخدمات، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما يناقش الحوار إستراتيجية المركز وأبرز إنجازاته، ودور التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في دعم كفاءة الأنظمة الحكومية، إلى جانب استعراض ملامح المرحلة المقبلة ورؤية المركز لمستقبل منظومة الموارد الحكومية في ظل التحول الذكي المتسارع.



جاء إنشاء المركز استجابة للحاجة إلى توحيد نُظُم الموارد الحكومية وتعزيز تكاملها على مستوى الجهات الحكومية، في إطار دعم التحول نحو حكومة رقمية متكاملة



المحور الأول:
المركز ورؤية السعودية 2030

نود أن نبدأ بالتعريف بالمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، وما الدوافع التي قادت إلى تأسيسه؟

جاء إنشاء المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية استجابةً للحاجة إلى توحيد نُظم الموارد الحكومية وتعزيز تكاملها على مستوى الجهات الحكومية، عندما صدر في 16 فبراير 2021م قرار مجلس الوزراء رقم (682) بتحويل وكالة الأنظمة الوطنية في وزارة المالية إلى مركز مستقل باسم المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، ليتولى تقديم حلول رقمية عبر أنظمة موحدة ومتكاملة لإدارة الموارد الحكومية، بما يسهم في تطوير الخدمات الإلكترونية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، إضافةً إلى الارتقاء بتجربة المستفيدين، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني.

كيف تتقاطع أهداف المركز مع مستهدفات رؤية السعودية 2030؟

تتسق أهداف المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال التركيز على تعظيم أثر تكامل أنظمة الموارد الحكومية، والاستغلال الأمثل لها، وتوحيد وتسهيل الإجراءات، وزيادة مستوى الشفافية في المنافسات الحكومية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز دور المحتوى المحلي في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما يسهم المركز في تمكين ودعم اتخاذ قرارات مالية وإدارية قائمة على بيانات دقيقة وموثوقة، بما يدعم صُناع القرار على كل المستويات. ويأتي هذا التوجه في إطار دعم التحول نحو حكومة رقمية متكاملة، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة، ويسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز العائد الاقتصادي

المحـــور الثانـــي:

النظـــام الموحـــد للمـــوارد الحكوميـــة

اعتمـاد
Etimad

في إطـــار توحيـــد أنظمة المـــوارد الحكوميـــة، نود تســـليط الضوء علـــى نظام المـــوارد الحكومية (اعتمـــاد+)، ما أبـــرز مزاياه، ومـــا الأثـــر العائد منه؟

يُجسـد النظـام الموحـد للمـوارد الحكوميـة (اعتماد+) نموذجًا متقدمًـا لإدارة الموارد الحكوميـة فـي المملكـة، نسـعى من خلاله إلى ترسـيخ منظومـة وطنيـة رائـدة في هـذا المجـال، ويُعـد نظامًـا إلكترونيًـا مركزيًـا وموحـدًا يجمـع بيـن الأنظمـة المالية، والموارد البشـرية، والمشتريات، وسلاسـل الإمـداد ضمـن منظومـة شـاملة تخـدم الجهـات الحكومية المشـمولة فـي الميزانيـة العامـة للدولة ومنسـوبيها.

وقـد أُنشـئ برنامـج النظـام الموحـد للمـوارد الحكوميـة (اعتمـاد+) بموجـب الأمـر السـامي رقـم (71574) بتاريخ 1440/12/17هـ، بهدف تطوير إطـار موحـد لإدارة مـوارد القطـاع الحكومي، وتحسـين كفـاءة العمليـات، وتعزيـز الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد، وترسـيخ الحوكمـة والانضباط المالـي علـى مسـتوى جميع الجهات الحكوميـة. ويأتي هذا النظـام ليُحـدث تحـولًا فـي إدارة المـوارد الحكوميـة، من خلال توحيـد إجـراءات الموارد المؤسسـية علـى المسـتوى الوطنـي، دون الحاجـة إلـى تعـدد الأنظمـة، إلـى جانـب تمكيـن التحـول الرقمـي من خلال تطبيق أفضل الممارسـات العالميـة فـي إدارة المـوارد الحكوميـة.

أسـهم هذا التوحيـد في رفع كفـاءة الإنفـاق الحكومـي، مـن خلال خفـض التكاليـف التشـغيلية وتحسـين استغلال المـوارد، إضافـة إلى تسـهيل وتسـريع دورة العمل الحكومية عبـر إجـراءات أكثـر مرونـة وفعاليـة. وانعكـس ذلك على تعزيـز مسـتوى الشـفافية والحوكمـة، ودعـم إصـدار تقاريـر دقيقـة وموثوقـة، بما يعزز جـودة اتخـاذ القـرار على مسـتوى الجهـات الحكومية.

يُجســـد النظـــام الموحـــد للمـــوارد الحكوميـــة (اعتمـــاد+) نموذجـــاً متقدمـــاً لإدارة المـــوارد الحكوميـــة فـــي المملكـــة، نســـعى من خلالـــه إلـــى ترســـيخ منظومـــة وطنيـــة رائـــدة فـــي هـــذا المجـــال.

المحـــور الثالث:

الذكـــاء الاصطنـــاعـــي

مـــا هو دور التقنيات الحديثة والـــذكاء الاصطناعـــي فـــي دعـــم كفـــاءة نُظُـــم الموارد الحكوميـــة؟

هذا التوسـع في نطـاق نظم المـوارد الحكومية سـاهم في التطويـر والابتـكار بالحلـول الرقميـة والـذكاء الاصطناعي، وتحديـدًا مع التضخـم المتزايد فـي حجـم البيانـات، بـرز دور التقنيـات الحديثـة فـي التمحـور حـول المسـتفيد، ومنها خدمـة (اعتمـاد GPT)، وهي خدمـة محادثـات فورية مدعومة بالـذكاء الاصطناعي، تُمكّـن بمرحلتهـا الحاليـة المسـتفيدين من الاسـتعلام عـن المعلومـات لعـدد من الخدمـات بالاسـتناد إلـى قاعدة معرفية تشـمل اللوائح والأنظمـة والتعاميـم.

إلـى جانـب ذلـك عمـل المركـز علـى إحـداث تحـول جـذري فـي كيفيـة تطويـر المنتجات والخدمات وتحسـين تجربـة المسـتفيدين بشـكل اسـتباقي، مـن خلال تقديـم المنتجـات والخدمـات بكفاءة أعلى؛ ليظهـر لدينـا "المصنع الرقمـي"، الـذي يُعـد نقلـة نوعيـة فـي تطويـر المنتجات والخدمـات، مـن خلال تبنيـه نمـوذج عمـل لتحويـل دورة حيـاة تطوير المشـاريع الرقمية باسـتخدام التقنيات الناشـئة، مـع الاسـتفادة مـن أحـدث التقنيـات المتقدمـة والأتمتة وأفضـل الممارسـات العالميـة.

وفـي المحصلة، لـم تكن هذه الحلـول والتطبيقـات الذكيـة مجـرد أدوات تقنيـة، بل جاءت لتمكين الموظـف ورفع كفاءة العمـل داخـل المنظومة، من خلال تسـريع إنجـاز المهـام ورفـع دقتهـا، حتـى أصبحت بعـض الأعمـال التـي كانـت تسـتغرق أيامًا أو أسـابيع في تحليـل البيانات وإعـداد التقارير تُنجـز خلال سـاعات وبكفـاءة أعلـى. ولـم يعـد دور الذكاء الاصطناعـي مقتصـرًا علـى الأتمتة فقـط، بل أصبـح أداة تمكّـن الموظـف وتسـاعده علـى التركيـز فـي الجوانـب التحليليـة واتخـاذ القـرار، بما يسـهم فـي رفـع الإنتاجيـة وتحسـين كفـاءة العمليـات، إلى جانب خلـق أدوار ومهارات جديـدة تواكـب التطـورات التقنية المتسـارعة.

متمم، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

المحـور الرابـع:

البنية التحتية والأمن السيبراني وأثره على نُظم الموارد الحكومية

ما دور المركز في حمـاية الأنظمة الحكومية وضمان جاهزيتهـا واستمـرارية عملـها ؟

يعمـل المركز الوطنـي لنظم الموارد الحكوميـة على تطوير حلـول نوعيـة فـي مجـال الأمـن السـيبراني، بوصفـه أحـد الممكنـات الأساسـية لاسـتدامة وكفـاءة الأنظمة الحكوميـة، وقد نجـح المركز فـي تعزيـز الامتثـال ضمـن منظومة تشـغيلية مسـتمرة ترتكـز علـى تطبيـق أفضـل الممارسـات ورفـع مسـتوى الالتـزام بالمعاييـر الوطنيـة، وهو ما انعكس علـى تحقيق الالتـزام الكامـل فـي عـدد من تقييمـات الهيئـة الوطنية للأمن السـيبراني، وصولاً إلى نسـبة امتثـال بلغـت 100% فـي ضوابط الأمن السـيبراني الأساسـية (ECC)، وضوابـط الأمـن السـيبراني للعمـل عن بُعـد (TCC)، إضافـة إلى ضوابـط الأمـن السـيبراني لحسـابات الجهـات علـى وسـائل التواصـل الاجتماعي (OSMACC)، الأمـر الـذي يعكـس مسـتوىً متقدماً من الجاهزيـة والموثوقيـة فـي حمايـة الأنظمـة والبيانـات.

كما يركـز المركز علـى حماية البنيـة التحتيـة الرقميـة من خلال حلـول متكاملـة تعتمد علـى أحـدث التقنيـات، بما يضمـن اسـتقرار الأنظمـة واسـتمرارية عملهـا، مدعومة بقـدرات تشـغيلية تشـمل المراقبـة المسـتمرة علـى مـدار السـاعة، والاسـتجابة الفورية لأي تهديـدات، والحد من آثارهـا بكفاءة عاليـة، إلى جانب تبنّـي مبـادرات وقائية قائمـة علـى الكشـف المبكر وتعزيـز اسـتمرارية الأعمـال، والالتزام بالمعاييـر الدولية، بما يعزز مسـتوى الحماية ويواكب أفضـل الممارسـات العالمية.

وقد أسـهمت هـذه الجهود فـي تحقيـق نجاحـات عملية فـي التصـدي للتهديـدات السـيبرانية، مـن خلال اعتماد إسـتراتيجيات متقدمة تسـهم في الحـد من المخاطـر، وتعزز جاهزيـة الأنظمـة لمواجهـة التهديـدات المسـتقبلية، بمـا فـي ذلـك الحمايـة مـن الهجمـات الإلكترونيـة ومكافحـة البرمجيـات الضارة.

يعمـل المركـز الوطني لنظـم المـوارد الحكومية علـى تطوير حلـول نوعية في مجال الأمن السـيبراني، بوصفه أحـد الممكنات الأساسـية لاسـتدامة وكفاءة الأنظمة الحكومية

المحور الخامس:

إستراتيجية المركز (2022-2025)

حقـق المركـز إنجـازات ضمـن إسـتراتيجيتـه (2022–2025م)، مـا أبـرز هـذه المنجـزات، وكيف انعكسـت علـى كفـاءة الأداء؟

حقـق المركـز الوطني لنظـم الموارد الحكومية عـددًا من المنجـزات ضمن اسـتراتيجيته للفتـرة (2022–2025)، أبرزهـا إطلاق النظام الموحـد للموارد الحكوميـة (اعتمـاد+) لـدى 20 جهة حكوميـة مركزية ولا مركزيـة. ولا يزال العمـل جاريـاً لإطلاقـه لـدى جميع الجهـات وفق مرحليـةٍ تُعطـى فيها الأولويـة للجهـات الأكثـر جاهزيـة، وصـولاً إلى اكتمـال التفعيـل الكلي. ويُعدّ (اعتمـاد+) نظاماً مركزيـاً لإدارة المـوارد الحكومية، وتوحيـد العمليات الماليـة، وإدارة المـوارد البشـرية والمشـتريات وسلاسـل الإمداد على المسـتوى الوطنـي؛ بما يسـهم في تسـريع الإجـراءات وتطويرهـا بمرونة وفاعليـة، وتحسـين كفـاءة الإنفاق الحكومي، ورفع مسـتوى الشـفافية، ودعـم متخـذي القرار.

كمـا أطلـق المركـز العديـد مـن المنتجـات بالتكامـل مع الشـركاء من أبرزهـا التعاقـد الرقمي الـذي أحدث ثـورة في تعامـل القطـاع الخاص مع القطاع الحكومي، وسـاهم في حفظ حقـوق القطـاع الخـاص، إلـى جانب دعـم وزارة الماليـة في ضبـط إعداد الميزانيـة مع ضمـان وجـود التمويل الكافـي لأي مشـروع، وفي السـابق كانـت العقـود ورقية تسـتغرق مدة طويلـة، لكـن بعـد التعاقـد الرقمي أصبـح التوقيـع إلكترونـي وبموافقة الطرفيـن المـورد والجهـة الحكومية علـى جـدول معالم المشـروع.

اسـتمرت رحلـة التمكيـن خلال نصف العقـد الماضـي، الـذي جـرى خلاله إطلاق المطالبـات الماليـة للقطـاع الخـاص؛ ليصبح بإمكانه رفـع المطالبة بشـكل مباشـر مـن خلال منصـة اعتمـاد، وتتبع حالـة المطالبة والوقت المتوقـع للدفـع مـن خلال متابعـة مراحـل الدفـع بجميـع خطواتهـا، وخفض الوقـت الزمني لسـداد أوامر الدفـع للقطـاع الخاص، مما أسـهم في إتاحـة البيانـات للقطـاع الخاص والجهـات الحكومية، إلـى جانب إصدار تقرير نصف سـنوي لصُنـاع القرار حول أداء الجهـات الحكوميـة في سـداد المطالبـات الماليـة للقطـاع الخاص، ممـا سـاهم فـي تعزيـز مسـتوى الشـفافية والثقـة بيـن القطاعيـن الحكومـي والخـاص.

كمـا شـملت هـذه الجهـود إطلاق مزاد اعتمـاد، وهو منتـج رقمي ضمن منصـة اعتمـاد، يُعنى بـإدارة عمليات بيع وشـراء المنقـولات الحكومية عبر تمكيـن الجهـات الحكوميـة من طرح المزادات إلكترونيًا، ويتيح للمسـتفيدين من القطاعين العام والخـاص والأفراد المشـاركة فيها بكل سـهولة.

وامتدت جهـود المركز لتشـمل تطوير تجربـة المسـتفيد والارتقـاء بجـودة الخدمـات المقدمة، مـن خلال مبادرة تقييـم رضـا المسـتفيدين وجـودة الخدمـة المعتمـدة علـى تقنيـات الـذكاء الاصطناعي، والتي أسـهمت في إحـداث نقلـة نوعية فـي آليات قيـاس وتحليـل تجربـة المسـتفيد. فقـد مكّنـت المبـادرة مـن الانتقال من الأسـاليب التقليدية إلـى التحليل الاسـتباقي لملاحظات المسـتفيدين وطلباتهـم ومقترحاتهـم بصـورة آلية بنسـبة تصـل إلـى 99 %، إلـى جانب التعـرّف علـى أسـباب تواصل المسـتفيدين بشـكل لحظي، مما عزز سرعة الاسـتجابة ورفع جودة الخدمة المقدمة .

كمـا أسـهمت المبـادرة فـي أتمتة عمليات تقييـم المكالمـات وتحليلها، بمـا أتـاح تغطية نطـاق أوسـع من التفـاعلات وتحسـين دقـة التقييم، إضافة إلى رفـع كفاءة أعمـال مراقبة الجـودة وتقليـص الوقـت والجهـد اللازميـن لمعالجـة الملاحظـات وتحسـين تجربـة المسـتفيد.

وانعكسـت هذه الجهـود على تحقيق نتائـج نوعيـة فـي مسـار التحـول الرقمـي، فقد حقـق المركـز الوطني لنُظـم المـوارد الحكوميـة مراتـب متقدمـة في مؤشـر قيـاس التحول الرقمـي لعـام 2025م الصـادر عـن هيئة الحكومـة الرقميـة، متقدمًا 18 مرتبـة عـن عـام 2024م، جـاء فيها مـن ضمن أفضـل الجهـات الحكومية في مجـال التقنية والنقـل والإعلام، محققًـا المرتبـة الثانية على مسـتوى هـذه المجموعـة، تأكيدًا علـى تميّزه في هـذا القطـاع الحيـوي، ويعكس تسـارع وتيرة التحول الرقمـي والنضج التقني الـذي وصـل إليه.

المحـــور السادس:

منصة اعتماد ودورها في دعم اتخاذ القـــرار

تمثـــل منصـــة "اعتمـــاد" إحدى أبـــرز المبـــادرات التي أســـهمت في توفير قاعدة بيانـــات مركزية لدعـــم اتخـــاذ القـــرار، مـــا أهم خدماتهـــا، وكيف ســـاعدت في تعزيـــز الشـــفافية والكفاءة؟

أســـهمت منصـــة اعتمـــاد فـــي اســـتمرارية المشـــاريع الحكوميـــة، كونها جمعـــت دورة العمل الكاملة في منصـــة واحـــدة، بـــدءاً بإعداد الميزانيـــة وطـــرح المنافســـات، وصـــولًا إلـــى التعاقـــد وصـــرف المســـتحقات.

وهذا بلا شك ســـهّل على الجهات الحكومية تنفيـــذ إجراءاتها بشـــكل أســـرع، وجعل متابعة المشاريع أكثر وضوحًا، إلـــى جانب رفع مســـتوى الشـــفافية والمنافســـة، وتســـريع صـــرف مســـتحقات الموردين، ممـــا أســـهم فـــي دعـــم النمـــو الاقتصـــادي.

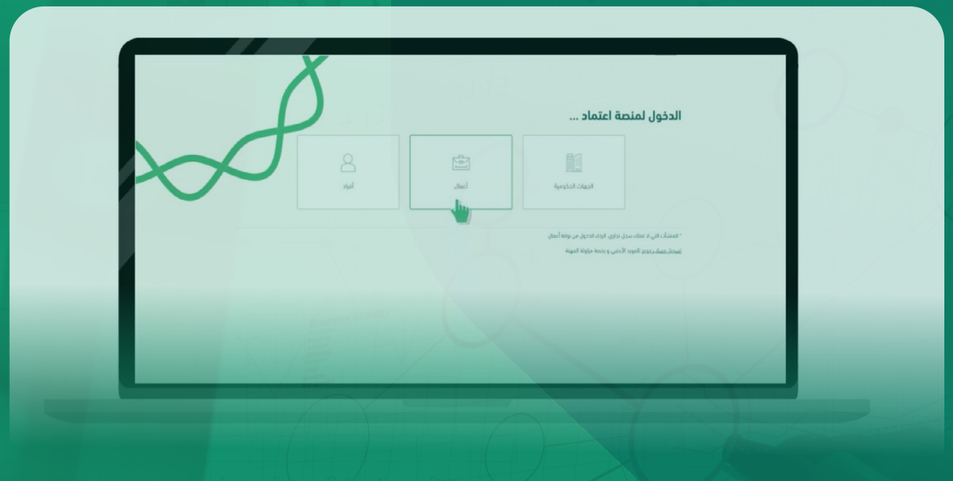
ومن أبـــرز منتجات المنصـــة، خدمة المنافسات والمشـــتريات الحكومية، التـــي أُســـســـت ببنية تحتيـــة رقمية متكاملـــة جعلـــت القطـــاع الخاص شـــريكًا فعـــالًا فـــي التنميـــة، من خلال تمكينـــه مـــن الحصـــول على المشـــاريع الحكومية وفـــق ضوابط تضمن المنافســـة العادلـــة وتكافؤ الفـــرص، إضافـــة إلـــى تمكيـــن المنشـــآت الصغيـــرة والمتوســـطة والأفراد مـــن المشـــاركة والتقديم علـــى المنافســـات الحكوميـــة، عبر تطبيـــق آليـــات تدعـــم المحتـــوى المحلـــي وتعزز التنميـــة الاقتصادية.

وضمـــن هـــذه المنظومـــة، وفّرت المنصـــة ســـوقًا إلكترونيًـــا مماثلًا للمتاجـــر الرقميـــة، وهـــو "ســـوق اعتمـــاد"، الـــذي يتيـــح للجهـــات الحكوميـــة اســـتعراض المنتجـــات والخدمـــات واختيارهـــا وإتمـــام عمليـــات الشـــراء إلكترونيًـــا بـــكل ســـهولة، من خلال اتفاقيات إطارية مـــع عـــدد مـــن الموردين.

كمـــا تشـــمل خدمـــة "الضمـــان البنكـــي"، التـــي تتيح إصـــدار وإدارة الضمانـــات البنكيـــة إلكترونيًـــا وبشـــكل متكامل مع المنافســـات والمشـــتريات الحكومية، بما يسهم فـــي تقليـــل التكاليف التشـــغيلية، ورفـــع كفـــاءة إدارة الضمانـــات، وتحســـين تجربـــة القطـــاع الخـــاص والقطـــاع المالـــي والمصرفـــي.

وقـــد ظهـــر أثـــر هـــذه المنظومة بشـــكل واضـــح خلال جائحـــة "كوفيـــد19"، عندما تحـــوّل العمل عـــن بُعد بشـــكل كامـــل خلال فترة وجيـــزة، وكانـــت الســـعودية -ولله الحمـــد- قد اســـتثمرت مبكـــرًا في البنيـــة التحتيـــة الرقميـــة، وانعكس ذلـــك علـــى جاهزيـــة العديـــد من الخدمات الحكوميـــة الرقمية. وفيما يخـــص المنظومـــة الماليـــة، كانت منصـــة اعتمـــاد جاهـــزة لاســـتمرار الأعمـــال دون توقـــف، لتتمكّـــن الجهـــات الحكوميـــة مـــن طـــرح المنافســـات، واســـتطاع القطـــاع الخـــاص التقديم والمنافســـة وتنفيذ إجراءاته بشـــكل إلكتروني كامل، كما اســـتمرت إجـــراءات الدفـــع والصرف بكفـــاءة خلال تلـــك الفترة.

وفي الوقـــت ذاتـــه، شـــهدت تلك المرحلـــة تغييـــرات على السياســـات الماليـــة فـــي جانبـــي النفقـــات والإيـــرادات، وكانـــت منصـــة اعتماد وبياناتهـــا تمثـــل عنصـــرًا داعمًا في متابعة تلـــك المتغيـــرات ودعم اتخاذ القرار، بمـــا يعكس أهميـــة الأنظمة الوطنيـــة والبيانـــات الرقميـــة فـــي تعزيـــز مرونـــة واســـتمرارية العمـــل الحكومي في الظروف الاســـتثنائية. وعلـــى إثـــر هـــذه المنتجـــات والخدمـــات نســـتطيع أن نقـــول إن القيمـــة الحقيقيـــة مـــن نُظم المـــوارد الحكوميـــة ليســـت فـــي الأتمتة بحـــد ذاتهـــا، وإنما فـــي البيانـــات الناتجـــة عنهـــا.



هـــذه البيانـــات تتيـــح للجهـــات الحكومية والجهـــات التنظيمية والرقـــابيـــة والإشرافية رؤيـــة أشمـــل وأدق لمســـتوى الأداء والالتـــزام.

فعلـــى ســـبيل المثـــال، تســـتفيد العديـــد مـــن الجهـــات المعنية مـــن هـــذه البيانـــات فـــي تطبيـــق التشـــريعات والتنظيمـــات، ومتابعة الالتـــزام بهـــا، ودعـــم صنـــع القـــرار علـــى مســـتوى السياســـات، إلـــى جانـــب مراقبـــة ومتابعـــة أعمـــال الجهـــات الحكوميـــة مـــع القطـــاع الخـــاص، الأمر الذي أســـهم بشـــكل كبير فـــي تعزيـــز الشـــفافية والنزاهة والحـــد مـــن الفســـاد، وتحقيـــق تكافـــؤ الفـــرص للقطـــاع الخـــاص.

إضافة إلى ذلك، تســـتطيع الجهات الحكوميـــة المشـــمولة بالميزانيـــة العامـــة للدولـــة الاســـتفادة مـــن خدمـــات التقاريـــر والمؤشـــرات واســـتخدام قـــدرات ذكاء الأعمـــال المتاحـــة لهـــا، للاطلاع علـــى بيانات الأنظمـــة الوطنيـــة عبـــر لوحـــات بيانيـــة تفاعليـــة وتقاريـــر تشـــغيلية؛ لمتابعـــة وتحليـــل الأداء ومراقبـــة ســـير العمليـــات الماليـــة.

وقـــد أســـهم ذلـــك فـــي الحـــد مـــن تعثـــر ســـداد المســـتحقات، ورفـــع نســـبة الالتـــزام مـــن خلال المتابعـــة الدوريـــة والتقاريـــر التـــي تُرفـــع إلـــى الجهـــات المعنيـــة. فاليـــوم تجـــاوز عـــدد مســـتفيدي المنصـــة 4 ملايين مســـتفيد، إضافـــة إلـــى أكثـــر مـــن 3 ملايين مطالبـــة ماليـــة، وأكثـــر من 3 ملايين أمـــر إركاب، مـــا يعكـــس حجـــم العمليـــات التـــي تُـــدار مـــن خلال المنصـــة، والدور الكبيـــر الذي تقـــوم به في دعـــم كفـــاءة الإنفاق الحكومـــي.

متمم، العدد الثالث عشر ، أكتوبـــر 2026م

المحور السابع:

الشراكات مع شركات التقنيـة الماليـة

مـا دور القطـاع الخـاص في دعم مبـادرات المركز الوطنـي لنظـم المـوارد الحكوميـة؟

يؤمـن المركـز الوطنـي لنظم المـوارد الحكوميـة بـأن أحـد عوامـل التمكين هو الشـراكات الفاعلـة مـع القطـاع الخاص، لـذا عمـل المركـز علـى بناء شـراكات نوعيـة مع شـركات التقنية الماليـة، من خلال تطوير مجـالات تعـاون قائمـة على المزايا المشـتركة، والاسـتفادة من خدمـات وإمكانـات المركز في دعم ابتـكار حلـول رقمية تسـهم فـي تطويـر منظومة المـوارد الحكومية.

وجـاء ذلـك ضمـن مسـار متكامل بدأ باستكشـاف فرص التعـاون وتحديـد مجالاتـه، ثـم العمل علـى تقييـم هذه الفـرص ودراسـة جدواهـا، وصـولًا إلـى إبـرام الاتفاقيات ومذكـرات التفاهم التـي تمثل إطـارًا عمليًـا لهذه الشـراكات، وقد أسـهمت هذه الشـراكات فـي تعزيـز التكامـل التقنـي، ودعم تبـادل البيانـات، وتنفيذ مبادرات مشـتركة تسـهم في توحيد الإجـراءات ورفـع كفاءة العمليـات، وإتاحـة البيانـات للجهـات التمويلية التـي تحتاج إلى البيانات الماليـة للموظفين الحكومييـن بغـرض تسـهيل التمويـل لهـم، كمـا دعمـت بناء منظومـة أكثر تـكاملًا بين الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخاص.

ومن أبـرز نتائـج هـذا التكامل والـذي سـوف يـرى النـور قريبًا بـإذن الله منتـج التمويل وسلاسـل الإمداد، وهـو منتج رقمـي يربـط بيـن القطـاع الخـاص، والجهـات التمويليـة، والبنـوك، ويتيـح للمقاوليـن والموردين الاسـتفادة مـن مسـتحقاتهم الماليـة لـدى الجهـات الحكومية مـن خلال منصـة اعتمـاد، ممـا يحسـن السـيولة، ويقلل تعثر المشاريع، ويدعـم المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة، ويرفـع كفـاءة تنفيـذ المشـاريع الحكوميـة.

ويأتـي هـذا التوجـه امتـدادًا لـدور المركز فـي تمكيـن بيئة رقميـة قائمـة على الشـراكة والتكامل، تسـهم في تسـريع التحـول الرقمـي، وتعزيـز الابتـكار فـي قطـاع التقنيـة الماليـة، بمـا يرفع مـن جودة الخدمـات وكفـاءة الأداء الحكومي، ويسـهم في تحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

أطلـق المركـز منتـج "التعاقد الرقمـي" الـذي أحـدث ثـورة في تعامـل القطـاع الخاص مع القطـاع الحكومي، وسـاهم في حفـظ حقـوق القـطاع الخـاص.



المحور الثامن:

التوجهات المستقبلية

مـا أولويات المرحلـة القادمة للمركز، وكيف ترون مسـتقبل أنظمة المـوارد الحكومية في ظل التحـول الذكي؟

أولويتنـا فـي المرحلـة القادمة هـي تعظيـم الأثـر؛ فبعـد اكتمـال تأسـيس المركـز ككيان حكومي مسـتقل، وتحديد إطاره التنظيمي واختصاصاته الرئيسـية، يأتـي التركيـز على التوسـع في نطـاق تكامـل وتشـغيل نُظم الموارد الحكوميـة، وتعزيز كفاءة العمليـات، وتطويـر إجـراءات تشغيل قياسية تسـهم في رفع مسـتوى الأداء، وتعزيـز كفـاءة الإجـراءات وتطويرهـا، ورفـع مسـتوى الاسـتدامة والكفاءة في اسـتخدام البيانات والتقنيات المتقدمـة لجعل الأنظمـة أكثر تقدمًـا وتـكاملًا، والتركيـز على الاسـتدامة الماليـة مـن خلال توجيـه المـوارد إلـى مصـادر التمويل المختلفـة، وتعزيز وتنويع مصـادر الإيـرادات، ممـا يعظم العائد علـى المـوارد الحكومية، ويحقق كفـاءة أعلى فـي إدارة الميزانيـة والإنفـاق العـام، إلى جانـب التوسـع فـي منظومة الـذكاء الاصطناعـي وتطويـر تطبيقاتهـا لتكون أكثـر تخصصًا مـن خلال التكامل مـع الأنظمة والبيانـات المؤسسـية؛ لتعزيـز دقتهـا وفاعليتهـا فـي دعـم الأعمـال واتخاذ القـرار. ويواكب هذا التوجـه طمـوح المركز في ترسـيخ مكانته كمرجعية إقليمية فـي الحلـول الرقميـة للموارد الحكوميـة، وصـولًا إلـى مرحلة الريـادة على المسـتوى الدولي، بمـا يعكـس تطـور التجربـة الوطنيـة فـي هـذا المجال.

في ختـام هذا الحـوار، تتقـدم أسـرة مجلـة "متمم" بالشـكر لسـعادة المهندس يوسـف بـن عبدالرحمـن الحرقان الرئيـس التنفيـذي للمركز الوطنـي لنظـم المـوارد الحكومية، على الزمن الـذي خصّنا بـه، وأطلعنا خلالـه على جهـود المركز ومسـيرة التحول في نظـم الموارد الحكومية؛ تلك الرحلـة المتجددة التي ظـل عنوانها التكامـل والابتكار، وغايتهـا الارتقاء بكفاءة العمـل الحكومي وتعزيـز أثره.

إدراج الصكوك الحكومية في مؤشرات عالمية

معالي وزير المالية:

إدراج الصكـــوك المقومـــة بالريـــال السعودي من شأنه أن يسهم فـي زيـــادة حضـور أدوات الدين السعودية ضمن المحافظ الاستثمارية العالمية



نتيجة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية المرتبطة بـ رؤية السعودية 2030، والتي هدفت إلى تنويع مصادر التمويل، وتعميق سوق الدين المحلي، ورفع مستوى الشفافية والإفصاح، بما يتوافق مع المعايير الدولية. شهدت سوق الصكوك الحكومية في المملكة خلال السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً عزّز حضورها في الأسواق المالية الدولية.

وكان من أبرز مظاهر هذا التطور المالي، إدراج الصكوك الحكومية السعودية ضمن عدد من المؤشرات العالمية المتخصصة في أدوات الدين والأسواق الناشئة، ما يُعد خطوة إستراتيجية تعكس تنامي ثقة المستثمرين العالميين في الاقتصاد السعودي، وكفاءة إدارة الدين العام، إضافة إلى تطور البنية التنظيمية والتشريعية للسوق المالية المحلية.

تأتي هذه الخطوات لتعزز المكانة الدولية لأدوات الدين السعودية، إذ أعلنت "جي بي مورغان" إدراج الصكوك الحكومية المقومة بالريال ضمن مؤشرها للأسواق الناشئة بدءاً من يناير 2027 بوزن متوقع 2.52%، بالتزامن مع إعلان "بلومبيرغ" إدراجها ضمن مؤشرها للسندات الحكومية بالعملات المحلية للأسواق الناشئة بنهاية أبريل من العام نفسه.

من جانبه رحّب معالي وزير المالية ورئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين، الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، بهذا الإدراج مؤكداً أنه يعكس الثقة بمتانة الاقتصاد السعودي، والجهود المستمرة التي تقودها المملكة، ويأتي ثمرة للدعم الذي يحظى به القطاع المالي من القيادة الرشيدة -حفظها الله- تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأشار معالي وزير المالية إلى أن إدراج الصكوك المقومة بالريال السعودي من شأنه أن يسهم في زيادة حضور أدوات الدين السعودية ضمن المحافظ الاستثمارية العالمية، وتعزيز السيولة في السوق الثانوية، ورفع مستوى التنافسية الدولية لسوق الدين المحلي، كما يعزز الإدراج دور السوق المالية السعودية كإحدى الأسواق الرائدة في المنطقة.

وأوضحت "جي بي مورغان" أن الإدراج سيشمل 8 إصدارات من الصكوك الحكومية المقومة بالريال، بقيمة اسمية تقارب 69 مليار دولار. فيما بيّنت بلومبيرغ أن الصكوك المؤهلة هي ذات العائد الثابت، وبمدة استحقاق متبقية لا تقل عن عام، وبحد أدنى للمبلغ القائم يبلغ مليار ريال، على أن تُدرج في النسخة المحدثة من المؤشر خلال الربع الثالث من 2026.

وفي هذا السياق، يستقرئ عدد من الخبراء والمحللين الأبعاد الإستراتيجية والمالية لهذا الإنجاز؛ من خلال استعراض كبير الاقتصاديين ببنك الرياض، الدكتور نايف الغيث، وكبير المستشارين لدى شركة نايف الراجحي الاستثمارية، الأستاذ هشام أبوجامع، الانعكاسات المباشرة للإدراج على تدفقات رؤوس الأموال وتعزيز الثقة الدولية بالاقتصاد السعودي



"الدكتـور نايف الغيـث: الإدراج يعكس مسـتوى التطـور الـذي وصلـت إليـه السـوق الماليـة السـعودية مـن حيـث العمـق والسـيولة والشـفافية وكفـاءة البنيـة التنظيميـة"

العمق والسـيولة والشفافية

حـول دلالات إدراج الصكـوك الحكوميـة في المؤشـرات العالمية، قـال كبيـر الاقتصاديين بنـك الريـاض الدكتـور نايـف الغيـث، إن هـذا الإدراج يعكـس مسـتوى التطـور الـذي وصلـت إليـه السـوق الماليـة السـعودية من حيـث العمق والسـيولة والشـفافية وكفاءة البنية التنظيميـة، ويضـع المملكـة ضمـن أوسـع المعايير المرجعيـة المتبعـة عالميـاً فـي أسـواق الديـن المحلية.

وأكـد أن الإدراج يعزز حضور المملكة في المحافـظ الاسـتثمارية العالمية الموجهـة للأسـواق الناشـئة ويمثل اعترافـاً دوليـاً بمتانـة الاقتصـاد السـعودي وقدرته علـى المحافظة علـى الاسـتقرار المالـي والنمـو المسـتدام، مدعومـاً بالتقـدم المسـتمر فـي برامـج التنويـع الاقتصـادي وزيـادة مسـاهمة الأنشـطة غيـر النفطيـة فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي.

وتوقـع الغيـث أن يسـهم إدراج الصكـوك الحكومية السـعودية في المؤشـرات العالمية في تعزيز جاذبية سـوق الديـن المحلـي للمسـتثمرين الدوليين ورفـع مسـتوى تنافسـيته بيـن الأسـواق الناشـئة، مضيفـاً بأنه سـيؤدي أيضـاً إلـى زيـادة حضـور الأدوات السـيادية السـعودية فـي المحافـظ الاسـتثمارية العالميـة التـي تتبع هذه المؤشـرات بشـكل مباشـر.

ونـوه بـأن التقديـرات تشـير إلى أن قيمة الصكوك الحكومية المؤهلة للإدراج تتجـاوز 65 مليـار دولار، فيمـا يُتوقـع أن يسـهم الانضمـام إلـى هـذه المؤشـرات فـي جـذب تدفقـات اسـتثمارية هائلـة. ومـن شـأن ذلـك تعزيـز السـيولة فـي السـوق الثانويـة، وتوسـيع قاعدة المسـتثمرين، وتحسـين كفـاءة التسـعير، بمـا يدعـم تطـور سـوق الديـن المحلـي.

تعزيز الاستدامة المالية

وشـرح الغيـث أثـر إدراج الصكوك الحكوميـة علـى الثقـة والمرونـة الماليـة للدولـة، موضحًـا أنـه يمنـح مرونـة أكبـر فـي إدارة الدين العـام وتنويـع مصـادر التمويـل وقاعـدة المسـتثمرين، ممـا يعـزز الاسـتدامة الماليـة علـى المـدى الطويـل، ويسـهم فـي خفـض تكاليـف التمويـل تدريجيـاً، إضافـة إلـى ترسـيخ الثقـة الدوليـة فـي الاقتصـاد السـعودي ومؤسسـاته الماليـة.

وحـول إسـهام مبـادرات رؤيـة السـعودية 2030 فـي السـوق الماليـة وأدوات الديـن، لفـت إلى أن هـذا الإدراج لـم يكـن حدثـاً منفـرداً، بل جاء ثمرة للإصلاحات التي قادها «برنامـج تطويـر القطـاع المالـي» الـذي هـو أحـد برامـج رؤيـة السـعوديـة 2030، والـذي اسـتهدف تعزيـز كفـاءة السـوق الماليـة وتوسـيع قاعـدة المسـتثمريـن وتطويـر أدوات التمويـل.

وأضـاف بـأن هذه الجهود شـملت تطوير الأطـر التنظيمية، وتوسـيع شـبكة المتعاملين الأوليين، وتعزيز الربـط مـع مراكز الإيداع والتسـوية العالمية، ورفع مستويات الإفصاح والحوكمـة فـي السـوق الماليـة، وبناء سـوق دين محليـة أكثر عمقاً وكفـاءة، مـن خلال الإصـدارات الحكوميـة المنتظمـة للصكـوك والسـندات وتطويـر البنيـة التحتية للأسـواق المالية.

وأشـار الغيـث فـي ختـام تعليقـه إلـى أن القطـاع المالـي لـم يعـد مجـرد داعـم للنمـو الاقتصـادي، بـل أصبـح أحـد محركاتـه الرئيسـة؛ لافتـاً إلـى أنشـطة التمويـل والتأميـن وخدمـات الأعمـال، التي سـجلت معـدلات نمـو مرتفعـة خلال السـنوات الأخيـرة، بالتـوازي مـع اسـتمرار توسـع الاقتصـاد غير النفطـي الذي بـات يمثـل أكثر من 55% من الناتـج المحلي الإجمالي.



"الأسـتاذ هشـام أبوجامـع: سـوق الصكـوك الحكوميـة السـعودية شـهدت خلال السـنوات الأخيـرة تطـوراً نوعيـاً جعلهـا واحـدة مـن أبـرز أسـواق أدوات الديـن فـي المنطقـة"

أبرز أسواق الدين بالمنطقة

أكـد كبيـر المستشـارين لـدى شـركة نايف الراجحي الاسـتثمارية، الأسـتاذ/ هشـام أبوجامـع، أن سـوق الصكوك الحكوميـة السـعودية شـهدت خلال السـنوات الأخيـرة تطـوراً نوعيـاً جعلهـا واحدة من أبرز أسـواق أدوات الديـن فـي المنطقـة، وذلـك بفضل الإصلاحـات الاقتصاديـة والتنظيميـة التـي قادتهـا المملكـة ضمـن مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

وأوضح أن إصـدار الصكوك الحكومية لـم يعـد يقتصـر علـى كونـه وسـيلة لتمويل احتياجـات الموازنة العامة، بل أصبح أداة إسـتراتيجية لتعميق السوق الماليـة، وتنويـع مصـادر التمويـل، وجـذب المسـتثمريـن المحلييـن والدولييـن، وتعزيـز مكانـة المملكـة علـى خارطة أسـواق الديـن العالمية.

وأشـار إلـى أن الصكـوك الحكوميـة تمثـل مكوّنـاً رئيسـاً فـي هيـكل الديـن العـام السـعودي، سـواء على المسـتوى المحلـي أو الخارجـي، وتعاظمـت أهميتهـا بعـد إدراجهـا فـي عـدد مـن المؤشـرات العالميـة المتخصصـة فـي أدوات الدخـل الثابـت؛ وهـو مـا يمثـل شـهادة دوليـة علـى قـوة السـوق الماليـة السـعودية ومسـتوى الشـفافية والكفـاءة الـذي وصلـت إليـه.

وأضـاف أنـه قـد أُعلـن مؤخـراً عـن إدراج ثمانيـة إصـدارات مـن الصكوك الحكوميـة المقومـة بالريـال فـي مؤشـرين عالمييـن العـام 2027؛ الأول: مؤشـر "جـي بـي مورجـان" لأدوات الديـن الحكوميـة للأسـواق الناشـئة (GBI-EM) بـدءاً مـن يناير بـوزن متوقـع 2.52%، والثانـي: مؤشـر 'بلومبيـرغ' للسـندات الحكوميـة بالعـملات المحليـة للأسـواق الناشـئة نهايـة أبريـل.

دلالات إدراج الصكـــــوك السعودية

وشـدّد أبـو جامـع علـى أن إدراج الصكوك الحكوميـة السـعوديـة فـي المؤشـرات العالميـة يُمثـل خطـوة إسـتراتيجية تعكـس نضـج سـوق الديـن السـعودي، وتحمـل دلالات اقتصاديـة واسـتثمارية، أبرزهـا: الاعتـراف الدولـي بجـودة السـوق الماليـة السـعودية، وارتفاع مسـتوى السـيولة في السـوق الثانوية، وتعزيز منحنـى العائـد السـعودي، وتأكيـد قـوة الجـدارة الائتمانيـة للمملكـة.

وعن الاعتراف الدولي بجودة السوق الماليـة السـعودية، قـال إن إدراج الصكـوك الحكوميـة في المؤشـرات العالميـة يعـد بمثابـة شـهادة ثقـة مـن المؤسسـات الماليـة الدوليـة بـأن السـوق السـعودية تتمتـع ببيئة تنظيميـة متطـورة، وقواعـد واضحة، ومسـتويات عاليـة مـن الشـفافية والإفصـاح، الأمـر الذي يعـزز مكانتها بيـن أكبـر أسـواق الديـن الناشـئة.

أمـا عـن ارتفـاع مسـتوى السـيولة فـي السـوق الثانويـة، فأشـار إلى أنه عنـد إدراج أي ورقة مالية في مؤشـر عالمـي، تصبـح تلـك الورقة جـزءاً من المحافـظ الاسـتثمارية التـي تتبـع هـذا المؤشـر بشـكل تلقائـي، وهـو مـا يـؤدي إلى زيـادة حجـم التداولات وتحسـين مسـتويات السـيولة، الأمـر الـذي يسـهم فـي تسـعير أكثـر كفـاءة للصكـوك الحكوميـة.

وبشـأن دلالـة تعزيـز منحنـى العائـد السـعودي اقتصاديـاً واسـتثمارياً، شـرح أنـه كلمـا ازداد عـدد الإصـدارات وتنوعـت آجالهـا وارتفعـت مسـتويات التـداول عليها، أصبـح منحنـى العائـد أكثـر دقـة وموثوقيـة، وهـو مـا يفيد الشـركات السـعودية عنـد إصـدار الصكـوك والسـندات الخاصـة بهـا، ويمكنهـا مـن تسـعير أدوات الديـن اسـتناداً إلـى منحنـى عائـد حكومـي واضـح.

وفـي إطـار الأثـر الاقتصـادي لتأكيـد قـوة الجـدارة الائتمانيـة للمملكـة، بيّـن أن الإدراج يعكـس الثقـة فـي قـدرة الحكومـة السـعودية علـى الوفـاء بالتزاماتهـا الماليـة، مدعومـاً بقـوة الاقتصـاد السـعودي، وارتفاع الاحتياطيـات، والسياسـات الماليـة المتحفظـة، والتصنيفـات الائتمانيـة الإيجابيـة التـي حصلـت عليهـا المملكـة خلال السـنوات الأخيـرة.



جذب الاستثمارات الأجنبية

وعن أثر الإدراج في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة بالاقتصاد، أكد أبوجامع أن هذا الإدراج السعودي سيستقطب تدفقات مباشرة للاستثمارات الأجنبية؛ نظراً لأن الصناديق الاستثمارية الدولية، لا سيما "السلبية" (Passive Funds)، تكون ملزمة بالاستثمار في جميع الأوراق المالية المدرجة ضمن المؤشرات التي تتبعها.

وأشار إلى أن هناك العديد من الآثار المتوقعة لإدراج الصكوك الحكومية السعودية في المؤشرات العالمية، مثل: التدفقات الرأسمالية الأجنبية المستدامة، وخفض تكلفة الاقتراض الحكومي، وتعزيز الثقة بالاقتصاد السعودي، وتنشيط سوق أدوات الدين المحلية، وتنويع قاعدة المستثمرين.

وفصّل بقوله إنه بدلاً من الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل، يسهم الإدراج في جذب استثمارات مؤسسية طويلة الأجل، مثل صناديق التقاعد، وشركات التأمين، وصناديق الثروة السيادية، والتي تتميز باستقرارها وانخفاض معدل خروجها من الأسواق.

وبالنسبة لخفض تكلفة الاقتراض الحكومي، أوضح أنه كلما ارتفع الطلب على الصكوك الحكومية، انخفض العائد المطلوب من المستثمرين، مما يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل على الحكومة، وهو ما ينعكس إيجاباً على كفاءة إدارة الدين العام.

وقال أبوجامع إن المستثمر الأجنبي ينظر إلى إدراج أدوات الدين الحكومية ضمن المؤشرات العالمية، باعتباره دليلاً على قوة الاقتصاد السعودي واستقراره المالي، كما يعكس التزام المملكة بأفضل الممارسات الدولية في إدارة الدين العام والحوكمة والشفافية، مما يعزز الثقة بالاقتصاد السعودي.

وعن تنشيط هذا الإدراج لسوق أدوات الدين المحلية، نوه بأن الأثر لا يقتصر على الصكوك الحكومية فحسب، بل يمتد إلى الشركات السعودية، فوجود سوق دين حكومية عميقة ونشطة يسهم في تشجيع القطاع الخاص على إصدار المزيد من الصكوك والسندات، بما يوفر مصادر تمويل متنوعة للمشروعات والاستثمارات.

وأشار إلى أن غالبية الاستثمارات في الصكوك الحكومية قبل الإدراج كانت تأتي من المؤسسات المحلية، أما بعد الإدراج فستصبح قاعدة المستثمرين أكثر تنوعاً، لتشمل مؤسسات مالية عالمية من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، الأمر الذي يقلل من مخاطر الاعتماد على فئة محددة من المستثمرين.

مبادرات رؤية السعودية 2030

وأكد أبوجامع أن المملكة في إطار الرؤية، أطلقت العديد من المبادرات التي أسهمت بصورة مباشرة في بناء سوق دين متطورة تضاهي الأسواق العالمية. من أبرزها إنشاء المركز الوطني لإدارة الدين، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتطوير السوق الثانوية، وتنويع أدوات التمويل، ورفع جاذبية السوق المالية السعودية.

وعن مبادرة إنشاء المركز الوطني لإدارة الدين، أشار إلى أن المركز ساهم في وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام، وتنظيم عمليات إصدار الصكوك الحكومية بشكل دوري، بما أدى إلى بناء منحنى عائد واضح وتعزيز ثقة المستثمرين.

وأضاف أن الجهات التنظيمية عملت على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، بتحديث الأنظمة واللوائح الخاصة بإصدارات الصكوك والسندات، وتسهيل إجراءات الإدراج والتداول، ورفع مستويات الإفصاح والشفافية بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية.

وبشأن تطوير السوق الثانوية، أوضح أبوجامع أن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي ركزت على رفع كفاءة التداول في سوق أدوات الدين، وتحسين البنية التحتية للتسوية والمقاصة، بما أسهم في زيادة مستويات السيولة وجاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب.

وبالنسبة إلى تنويع أدوات التمويل، أوضح أبو جامع أن الحكومة لم تعد تعتمد على الإصدارات المحلية فحسب، بل توسعت في إصدار الصكوك المقومة بالدولار، والصكوك الخضراء، والإصدارات الدولية، بما يعكس تطوراً كبيراً في إدارة الدين وتنويع مصادر التمويل.

وأضاف أن الإصلاحات الخاصة بسوق الدين تزامنت مع تطوير سوق الأسهم، وتسهيل دخول المستثمرين الأجانب، وتحسين الحوكمة، ورفع كفاءة البنية التحتية للأسواق المالية، وهو ما جعل المملكة واحدة من أكثر الأسواق الناشئة جذباً لرؤوس الأموال.

مزيد من النمو والتنوع

وبيّن أبوجامع في ختام تعليقه أن الصكوك الحكومية السعودية أصبحت اليوم تمثل أكثر من مجرد أداة تمويل، إذ تحولت إلى أحد المحركات الرئيسية لتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز مكانتها الدولية. كما أن إدراجها في المؤشرات العالمية يعكس نجاح المملكة في بناء سوق دين تتسم بالعمق والكفاءة والشفافية، ويؤكد الثقة المتزايدة من المستثمرين العالميين في الاقتصاد السعودي.

وفي ظل استمرار تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، توقع أن يشهد سوق الصكوك الحكومية مزيداً من النمو والتنوع، سواء كان من حجم الإصدارات أو قاعدة المستثمرين أو الابتكار في أدوات التمويل، مما يعزز قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال العالمية، وخفض تكلفة التمويل، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وترسيخ مكانتها كمركز مالي واستثماري رائد على المستويين الإقليمي والدولي.

متممة، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

مشاورات المادة الرابعة 2026

صندوق النقد يجدد ثقته في الاقتصاد السعودي

إصلاحات مستمرة ومتانة مالية تعززء النمو رغم الاضطرابات الإقليمية والعالمية

"خبراء الصندوق: الاقتصاد السعودي دخل العام الحالي بزخم قوي، مستنداً إلى نمو بلغ 4.5% في العام 2025م، وقوة الأنشطة غير النفطية"

وسط تحديات جيوسياسية واقتصادية عالمية معقدة، جاء البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي للعام 2026م عقب مشاورات المادة الرابعة بالرياض، ليؤكد ثقة دولية رفيعة في مرونة الاقتصاد السعودي؛ ونجاح المملكة في احتواء التوترات الإقليمية والمحافظة على استقرارها المالي بفضل هوامش أمان قوية وإصلاحات (رؤية السعودية 2030) الهيكلية.

ووفقاً للبعثة التي قادها 'عظيم صادقوف' في زيارتها للرياض (أبريل - مايو 2026م)، دخل الاقتصاد السعودي العام الحالي بزخم قوي؛ مستنداً إلى نمو بلغ 4.5 % العام 2025م بدعم من عودة مستويات إنتاج النفط وقوة الأنشطة غير النفطية. كما أظهر قدرة استثنائية على كبح التضخم دون 2% مما يعكس نجاح سياسات التنويع المستهدفة.

ولقراءة مضامين تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، تستطلع مجلة "متمم" آراء نخبة من الخبراء والمحللين الاقتصاديين لتفكيك أبعاده الإستراتيجية، واستعراض مرونة النظام المالي للمملكة ودلالات الإشادة الدولية بتنويع الاقتصاد واستشراف آفاقه المستقبلية.



"الدكتور سلطان التويم: الاقتصاد السعودي يواصل إظهار قدرة عالية على مواجهة المتغيرات العالمية؛ مدفوعاً بقوة البنية التحتية، ومتانة القطاعين المالي والمصرفي، وتوسع الأنشطة غير النفطية"

متانة الاقتصاد السعودي

أكد رئيس الأبحاث في "الراجحي المالية" الدكتور سلطان التويم، أن الاقتصاد السعودي يواصل إظهار الصلابة والمرونة العالية في مواجهة المتغيرات العالمية؛ مدفوعاً بقوة البنية التحتية النفطية واللوجستية، ومتانة القطاعين المالي والمصرفي، وتوسع الأنشطة غير النفطية، مما جعل النمو أكثر توازناً واستدامة في بيئة دولية متقلبة.

وأضاف أن هذه القوة تجلت في بيانات الربع الأول من العام 2026م، التي أظهرت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.0% على أساس سنوي. وجاء هذا النمو بدفعٍ رئيسي من الأنشطة غير النفطية التي تحولت إلى محرك إستراتيجي متسارع للنمو والاستثمار والتوظيف، لتشكل مع القطاع النفطي قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً واتساعاً.

وأوضح أن نجاح المملكة في احتواء تداعيات التوترات الإقليمية والتقلبات الاقتصادية العالمية، يعود إلى قدرتها على التعامل مع هذه التوترات والتقلبات، بما يعكس استعداداً مؤسسياً وتشغيلياً تم بناؤه على مدى سنوات، وليس مجرد استجابة ظرفية قصيرة الأجل، مشيراً إلى الدور المحوري الذي أدته استثمارات المملكة في البنية التحتية اللوجستية والنفطية.

ودلل التويم على ذلك بأن المملكة عززت موقعها على البحر الأحمر من خلال تطوير الموانئ والممرات اللوجستية، بما يوفر مرونة أكبر في حركة التجارة وسلاسل الإمداد. كما شكل خط الأنابيب شرق–غرب، أو ما يعرف بـ "بترولاين"، أحد أهم عناصر المرونة في منظومة الطاقة، لأنه يربط مناطق الإنتاج في شرق المملكة بمرافق التصدير على البحر الأحمر.

وبين أن هذه البنية التحتية منحت المملكة خيارات تشغيلية متعددة في إدارة التدفقات النفطية والتجارية، وأسهمت في تعزيز استمرارية الإمدادات. وتشير مخرجات مشاورات المادة الرابعة للعام 2026م إلى أن استخدام موانئ البحر الأحمر، والاستفادة من مخزونات أرامكو الخارجية، ساعد في دعم استمرارية تسليمات النفط وإدارة التدفقات بكفاءة.

الملاءة والاحتياطات المالية

وفي سياق متصل، أكد التويم أن القطاع المصرفي يظل ركيزة للاستقرار بفضل ملاءته وجودة أصوله؛ إذ حققت البنوك السعودية في الربع الأول من العام 2026م أرباحاً قياسية بلغت نحو 24 مليار ريال بنمو سنوي ناهز 8 %، مدعومة بنشاط التمويل وتراجع المخصصات.

وأرجع هذا الأداء إلى السياسات الاحترازية للبنك المركزي السعودي (ساما)، ومنها تطبيق هامش رأس المال الوقائي بنسبة 1 % بدءاً من مايو 2026م، ما يعزز مرونة المصارف ضد الصدمات ويدعم الاستقرار المالي.

أما على صعيد المالية العامة، فأشار إلى أن الاحتياطيات الضخمة والأصول السيادية، بالتوازي مع مستويات الدين المعتدلة، تمنح المملكة هوامش مرنة لمواصلة دعم النمو ومواجهة التقلبات الاقتصادية.

ورأى التويم أن النظرة للمدى المتوسط تبدو إيجابية؛ نظراً لتنوع محركات النمو وارتباطها بالتحول الهيكلي، إذ لم يعد الاقتصاد يرتكز على النفط وحده، بل على توسع الأنشطة غير النفطية، ومشاريع الرؤية الكبرى، وتنامي قطاعات واعدة كالسياحة، واللوجستيات، والصناعة، والتقنية، والخدمات المالية.

وتدعم البيانات الميدانية هذه النظرة؛ إذ يستقر مؤشر مديري المشتريات (PMI) للقطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع، بالتوازي مع ما أظهره مؤشر "الراجحي المالية" لقطاع الإنشاءات من نمو قوي في أنشطة البناء السكني، والتجاري، والبنية التحتية.



المشـــاريع الكبـــرى والإستراتيجية

ولفت التويم إلى أن المشاريع الكبرى والاستثمارات الإستراتيجية تمثل محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي؛ كونها تتجاوز مفهوم الإنفاق الرأسمالي التقليدي لتخلق منظومة متكاملة من الفرص للقطاع الخاص والقطاعات المساندة (الإنشاءات، والسياحة، واللوجستيات، والتمويل، والصناعة) عبر تحفيز الطلب على المواد والخدمات والعمالة.

وأضاف أن القيمة الحقيقية لهذه المشاريع تكمن في تأسيس قطاعات اقتصادية جديدة وبناء سلاسل قيمة محلية أوسع، مما يعزز جاذبية المملكة للاستثمارات النوعية، بوصف هذه المشاريع ركيزة لتحول هيكلي طويل الأجل يستهدف رفع الإنتاجية، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتعظيم مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي.

وأكد التويم أن التنويع الاقتصادي في المملكة أصبح واقعاً تظهره البيانات، كما أصبحت الأنشطة غير النفطية اليوم مكوناً رئيسياً في الاقتصاد السعودي، سواء من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو دورها في توليد النمو. منوهاً بوصول مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى نحو 55 % من الناتج المحلي الحقيقي، مع نمو قوي خلال العام 2025م.

وأضاف أن هذه الأرقام تشير إلى أن قاعدة النمو أصبحت أوسع وأكثر استدامة، لافتاً إلى المالية العامة أيضاً، عندما بلغت الإيرادات غير النفطية في الربع الأول من 2026م نحو 116.3 مليار ريال، وشكلت نحو 45 % من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الربع نفسه، مما يعكس تطوراً في قاعدة الإيرادات، ويعزز مرونة المالية العامة على المدى المتوسط.

نتائج المشاورات الدولية

وحول مشاورات المادة الرابعة للعام 2026م، قال التويم إن نتائج التقارير والمشاورات الدولية تمثل تأكيداً مهماً على مسار التنمية الاقتصادية في المملكة، وتأتي مكملة لما تظهره البيانات المحلية من تحسن في النمو، وتوسع في القطاعات غير النفطية، وقوة في القطاع المصرفي، واستمرار في الإصلاحات.

ونوه بأن مخرجات المشاورات تعزز هذا الطرح؛ إذ سلطت الضوء على حزمة من المؤشرات الإيجابية، أبرزها: المتانة الهيكلية للاقتصاد الوطني، وقوة القطاع المصرفي، فضلاً عن استمرار دعم النمو على المدى المتوسط مدفوعاً بإصلاحات "رؤية 2030" والمشاريع الكبرى في القطاعين العام والخاص.

وأكد أن هذه القراءة الدولية تتسق تماماً مع المؤشرات المحلية؛ فالناتج المحلي الإجمالي يواصل صعوده المستمر، في حين باتت الأنشطة غير النفطية تتبوأ صدارة المساهمة في هذا النمو. يتزامن ذلك مع محافظة القطاع المصرفي على ملاءة مالية جيدة، وتحقيق المالية العامة قفزات نوعية في توسيع قاعدة إيراداتها غير النفطية.

وأشار التويم في ختام تعليقه إلى أن المملكة تقدم اليوم للمستثمرين مزيجاً مهماً من الاستقرار والفرص. فمن جهة، هناك قطاع مصرفي قوي، ومالية عامة مرنة، وبنية تحتية متطورة، وسوق محلية كبيرة. ومن جهة أخرى، هناك فرص نمو طويلة الأجل في قطاعات مثل السياحة، الخدمات اللوجستية، الطاقة، الصناعة، التقنية، والخدمات المالية.

وأضاف أن تعميق السوق المالية وتوسيع قاعدة المستثمرين، إلى جانب تنامي الاهتمام الدولي، عوامل عززت مكانة المملكة ضمن الأسواق الناشئة الكبرى؛ إذ قفزت ملكية الأجانب (غير المؤسسين وبدون أرامكو) في سوق الأسهم الرئيسية (تاسي) إلى 11.32 % من إجمالي الأسهم الحرة بحلول يونيو من العام 2026م، وبقيمة بلغت نحو 365.73 مليار ريال، مقارنة بنحو 72 مليار ريال فقط في العام 2016م.



> "الأستاذ عبدالله الربدي: الاقتصاد السعودي أظهر صموداً كبيراً، رغم التوترات الجيوسياسية الإقليمية، بفضل قوة أساسياته وبنيته التحتية"

صمود رغم التوترات

وأكد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة رصانة المالية، الأستاذ عبدالله الربدي، أن الاقتصاد السعودي أظهر صموداً كبيراً، رغم التوترات الجيوسياسية الإقليمية، بفضل قوة أساسياته وبنيته التحتية؛ وهو ما أشادت به بعثة الصندوق، متوقعةً رغم إعاقة الحرب لزخم النمو مؤقتاً، ألا تطول هذه التأثيرات وأن يتعافى الاقتصاد في الأجل القصير.

وأضاف أن البنية التحتية الضخمة للمملكة أثبتت كفاءتها اللوجستية؛ بفضل شبكة متكاملة من الموانئ على البحر الأحمر، والموانئ الجافة، والمنافذ الحدودية، المدعومة بشبكة طرق وقطارات متطورة تسهل حركة البضائع وإعادة شحنها. كما نجحت البنية النفطية في تحييد آثار توقف الملاحة بمضيق هرمز، وضمان استمرار تدفق النفط للأسواق العالمية.

متانة النظام المصرفي

وأوضح الربدي أن سياسات البنك المركزي الاستباقية عززت متانة النظام المصرفي؛ كما منح الالتزام بربط الريال بالدولار ثقة ومصداقية للعملة والنظام المالي. كما ساهمت القواعد الصارمة المتعلقة بالاحتياطيات النظامية، وجودة الأصول، وسياسات الائتمان المتينة في تحصين البنوك وتعزيز قدرتها على تجاوز الأزمات بكفاءة عالية.

وبيّن أنه رغم هذه الأحداث، تتوقع البعثة تحقيق نمو اقتصادي بنحو 2 %، مدفوعاً بقوة الطلب المحلي، واستقرار مستويات التوظيف، وزيادة التوسع في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يُتوقع بقاء التضخم في حدود 2.3 %، مع ارتفاع طفيف مدفوع بزيادة تكاليف الشحن والتأمين العالمية.

ولفت إلى إشادة البعثة بالإصلاحات الحكومية، ومنهجية الإنفاق، وإعادة ترتيب الأولويات لاحتواء الأوضاع الراهنة. كما ثمنت النجاح المستمر لإصلاحات الرؤية في تقليل الاعتماد على النفط وتنمية الاقتصاد غير النفطي، ورحبت بإعادة معايرة إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة التي ترتكز على الانتقائية في تخصيص رأس المال، وفتح آفاق أكبر للشراكة مع القطاع الخاص.

الثقافة المالية للأسرة... ركيزة التماسك الأسري والاستقرار المجتمعي



الدكتورة ميمونة آل خليل

الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً وتنموياً متسارعاً في ظل رؤية السعودية 2030، أسهم في إيجاد فرص نوعية في مجالات العمل والاستثمار وريادة الأعمال، وعزز جودة الحياة ووسع آفاق المشاركة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع. ومع هذه التحولات، تبرز أهمية تمكين الأسرة من الاستفادة من هذه الفرص عبر تعزيز وعيها المالي، بما يمكنها من إدارة مواردها بكفاءة، واتخاذ قرارات رشيدة، والتخطيط لمستقبلها بثقة.

وتُعد الثقافة المالية إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في بناء أسرة أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية، والاستفادة من الفرص التنموية. ولا تقتصر الثقافة المالية على تلبية الاحتياجات الأساسية بإعداد الميزانية أو الادخار، بل تمتد إلى ترسيخ قيم المسؤولية، وترتيب الأولويات، وحسن إدارة الموارد، والتمييز بين الاحتياجات والرغبات، بما يعزز اتخاذ قرارات مالية واعية.

وقد أرست الشريعة الإسلامية هذا المفهوم من خلال الدعوة إلى الاعتدال والتوازن في الإنفاق، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾. فالاعتدال في إدارة الموارد يمثل أساساً لتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر والاستعداد للمستقبل.

وفي ظل تنامي الخدمات المالية الرقمية وتعدد الخيارات الاستهلاكية، أصبحت الثقافة المالية ضرورة تسهم في رفع وعي الأسر بترشيد الاستهلاك، والتخطيط المالي، والتعامل الواعي مع المنتجات والخدمات المالية، والوقاية من مخاطر الاحتيال المالي، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات.

ولا يقتصر أثر الثقافة المالية على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى تعزيز التماسك الأسري؛ فالإدارة الواعية للموارد تساعد الأسر على الحد من الضغوط المالية، والاستعداد للظروف الطارئة، وتهيئة بيئة أسرية أكثر تماسكًا وطمأنينة. كما تتيح للأسرة الاستثمار في تعليم الأبناء وتنمية مهاراتهم، وترسيخ السلوكيات المالية الإيجابية لديهم منذ الصغر، بما يسهم في إعداد جيل أكثر وعياً ومسؤولية وقدرة على الإسهام في التنمية.

وانطلاقاً من دوره بوصفه المرجع الوطني المعني بشؤون الأسرة، ينظر مجلس شؤون الأسرة إلى الثقافة المالية باعتبارها أحد الممكنات الرئيسة لتعزيز التماسك الأسري وجودة الحياة. ويسعى المجلس إلى تعزيز التكامل بين الجهات الوطنية ذات العلاقة، والإسهام في مواءمة الجهود والشراكات والمبادرات التي تعزز الوعي والثقافة المالية للأسرة، بما ينسجم مع اختصاصاته التنظيمية، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي هذا الإطار، يحرص المجلس على تعزيز التعاون والتكامل مع الجهات الوطنية الحكومية وغير الربحية والخاصة ذات العلاقة، ومن بينها مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، بما يسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى رفع الوعي المالي، وترسيخ الممارسات المالية السليمة داخل الأسرة، انطلاقاً من أن الأثر الحقيقي يتحقق عندما تتحول المعرفة إلى سلوك وممارسة يومية.

وفي الختام، فإن الثقافة المالية للأسرة تتجاوز كونها مهارة لإدارة الدخل أو ضبط الإنفاق، لتصبح ركيزة من ركائز التماسك الأسري والاستقرار المجتمعي. وكلما ازدادت قدرة الأسر على إدارة مواردها والتخطيط لمستقبلها، وتحويل التحديات إلى فرص، واتخاذ قراراتها بوعي ومسؤولية، ازدادت قدرتها على بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. فكل أسرة أكثر وعياً وتماسكاً هي لبنة أكثر قوة في بناء مجتمع مزدهر، واقتصاد مستدام، ووطن يواصل مسيرته بثقة نحو المستقبل.

صنـــدوق الاستثمارات العامـــة
PUBLIC INVESTMENT FUND

يواصـــل دوره في قيـــادة التحـــوّل الاقتصادي بالمملكة

صندوق الاستثمارات العامة يطلـــق إستراتيجيـــة (2026 – 2030م)



أقـرّ مجلـس إدارة صنـدوق الاستثمارات العامة، برئاسة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إستراتيجية الصندوق (2026–2030) التي تمثل انتقالاً من مرحلة النمو والتوسع إلى تعظيم القيمة المستدامة ورفع كفاءة الاستثمارات وبناء منظومات اقتصادية محلية ذات تنافسية عالمية تدعم التحول الاقتصادي وجودة الحياة.

وتشمل إستراتيجية الصندوق الجديدة ثلاث محافظ أولها محفظة الرؤية؛ وتهدف إلى تعزيز التكامل بين القطاعات الإستراتيجية، وتعظيم قيمة شركات الصندوق، ودعم نمو الاقتصاد المحلي عبر تطوير 6 منظومات اقتصادية متكاملة (السياحة والترفيه، التطوير العمراني، الصناعات المتقدمة، اللوجستيات، البنية التحتية للطاقة والمياه، ونيوم).

وثانيها "محفظة الاستثمارات الإستراتيجية" التي تركز على إدارة وتعظيم عوائد الأصول الإستراتيجية، وزيادة أثر شركات الصندوق في الاقتصاد، ودعم جهودها لجذب الاستثمارات المحلية والدولية والتحول إلى شركات عالمية رائدة، مع مواصلة الاستثمار طويل الأجل في مجالات إستراتيجية تراعي المتغيرات الاقتصادية والتحولات العالمية.

أما الثالثة "محفظة الاستثمارات المالية" فتركز على تحقيق عوائد مالية مستدامة تعزز المركز المالي للصندوق وتنمي الثروة الوطنية للأجيال المقبلة، من خلال استثمارات مباشرة وغير مباشرة في الأسواق العالمية، بهدف تعظيم العوائد، وتنويع المحفظة ورفع مرونتها، وبناء شراكات إستراتيجية تجذب المزيد من الفرص والاستثمارات العالمية.

وفي هذا التقرير تستعرض مجلة "متمم" قراءات تحليلية لاثنين من الخبراء الاقتصاديين هما أستاذ الأعمال الدولية وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية رئيس لجنة الشراكات والاستثمار، الدكتور عبد المحسن آل الشيخ، وأستاذ المالية المساعد بجامعة الملك فيصل والمتخصص في تمويل وحوكمة الشركات والاستدامة، الدكتور محمد بن زرعة.

متمم، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

> الإستراتيجيـة تنتقـل من تأسيـس القطاعـات والمشروعات الكبرى إلى تحقيق القيمة الاقتصادية المستدامة وتعظيم العائدين الاقتصادي والاجتماعي



الدكتور عبدالمحسن آل الشيخ

أستاذ الدراسات العليا للإدارة والأعمال الدولية، وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

ركيزة تنفيذية رئيسة لـ"رؤية 2030"

وأكد أستاذ الأعمال الدولية وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية رئيس لجنة الشراكات والاستثمار، الدكتور عبد المحسن آل الشيخ لـ"متمم"، أن إستراتيجية الصندوق تُعد ركيزة تنفيذية رئيسة لـ"رؤية 2030"؛ إذ تركز على تعميق التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط، عبر بناء منظومات اقتصادية متكاملة ومنافسة عالمياً.

وأوضح أن الإستراتيجية تنتقل من مرحلة التأسيس إلى تحقيق القيمة المستدامة وتعظيم العائدين الاقتصادي والاجتماعي، عبر إعادة هيكلة الاستثمارات ضمن ثلاث محافظ رئيسة (الرؤية، الإستراتيجية، والمالية)؛ لضمان التوازن بين الأهداف التنموية والعوائد طويلة الأجل، ورفع كفاءة رأس المال، وتعزيز الاستدامة والحوكمة.

وأشار إلى أن الإستراتيجية حددت ست منظومات اقتصادية كأولويات للتنمية (السياحة والترفيه، والتطوير الحضري وجودة الحياة، والتصنيع المتقدم والابتكار، والصناعة والخدمات اللوجستية، والطاقة النظيفة والبنية التحتية، ومنظومة نيوم)؛ لتعزيز تحوّل الصندوق إلى محرك إستراتيجي يبني اقتصاداً متنوعاً ومستداماً لما بعد 2030.

ورأى أن التصنيع المتقدم والتقنيات سيحظيان بأولوية لتعزيز توطين الصناعات، والمحتوى المحلي، والصادرات غير النفطية. يرافق ذلك نمو قطاعات السياحة، واللوجستيات، والطاقة المتجددة (كالهيدروجين الأخضر)، والبنية التحتية الذكية، والاقتصاد الرقمي؛ بما يدعم تحول المملكة نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار.

القطاع الخاص في قلب التنمية

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، بيَّن آل الشيخ أن الإستراتيجية الجديدة تضعه في قلب التنمية شريكًا رئيسيًا في الاستثمار والتنفيذ وسلاسل الإمداد، مع إتاحة فرص واسعة للشركات الوطنية عبر "محفظة الرؤية" للعمل كمستثمرين وموردين وشركاء؛ بما يعزز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويحفز تأسيس شركات في قطاعات ناشئة.

وتوقع أن يسهم توسع الاستثمارات في القطاعات المستهدفة في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق وظائف نوعية تتطلب مهارات عالية، ويدعم تطوير رأس المال البشري بالتوطين ونقل المعرفة؛ ليتجاوز دور الصندوق ضخ رؤوس الأموال إلى بناء بيئة اقتصادية متكاملة يقود فيها القطاع الخاص النمو المستدام.

ونوّه بأن الإستراتيجية تركز على الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتقنيات المتقدمة، عبر جذب الاستثمارات ونقل المعرفة؛ لتحويل المملكة من مستهلك للتقنية إلى منتج لها، مع دعم البحث والابتكار. لافتاً إلى أن مشاريع كـ "نيوم" تمثل منصة لتطبيق تقنيات المستقبل، بما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي وعالمي.

واختتم آل الشيخ في تعليقه لـ "متمم" بأن الصندوق نجح في بناء منظومات وشركات وطنية جديدة، وأن الإستراتيجية تعمِّق هذا التوجه بإعادة توجيه نحو 80% من الاستثمارات للداخل و20% للخارج؛ بما يحقق التوازن بين دعم التنمية المحلية وتعظيم العوائد العالمية ونقل المعرفة، ويرسخ مكانة المملكة الاقتصادية.

> في عقدٍ واحدٍ ضاعف الصندوق أصوله، من 500 مليار ريال إلى ما يفوق 3.4 تريليون ريال، وهو رقمٌ لا يروي حجم المال وحده، بل حجم الطموح الذي أصبح واقعاً



الدكتـــور محمـــد بن زرعـــة

أستاذ مساعد بالمالية بجامعة الملك فيصل - متخصص بتمويل وحوكمة الشركات والإستدامة

الصندوق قوة استثمارية عالمية

استهل أستاذ المالية المساعد بجامعة الملك فيصل والمتخصص في تمويل وحوكمة الشركات والاستدامة، الدكتور محمد بن زرعة، تعليقه لـ "متمم"، مشيراً إلى أنه في عالم الصناديق السيادية، التي تُقاس فيها المسافات بالعقود والإنجازات بالتريليونات، نادراً ما تُكتب قصةُ صعودٍ بالوضوح والسرعة اللتين كتبهما صندوق الاستثمارات العامة.

وأضاف أنه مع انطلاق "رؤية 2030" تحول الصندوق إلى قوة استثمارية عالمية تصنع القرارات في أروقتها وترسم ملامح اقتصاد المملكة؛ إذ ضاعف أصوله ستة أضعاف في عقد واحد، لتقفز من 500 مليار ريال في العام 2015م إلى ما يفوق 3.4 تريليون ريال في العام 2025م، وهو رقمٌ لا يروي حجم المال وحده، بل حجم الطموح الذي أصبح واقعاً.

ونوه بأن عظمة المؤسسات في حكمة اختيار الوجهة بعد بلوغ القمّة؛ وأن سرَّ إستراتيجية (2026–2030) يكمن في اختيار الوجهة بعد الصعود، وتحقيق قفزة نوعية نحو مستوى أرقى من النضج المؤسسي، وانتقال واعٍ من "النمو في الحجم" إلى "الإتقان في الجودة". فبعد أن أنجز الصندوق مرحلة البناء باقتدار، يفتتح اليوم مرحلة الإتقان بثقة تليق بمكانته.

إعادة تعريف معنى النجاح

وأشار بن زرعة إلى أن الأجمل في الإستراتيجية إعادة تعريفها لمعنى النجاح؛ إذ لم يعد السؤال "كم اتسعت المحفظة؟" بل "ما جودة العائد مقابل المخاطر". وهذا التحول الهادئ في المعايير من الكمّ إلى الكيف، هو بالضبط ما يميز الصناديق السيادية الناضجة، ويجعل من هذه الوثيقة منعطفاً إستراتيجياً جديراً بالتأمل والإشادة.

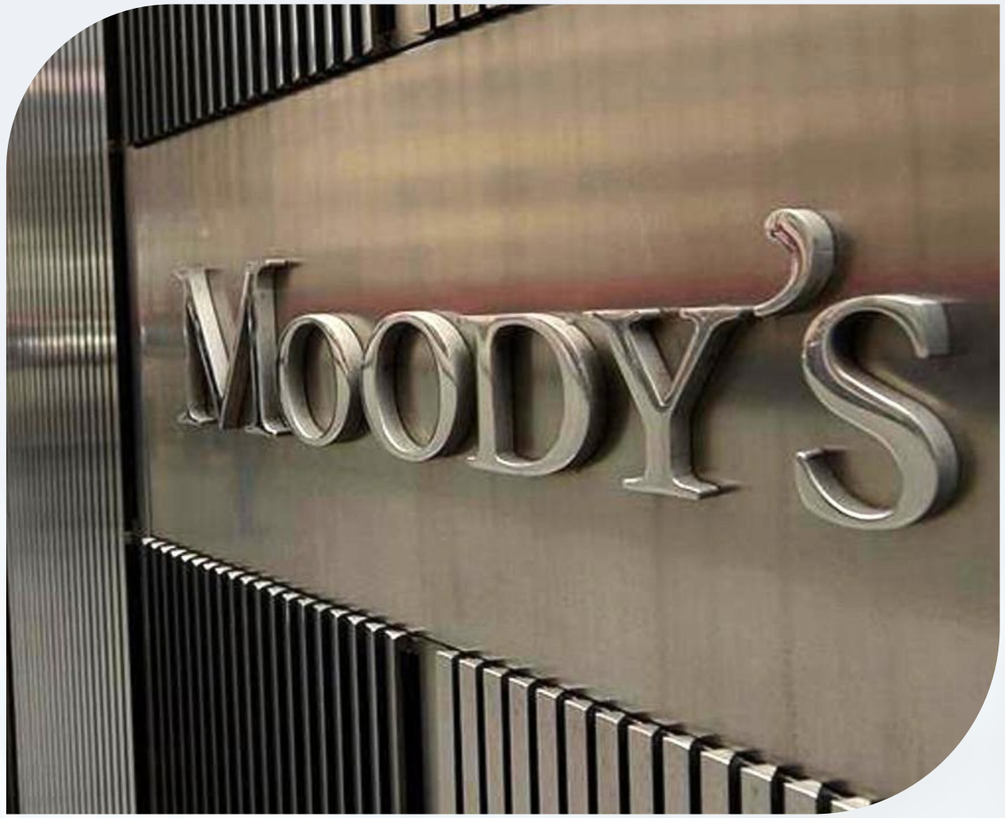
وبيّن أنه خلال مرحلة النمو، كانت الأولوية لبناء منصة استثمارية متكاملة، وتأسيس شركات وطنية كبرى، وتحقيق حضور سريع، وإحداث أثر اقتصادي واسع. ورغم نجاح الصندوق، إلا أن التوسع المتسارع قد يؤثر على كفاءة تخصيص رأس المال لصالح سرعة الإنجاز؛ وما يُحسب للإستراتيجية الجديدة أنها تُعالج هذه المعادلة بروية ووعي.

وأضاف أنه حين يستهدف الصندوق "تعظيم العوائد المالية المعدّلة حسب المخاطر على المدى الطويل"، فإنه يعيد ضبط بوصلته الاستثمارية واشتقاق مرحلة جديدة؛ وهي الانتقال من ثقافة النمو إلى الانضباط الرأسمالي، ومن منطق "حجم ما استُثمر" إلى "جودة ما استُثمر"، في تحول عميق يعكس رشداً مؤسسياً رفيعاً.

التوجه نحو الاقتصاد المحلي

وأوضح بن زرعة أن التوجه نحو الاقتصاد المحلي يمثل أبرز ملامح المرحلة المقبلة؛ إذ يُتوقع أن تشكل الاستثمارات المحلية نحو 80% مقابل 20% للاستثمارات الدولية. ورغم أن هذا الترجيح قد يبدو للوهلة الأولى تراجعاً عن مبدأ التنويع الجغرافي ويرفع درجة ارتباط الأصول بدورة الاقتصاد المحلي وحساسيته، إلا أنه يحمل أبعاداً إستراتيجية مغايرة.

وأقر بحصافة هذا الخيار لأن التحول نسبي لا مطلق؛ فحجم الاستثمارات الخارجية سيواصل ارتفاعه قيمياً، بينما ينمو الوزن المحلي بوتيرة أسرع. وبما



أن الصنـدوق "مسـتثمر ذو مهمـة"، فـإن مـردوده يوازن بيـن العائـد المالي والأثـر التنموي كـتوطين التقنيـة وبناء سلاسـل القيمـة، ممـا يجعـل التركيـز علـى الداخل قراراً رشـيداً يعكـس الثقة بمتانـة الاقتصـاد السـعودي.

وبيّـن أن توزيـع اسـتثمارات الصنـدوق على ثلاث محافـظ يهدف إلى الانتقال من المشـاريع المنفصلة إلى منظومات مترابطـة تشـترك فـي الموردين وسلاسـل القيمة؛ وهي هندسـة ذكية تُنشـئ "مضاعفـاً اقتصادياً" يسـتقطب القطـاع الخـاص كشـريك ومـوّرد، ممـا يعكـس فهمـاً عميقـاً لكيفيـة بنـاء الاقتصـادات لا مجرد تمويل المشـاريع.

الحوكمة والاستدامة المالية

وأكـد بـن زرعـة أن بُعـد الحوكمـة والاسـتدامة الماليـة مـن أعمق ملامح الإسـتراتيجية أثـراً؛ فحصـول الصنـدوق علـى تصنيـف (Aa3) من موديـز و(+A) مـن فيتـش بنظـرة مسـتقرة، يمثّـل رأسـمالٍ سُـمعي يترجـم لخفـض كلفـة التمويل وتوسـيع مصادره. ومع طموح رفـع الأصـول والإنفـاق الرأسـمالي، يغـدو هـذا الانضبـاط المالـي أساسـاً متينـاً تُبنى عليـه المرحلـة المقبلة بثقة.

ونـوه بأنـه كشـأن كل إسـتراتيجية طموحـة، يبقـى التطلـع قائمـاً لتتويـج هـذه الرؤيـة بنتائـج ملموسـة؛ كتحويل الأثـر التنمـوي لـ "محفظة الرؤيـة" إلى عوائـد ماليـة مجزية، وتجسـيد الشـفافية فـي إفصـاح دوري يعـزز ثقـة الشـركاء. مؤكـداً أن هـذه ليسـت مواطـن قلق، بـل معالـم طريـق يملك الصنـدوق من الخبـرة والقيـادة مـا يؤهلـه لتجاوزها.

وخلص إلى أن الإستراتيجية تمثّل انتقالاً واثقـاً مـن "بنـاء المنصـة الاسـتثمارية" إلـى "إتقـان التنفيـذ وتعظيـم القيمة"، مـن خلال نجـاح الصنـدوق فـي جعـل ترشـيد العائـد وتعظيـم الأثـر التنمـوي هدفيـن متكامليـن. وبهـذا الوعـي، يرسّـخ الصنـدوق مكانتـه كصنـدوق سـيادي رائـد يقود التحـول الاقتصادي للمملكـة، ليتحـوّل هذا البنـاء إلى قيمة مسـتدامة تنعـم بهـا الأجيال.



خصخصة الأنديـة الرياضيـة تتسـارع

المملكة توسّـع قاعدة الاسـتثمار في القطاع الرياضي

تحقيقـاً لمستهدفـات رؤيـة السـعودية 2030، أعلنـت وزارة الرياضـة بالتعاون مـع المركز الوطني للتخصيص عـن إطلاق مرحلة جديدة من مشـروع الاسـتثمار والتخصيص للأنديـة الرياضيـة الـذي انطلـق في يونيـو مـن العـام 2023م، وذلـك بطرح 5 أندية للمسـتثمرين المحليين والدوليين بعد جاهزيتها الاسـتثمارية والنظاميـة، وهي: (الريـاض، أبهـا، الفتح، الطـائي، الشـعلة).

وضمـن دوره المحوري، يتولى المركز الوطنـي للتخصيـص إدارة عمليات الطـرح والاسـتحواذ لهـذه الأنديـة لرفـع كفـاءة الحوكمـة والإدارة الماليـة، امتـداداً للمراحـل السـابقة للمشـروع والتي شـملت: في يونيو 2023م: نقـل ملكية الأنديـة الأربعة الكبـرى (الـهلال، النصـر، الاتحـاد، الأهلي) لشـركات واستحواذ صندوق الاستثمارات العامة على 75% منها، ومـن ثـم قام ببيـع 70% مـن ملكية نـادي الـهلال إلـى شـركة المملكـة القابضـة في مطلـع العـام 2026م.

وذلـك بالتـوازي مـع نقـل ملكيـة أنديـة: القادسـية (أرامكـو)، الـعلا (للهيئة الملكية للعلا)، نيوم (لشـركة نيـوم)، والدرعيـة (لشـركة الدرعيـة). وفـي يوليـو مـن العـام 2024م تـم طـرح حزمة ثانية شـملت 6 أندية من مختلـف الدرجـات والمناطـق، وهي: (الزلفـي، النهضـة، الأخـدود، الأنصار، الأمجاد، الحوراء)؛ لتوسـيع الاستثمار الرياضـي التجـاري فـي المملكة.

وفـي أغسـطس 2026 أعلنـت وزارة الرياضـة البـدء في نقـل ملكية أسـهم المؤسسـات غيـر الربحيـة (البالغـه 25%) لأندية النصر والاتحاد والأهلي (بالإضافـة إلى الهلال) إلى صندوق الإستثمارات العامة.

حـول مزايـا مشـروع خصخصـة الأندية الرياضيـة بالمملكة، وعوائده الاقتصاديـة والاجتماعية، نسـتعرض ضمـن هـذا التقريـر تعليقـات عـدد مـن الخبـراء، بمشـاركة المستشـار المتخصص فـي الاسـتثمار الرياضي، الأسـتاذ خالـد الربيعـان، ورئيـس الجمعيـة السـعودية البريطانيـة للتسـويق والإدارة الدكتـور طلال المغربـي.



الأستاذ خالد الربيعان

مستـشـــــار متخصـــــص بالاستثمار الرياضي

قطاع اقتصادي منتج

في تعليقه لـ"متمم" حول الأثر الاقتصادي، يرى المستشار المتخصص في الاستثمار الرياضي، الأستاذ / خالد الربيعان، أن الهدف الإستراتيجي الذي تسعى المملكة إلى تحقيقه من خلال تخصيص الأندية الرياضية، ليس بيع أندية، بل تحويل النادي من كيان يعتمد على الدعم إلى مؤسسة رياضية قابلة للنمو والمساءلة.

وأشار إلى أن التخصيص يستهدف رفع جودة الإدارة، وجذب رأس المال، وتحويل الرياضة إلى قطاع اقتصادي منتج، وأن القطاع الخاص لا يدخل ليغيّر الشعار، بل ليغيّر طريقة اتخاذ القرار، وعندما يصبح النادي شركة، تصبح الأرقام أهم من الانطباعات: ميزانيات أوضح، عقود أكثر انضباطًا، إيرادات متنوعة، ومحاسبة حقيقية على الأداء الرياضي والتجاري.

وحول الأثر على جودة المنافسات الرياضية وتطوير المواهب والبنية التحتية الرياضية، يؤكد أن التخصيص يرفع المنافسة لأنه يرفع تكلفة الفشل، كما أن النادي الذي يملك مستثمراً جاداً سيحتاج أكاديميات أفضل، وملاعب أفضل، وتجربة جماهيرية أفضل، وكشافين أفضل؛ لأن النجاح لم يعد بطولة فقط، بل أصل تجاري يجب أن تزيد قيمته كل موسم.

وبيّن أن المشروع ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في القطاع الرياضي، بشكل مباشر؛ لأن الرؤية لا تتعامل مع الرياضة كترفيه فقط، بل كقطاع جودة حياة، اقتصاد، سياحة، وظائف، وهوية وطنية، لافتاً إلى تصاعد نمو القطاع ليصل إلى قيمة سوقية تقارب 32 مليار ريال بنهاية العام 2025م، مقارنة بأقل من 5 مليارات ريال عند إطلاق رؤية 2030 في العام 2016م، وهو ما يعكس تحول الرياضة من نشاط ترفيهي إلى قطاع اقتصادي واستثماري متكامل يقود النمو ويجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

مصادر دخل غير نفطية

وعن الأثر المتوقع على الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل، يقول إن النادي يصبح منصة اقتصادية، لا فريقاً يلعب 90 دقيقة، وتتحول إيرادات التذاكر، والرعاية، والإعلام، والمتاجر، والأكاديميات، والفعاليات، والسياحة الرياضية إلى مصادر دخل غير نفطية، والمستهدفات تشير إلى مساهمة رياضية قد تصل إلى 85 مليار ريال في الناتج المحلي بحلول 2030.

وأوضح أن المشروع يسهم في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الرياضية والترفيهية والخدمية، لأن كل نادٍ مخصخص يحتاج إلى منظومة كاملة حوله: إدارة تجارية، وتسويق، وتحليل بيانات، وطب رياضي، وتشغيل ملاعب، وضيافة، وأمن، وإنتاج إعلامي، ورعاية جماهير، باعتبار أن الوظائف هنا ليست للاعبين فقط؛ بل لصناعة كاملة تتحرك خلف المباراة.

نمو سوق الرياضة بالمملكة من 5 مليارات ريال في العام 2016م إلى 32 مليار ريال في العام 2025م؛ يوضح أن الرياضة بدأت تتحول من نشاط جماهيري إلى صناعة





وأشار الربيعان إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الأندية المخصخصة في تنشيط الاقتصاد المحلي للمدن التي تنتمي إليها، مؤكداً أن النادي القوي يحرّك المدينة؛ فيوم المباراة يعني حراكاً اقتصادياً يتمثّل في المطاعم، والفنادق، والنقل، والمتاجر، والفعاليات، والزوار، ومع الوقت يصبح النادي أصلاً محلياً يرفع جاذبية المدينة، لا مجرد ممثل رياضي لها.

ولفت إلى أن نجاح التخصيص ينعكس على نمو الصناعات المرتبطة بالرياضة، و" كلما زادت قيمة النادي، زادت قيمة ما حوله"، فالرعاية تصبح أغلى، وحقوق البث أكثر جاذبية، والمحتوى أكثر انتشاراً، والسفر لحضور المباريات يتحول إلى منتج سياحي. مشيراً إلى أن الرياضة لا تنمو وحدها، بل تدفع معها قطاعات الضيافة والتجزئة والترفيه والإعلام نحو توسع أكبر.

تعزيز ثقة المستثمرين

ويشدد الربيعان على أن العوامل التي تجعل الأندية السعودية فرصة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين؛ تتمثل في السوق الشابة، والإنفاق الحكومي المنظم، والاهتمام الجماهيري المرتفع، وارتباط الرياضة بمشاريع كبرى مثل كأس العالم 2034م، وأن المستثمر لا يرى نادياً فقط؛ بل يرى علامة جماهيرية قابلة للتسويق في سوق ينمو بسرعة.

وأكد أن مشروع التخصيص يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين بالقطاع الرياضي السعودي؛ لأن "الثقة تبدأ عندما تصبح الفرصة واضحة وقابلة للقياس"، لافتاً إلى أن وجود طرح رسمي، وإجراءات تأهيل، ونماذج ملكية معلنة يعطي المستثمر رسالة مهمة: مفادها أن الرياضة السعودية لم تعد تقوم على مبادرات متفرقة، بل أصبحت سوقًا منظمًا يدخل مرحلة الاستثمار المؤسسي.

ويقول إن الفرص التجارية والاستثمارية الجديدة التي يمكن أن تنشأ من ملكية وتشغيل الأندية الرياضية "لا تقف عند بيع التذاكر"، بل هناك أكاديميات، ومتاجر، وحقوق تسمية، ورعايات، واشتراكات جماهيرية، ومحتوى رقمي، واستثمار عقاري حول الملاعب، وبطولات ودية، وتجارب VIP. فالنادي الناجح يصبح منصة تجارية متعددة الإيرادات.

وجزم بأن التسويق الرياضي وبناء العلامات التجارية للأندية يعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة؛ لأن العلامة الرياضية القوية تختصر المسافة بين المستثمر والسوق. موضحاً أنه عندما يمتلك النادي جماهير، ومحتوى، وهوية، وانتشارًا دوليًا، يصبح بوابة ناعمة لدخول المستثمر الأجنبي إلى قطاعات أخرى ذات علاقة.

واختتم الربيعان بأن التوقعات المستقبلية لحجم الاستثمارات التي قد يستقطبها القطاع الرياضي السعودي خلال السنوات المقبلة، تشير إلى أن السوق سجّل 80 اهتماماً استثمارياً مما يعني إنتقال السوق من مرحلة التجربة إلى مرحلة الطلب الحقيقي، ومع كأس العالم 2034م، ستزيد قيمة الأصـــــول الرياضية، بشرط أن تتحول الأندية إلى شركات محترفة لا مجرد أسماء جماهيرية.



الدكتور طلال المغربي

رئيس الجمعية السعودية البريطانية للتسويق والإدارة

الأهمية الإستراتيجية للتخصيص

من جانبه، يرى رئيس الجمعية السعودية البريطانية للتسويق والإدارة الدكتور طلال المغربي، في تعليقه لمجلة "متمم"، أن تخصيص الأندية لا يقتصر على نقل الملكية، بل يستهدف بناء صناعة رياضية متكاملة وتحويل الأندية إلى مؤسسات قادرة على تحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر دخلها، بدلاً من مصدر واحد.

وأكد أن قيمة النادي لم تعد ترتبط بالبطولات فحسب، بل تشمل علامته التجارية وحقوق الملكية الفكرية والمنشآت والأكاديميات وقاعدة جماهيره، وهي أصول ترفع جاذبيته الاستثمارية كلما أُديرت باحترافية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص.

وأضاف أن دخول المستثمرين يجلب إلى جانب التمويل ممارسات الحوكمة وقياس الأداء وتعظيم العائد من الأصول، فيُنظر إلى النادي كمشروع طويل الأجل يعتمد على تنويع الإيرادات من الرعاية والضيافة والمتاجر والمحتوى الرقمي والأكاديميات، ما يعزز القيمة الاقتصادية والاستثمارية للقطاع الرياضي.

وأشار إلى أن تحسن الإدارة والاستدامة المالية يتيح للأندية الاستثمار بصورة أكبر في الأكاديميات واكتشاف المواهب والطب الرياضي والبنية التحتية. كما أن المنشآت الرياضية أصبحت أصولاً اقتصادية متعددة الاستخدام، إذ تحولت إلى مرافق تدر إيرادات مستدامة عبر الفعاليات والجولات السياحية والمتاجر والمطاعم، إلى جانب استضافة المباريات.

وأشار إلى أن الاستدامة المالية تضمن للأندية استثماراً أكبر في الأكاديميات، والمواهب، والطب الرياضي، والبنية التحتية؛ مؤكداً أن الملاعب تحولت إلى أصول متعددة الاستخدام، ويبرز نموذج "سانتياغو برنابيو" كشاهد على تحول المنشأة الرياضية إلى مصدر إيرادات مستدام يضم الفعاليات، والمتاجر، والمطاعم، والجولات السياحية.

وأكد أن رؤية السعودية 2030 تنظر إلى الرياضة كقطاع اقتصادي واعد، يمثل التخصيص أهم أدوات تطويره من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وخلق فرص استثمارية ووظيفية، وتحسين جودة الحياة. كما يمكن للأندية أن تسهم في تسويق المدن وجذب الزوار، بما يجعلها جزءاً من المنظومة الاقتصادية والسياحية، وليس مجرد فرق رياضية.

تخصيص الأندية يستهدف بناء صناعة رياضية متكاملة وتحويل الأندية إلى مؤسسات قادرة على **تحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل**





الأثـــر الاقتصـــادي للتخصيـــص

وأكد المغربي أن التخصيص يرفع مساهمة الرياضة في الاقتصاد من خلال تنويع الإيرادات من الرعاية وحقوق البث والضيافة والسياحة الرياضية. فالتجارب العالمية تظهر أن قيمة الأندية باتت ترتكز على استثمار أصولها وعلاماتها التجارية وحقوقها الفكرية، بما يعزز جاذبيتها الاستثمارية ويدعم نمو القطاع الرياضي ومساهمته في الناتج المحلي.

وحول أثر المشروع في خلق فرص عمل جديدة، أوضح أن الأندية الحديثة أصبحت حاضنة لكوادر متخصصة في الإدارة، والتسويق، والتقنية، وتحليل البيانات، والطب الرياضي. ويمتد هذا الأثر التشغيلي ليخلق وظائف غير مباشرة في قطاعات الفنادق، والمطاعم، والنقل، والتجزئة، مما يمنح الرياضة دوراً تنموياً يتجاوز الأسوار التقليدية للنادي.

وأضاف أن الأندية تمثل رافعة لاقتصاد المدن وهويتها السياحية؛ إذ يحرك المشجعون عجلة الإنفاق المحلي في الفنادق، والمطاعم، والتجزئة، والأنشطة الترفيهية المرتبطة بالنادي ومرافقه. وأن هذه المعادلة تفتح آفاقاً واعدة أمام المدن السعودية للاستفادة من الزخم الرياضي في تنشيط السياحة الداخلية ودعم مستهدفات جودة الحياة.

وعن نمو الصناعات الرديفة، أوضح أن تطور المنتج الرياضي يرفع قيمته الاستثمارية، مما يعزز احترافية الرعاية، وينشط السياحة والمحتوى الرياضي. لافتاً إلى أن الأندية لم تعد تقتصر على بيع التذاكر، بل أصبحت تقدم تجارب متكاملة—عبر المتاجر والمتاحف والفعاليات—مما ينعكس إيجاباً على نمو وازدهار القطاعات المرتبطة بها.

جـــذب رؤوس الأمـوال والاستثمـــارات

وعن جذب رؤوس الأموال الدولية والمحلية، أوضح المغربي أن جاذبية الأندية السعودية ترتكز على سوق ضخم، وبنية تحتية متطورة، وأفق استثماري مدعوم باستضافة الفعاليات العالمية القادمة (وعلى رأسها مونديال 2034)، وأن القيمة الحقيقية للمستثمر تكمن في امتلاك الأندية لأصول استثمارية قابلة للتطوير المستدام والتسييل التجاري.

وحول دور المشروع في تعزيز ثقة المستثمرين، أكد أن ثقة المستثمر بالقطاع الرياضي تكتسب متانتها من وضوح الأنظمة، وتفعيل الحوكمة، وحماية الحقوق التجارية والملكية الفكرية؛ إذ تسهم هذه البيئة التشريعية المستقرة في خفض المخاطر، مما يفتح الباب لتدفق الاستثمارات المحلية والدولية نحو مشاريع إستراتيجية ممتدة لمدى بعيد .

وفيما يتعلق بالفرص التجارية الجديدة، بيّن أن الاستثمار في الأندية يمتد من تشغيل الملاعب والأكاديميات إلى مجالات المحتوى الرقمي، والرياضات الإلكترونية، وتطوير العقارات المحيطة بالمنشآت الرياضية؛ مؤكداً أن المستثمر المعاصر بات يتعامل مع النادي كمنظومة اقتصادية متكاملة ومتعددة الروافد، لا كفريق رياضي فحسب.

برئاسة وزير الماليـــة..

المملكة تختتم مشاركتها في اجتماعات الربيع للعام 2026م



اختتمت المملكة العربية السعودية مشاركتها في اجتماعات الربيع لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين للعام 2026م، برئاسة معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وذلك في العاصمة الأمريكية واشنطن، خلال الفترة 13 - 18 أبريل 2026م.

وجسدت مشاركة المملكة هذا العام دورها المحوري في تعزيز العمل متعدد الأطراف، ومن مخرجات هذه المشاركة قيادة المملكة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لتبني "مبادئ الدرعية التوجيهية"، التي تُعد من أهم الإصلاحات المرتبطة بحوكمة وحصص صندوق النقد الدولي منذ أكثر من 15 عاماً.

وخلال اجتماع وزراء ومحافظي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع مدير عام صندوق النقد الدولي السيدة كريستالينا جورجيفا، أوضح معالي الجدعان أن المرحلة المقبلة تتطلب قدراً عالياً من الحكمة والتنسيق، إلى جانب رؤية إستراتيجية واضحة، وإصلاحات سريعة تدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتعزز الحيّز المالي، بما يُمكّن دول المنطقة من التعامل بكفاءة أعلى مع الصدمات الخارجية.

وأوضح في الجلسة الحوارية بعنوان: "نقاش حول الاقتصاد العالمي: سياسات من أجل الاستقرار والمرونة والازدهار"، أن المملكة أظهرت مرونة اقتصادية عالية مكّنتها من تجاوز الصدمات العالمية المختلفة، مؤكداً استمرارها في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي اجتماع لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي أكد وزير المالية أن الصراع القائم في الشرق الأوسط قد يُفضي إلى صدمات متتالية ومتشعبة لا تستطيع الدول استيعابها بشكل منفرد، مما يجعل التعاون متعدد الأطراف ضرورةً لا خياراً.

وشدد معاليه على أهمية تعزيز المرونة الاقتصادية، مشيراً إلى أن المملكة استثمرت منذ خمسين عامًا بخطة احترازية باتت تعمل بكامل طاقتها عبر خط أنابيب شرق-غرب، مما يعزز التكامل الدولي ويُسهم في استمرارية حركة التجارة العالمية.

وخلال اجتماعات الربيع، عقد معالي الجدعان عددًا من اللقاءات الثنائية، ناقش خلالها مع نظرائه من وزراء المالية وكبار المسؤولين في المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، أوجه تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير العلاقات الثنائية، بما يدعم المصالح المشتركة.

وشارك مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية الأستاذ عبدالله بن زرعة، في اجتماع الطاولة المستديرة حول آفاق الاقتصاد الإقليمي، واجتماع الطاولة المستديرة بعنوان: "حوار القيادة حول تنمية القدرات في أفريقيا"، كما شارك وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية الأستاذ خالد باوزير في اجتماع الطاولة المستديرة حول الديون السيادية العالمية.

ويعكس ختام مشاركة المملكة في اجتماعات الربيع للعام 2026م استمرار دورها كشريك موثوق في دعم استقرار الاقتصاد العالمي، وإسهامها في تطوير منظومة الحوكمة المالية الدولية، بما يعزز قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات ويواكب تحولاته.

وزيـر المالية يرأس وفد المملكة

في الاجتماعـــات السنويـــة المشتركة للهيئات المالية العربية

ترأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وفد المملكة العربية السعودية المشارك عبر الاتصال المرئي في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية للعام 2026م، بمشاركة محافظين وممثلين عن الدول الأعضاء؛ لمناقشة أبرز التطورات الاقتصادية والمالية، وسبل تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات التنموية والاستثمارية.

وضم الوفد السعودي معالي نائب وزير المالية الأستاذ عبدالمحسن الخلف، ومساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية المهندس عبدالله بن زرعة، ومساعد محافظ البنك المركزي السعودي للشؤون التنفيذية عبدالإله الدحيم، ووكيل العلاقات الدولية بوزارة المالية خالد باوزير، إضافة إلى عدد من المختصين من وزارة المالية والبنك المركزي.

وشملت الاجتماعات مشاركة عدد من الهيئات المالية العربية، وهي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق بادر.

وخلال الاجتماعات، أكد معالي الجدعان أهمية الدور الذي تضطلع به هذه الهيئات في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية، مشيراً إلى ضرورة مواصلة تطوير الأدوات التمويلية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز التكامل بين الهيئات المالية بما يسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وأشار معاليه إلى أهمية الحوكمة والشفافية، ورفع كفاءة إدارة الموارد، وربط المبادرات التمويلية بالأثر التنموي المباشر، إلى جانب دعم الابتكار في المنتجات المالية، وتوسيع نطاق الاستفادة منها، بما يعزز النمو الاقتصادي ويخدم مصالح الدول الأعضاء.

ونوّه معالي وزير المالية بما تحقق من تقدم في أداء عدد من هذه الهيئات، داعيًا إلى البناء على هذه المكتسبات، وتعزيز التنسيق المشترك، وتبادل الخبرات، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً واستدامة على مستوى المنطقة العربية.



وزير المالية يختتم مشاركته

في منتدى صندوق "أوبك" للتنميـــــة 2026م

اختتم معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان مشاركته في منتدى صندوق "أوبك" للتنمية، والاجتماع السابع والأربعين للمجلس الوزاري للصندوق، المنعقدين خلال الفترة 8 - 9 محرم 1448هـ الموافق 23 - 24 يونيو 2026م في العاصمة النمساوية فيينا، تحت شعار "تحول يمكّن الغد"، والذي يهدف لمناقشة سبل تعزيز الاستجابة للتحديات العالمية بحضور ومشاركة القادة والوزراء ورؤساء مؤسسات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف.

وفي كلمته الافتتاحية أكد معالي الجدعان أن التحدي التنموي اليوم لم يعد يقتصر على تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح يتمثل في بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات العالمية، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وتحسين جاهزية الدول للتعامل مع المخاطر المتزايدة.

وأضاف أنهُ لا يمكن لأي دولة مواجهة التحديات العالمية بمفردها، موضحًا أن مؤسسات تمويل التنمية بما في ذلك صندوق أوبك للتنمية، تؤدي دورًا حيويًا في تعبئة الموارد، وتبادل المعرفة، ودعم الابتكار لمساعدتها على مواجهة تلك التحديات.

وأوضح أن التنمية المستدامة تتحقق عندما تنطلق الحلول من أولويات الدول نفسها، ولذلك ينبغي أن ترتكز إستراتيجيات التمويل التنموي على شراكات عميقة مع الدول المستفيدة، بما يضمن توافق الاستثمارات مع خططها الوطنية وأهدافها طويلة المدى، مضيفًا أنه من المهم لمؤسسات تمويل التنمية توسيع نطاق المشاركة الفعالة مع الدول الشريكة لضمان توافق إستراتيجيات تمويلها بالكامل مع الأولويات الوطنية للدول المستفيدة.

كما شارك معالي الوزير في الاجتماع السابع والأربعين لمجلس وزراء صندوق "أوبك" للتنمية الدولية، الذي يجتمع بصفته الجهاز الأعلى لصندوق "أوبك" سنويًا للموافقة على البيانات المالية المدققة للصندوق والتقارير السنوية عن أنشطة الصندوق وأي بند آخر تقدمه الإدارة، وتعقد الدورات السنوية للمجلس في مقر الصندوق أو في أي مكان آخر يقرره المجلس.

المملكة تحقق المركز الثاني عالمياً

في جاذبية أسواق مراكز البيانات

حققت المملكة العربية السعودية المركز الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أكثر الأسواق جاذبية لمراكز البيانات، في إنجاز يعكس تنامي مكانتها في البنية التحتية الرقمية، وتسارع نموها في سوق بات من أكثر الأسواق ارتباطًا بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

وأظهر تحليل لبلومبيرغ، أن المملكة جاءت ثانيًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أفضل الأسواق العالمية في جاذبية مراكز البيانات، كما بينت التحليلات أن توافر الطاقة وتمكين الأراضي يشكلان معًا 58% من جاذبية السوق لمشاريع مراكز البيانات، في وقت رُصد فيه 22.8 جيجاواط من السعات الجديدة الجاري بناؤها عالميًا والمتوقع دخولها الخدمة خلال السنوات الثلاث المقبلة، ما يرفع قيمة الأسواق القادرة على استيعاب هذا النمو بوتيرة سريعة وفعالة.

ويأتي هذا التقدم امتدادًا للتوسع المتسارع الذي يشهده قطاع مراكز البيانات في المملكة، إذ ارتفعت السعة من 68 ميجاوات في العام 2021م إلى 440 ميجاوات في العام 2025م، بزيادة بلغت 6 أضعاف خلال أربع سنوات، بما يعكس تسارع نمو البنية التحتية الرقمية وتعاظم جاذبية السوق السعودي في هذا القطاع الحيوي.

وواصل القطاع نموه خلال الربع الأول من العام 2026م، لترتفع السعة إلى 467 ميجاوات، بنسبة نمو تجاوزت 6% منذ بداية العام، في مؤشر على استمرار التوسع في سوق بات يمثل أحد المحركات الرئيسة للبنية التحتية الرقمية والاقتصاد المعتمد على البيانات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وتضم المملكة اليوم أكثر من 60 مركز بيانات موزعة على مناطق متعددة؛ مما يعكس اتساع السوق وتنامي بنيته التشغيلية وقدرته على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية والحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويعزز هذا النمو ما تمتلكه المملكة من عمق جغرافي يمنح المطورين والمشغلين مرونة أعلى في توزيع المواقع والتوسع المرحلي، إلى جانب موقعها الإستراتيجي الرابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بما يتيح الوصول إلى أسواق واسعة من نقطة ارتكاز واحدة.

وقال قائد مكتب تمكين الذكاء الاصطناعي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس بسام البسام: "إن هذا يعكس تنامي مكانة المملكة في قطاع مراكز البيانات، ويؤكد أن ما تحقق في البنية الرقمية، وتوافر الطاقة، وسرعة التطوير، والجاهزية التشغيلية، جعل السعودية من أكثر الأسواق قدرة على استقطاب الاستثمارات النوعية في هذا القطاع".

وأكد أن هذا التقدم يعزز ثقة المستثمرين العالميين في السوق السعودي، ويدعم تموضع المملكة مركزًا عالميًا للبنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ويكتسب هذا التقدم بُعدًا إضافيًا مع تصدر المملكة دول العالم في إطار الجاهزية الرقمية 2025، بعد أن سجلت 94 نقطة من أصل 100 في فئة "مرتفع جدًا"، متقدمة على فنلندا وألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج وفرنسا، ويعكس هذا الإنجاز نضج البيئة التنظيمية والحوكمة الرقمية وكفاءة البنية المؤسسية، وهي عناصر تكتسب أهمية متزايدة في قطاع يعتمد على وضوح الأطر التنظيمية، وموثوقية البيئة التشغيلية، وسرعة التنفيذ.

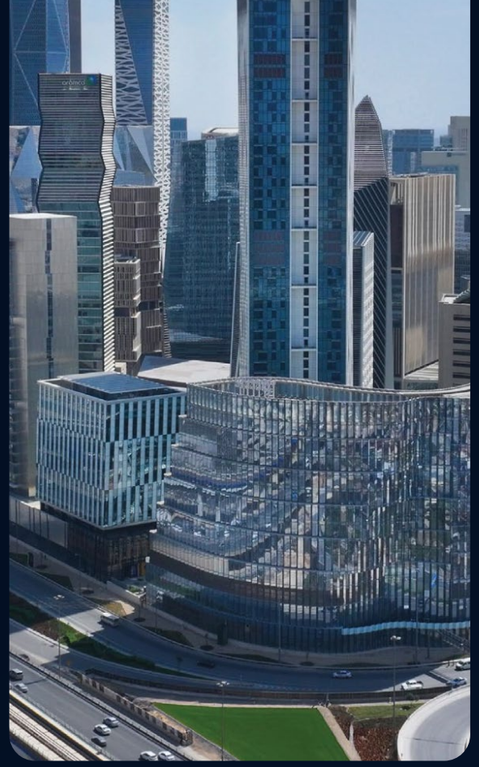
كما تدعم هذه المكانة منظومة رقمية متقدمة، تشمل نسبة انتشار للإنترنت تبلغ 99%، وشبكات ألياف ضوئية تصل إلى 5.8 ملايين منزل، وسوق تقنية تجاوز 199 مليار ريال في العام 2025م ، إلى جانب نمو حركة الإنترنت المحلية عبر مقسم الإنترنت السعودي إلى أكثر من 2.462 تيرابت في الثانية خلال العام نفسه، وهو ما يرفع من جاهزية البيئة الرقمية المحيطة بمشاريع مراكز البيانات ويعزز موثوقية تشغيلها.

ويؤكد هذا المنجز أن المملكة لا تواكب فقط الطلب المتزايد على البنية التحتية الرقمية، بل تتقدم أيضًا في سباق بناء المقومات التي تحتاجها المرحلة المقبلة من الاقتصاد الرقمي، ومع تصاعد الضغط العالمي على الطاقة والأراضي في الأسواق التقليدية، تبرز السعودية اليوم بوصفها وجهة تجمع بين السعة والجاهزية والمرونة والقدرة على التوسع، بما يعزز مكانتها بوصفها مركزًا عالمياً صاعداً في سباق مراكز البيانات.

رؤية السعودية 2030 تدخل مرحلتها الثالثة والأخيرة

إنجازات تتسارع نحو تحقيق المستهدفات ونتـائج تتجـاوز التوقعـات

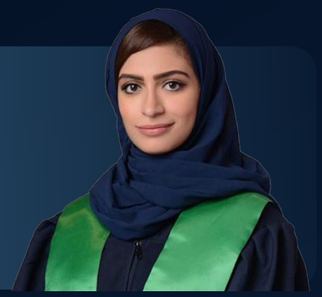




وهي تدخل مرحلتها الثالثة والأخيرة، تمضي "رؤية السعودية 2030" نحو ترسيخ نموذج تنموي شامل، انبثق من إدراك عميق لمكامن القوة الإستراتيجية للمملكة؛ بصفتها عمقاً للعالمين العربي والإسلامي، ومركزاً لوجستياً يربط القارات الثلاث وتمر عبره أكثر المعابر المائية حيوية، فضلاً عن قدراتها الاستثمارية الواعدة.

وقد تدرجت مسيرة الرؤية في صناعة القيمة التنموية على مختلف الأصعدة؛ إذ ركزت مرحلتها الأولى على الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وتأسيس البرامج التنفيذية، في حين شهدت المرحلة الثانية توسيع نطاق التحول عبر إطلاق الإستراتيجيات الوطنية للقطاعات والمناطق، مما سرّع وتيرة الإنجازات الكبرى على الأرض.

وبينما تدلف رؤية السعودية 2030 إلى محطتها الثالثة والأخيرة لتجني ثمار تحولٍ هيكلي غير مسبوق، نطالع في السطور التالية قراءات وتحليلات نخبة من الخبراء الاقتصاديين حول قصة هذا النجاح المتسارع، وكيف تحولت الرؤية من خطط تشغيلية ومبادرات قطاعية إلى واقع ملموس يعيد صياغة المستقبل التنموي للمملكة.



> "الدكتورة دينا قبوري: المرحلة المقبلة ستشـهد توسعاً أكبر في القطاعات ذات القيمة المضافة العاليـة، بمـا يدعم تنويـع القاعـدة الاقتصادية ويعزز مصادر النمو المسـتدام"

تحـول نوعـي فـي مسـار التنمية

الدكتـورة دينـا قبوري رئيسـة قسـم العلـوم الماليـة والمصرفيـة بجامعة الإمـام عبدالرحمـن بـن فيصـل، تـرى أن المرحلـة الثالثـة والأخيـرة من رؤية السـعودية 2030 تمثـل نقطة تحول نوعيـة فـي مسـار التنميـة الوطنيـة، تنتقـل خلالهـا المملكـة مـن "إدارة المبـادرات" إلـى "إدارة الأثـر"، ومـن التركيـز علـى التنفيـذ إلـى قيـاس القيمـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المستدامة.

وأوضحـت أن معيـار النجـاح ليـس بعدد المشـروعات، بل بمـدى أثرها فـي جـودة الحيـاة، والإنتاجيـة، والاسـتدامة الماليـة. وتسـتهدف هـذه المرحلـة تعظيـم الأثـر فـي تفاصيل الحيـاة اليوميـة عبر وظائف نوعية، وتحـول رقمي شـامل، وبيئة حضريـة متطـورة، بالاعتمـاد علـى قطاعـات واعـدة كالـذكاء الاصطناعي، والصناعـات المتقدمة، والطاقـة المتجـددة، والتقنيـات الحيوية.

وتوقعـت قبـوري توسـعاً أكبـر في هـذه القطاعـات الحيوية بمـا يدعم تنويـع الاقتصـاد والنمـو المسـتدام. مؤكـدة أن تجاوز مسـتهدفات بعض القطاعـات قبـل موعدهـا يعكـس تحـولاً جوهريـاً فـي فلسـفة الإدارة؛ باتـت معـه المملكـة نموذجـاً مرنـاً يركـز علـى الحوكمـة، وضبـط الأداء، والمسـاءلة، ممـا رفع كفـاءة الموارد ومنع الازدواجية.

وضـــوح الأهـــداف الإستراتيجية

وأشـارت قبـوري إلـى أن وضـوح الأهـداف الإسـتراتيجية وربطهـا بمؤشـرات أداء وحوكمـة صارمـة

متمم، العدد الثالث عشر، أكتوبـــر 2026م

ومساءلة مستمرة، أسهم في رفع كفاءة الموارد وتسريع الإنجاز. كما أدى التحول الرقمي دوراً محورياً في تبسيط الإجراءات، وتحسين الخدمات، ودعم القرارات المبنية على البيانات، مما مكّن قطاعات عدة من تحقيق نتائج فاقت التوقعات.

وحول دلالات تسارع الإنجازات، رأت أن أهميتها تكمن في تأكيد نضج المنظومة المؤسسية وقدرتها على إدارة التحول الاقتصادي بكفاءة عالية. وتوضح أن هذه النتائج تعكس انتقال الاقتصاد السعودي من الاعتماد على المزايا الطبيعية إلى بناء مزايا تنافسية قائمة على الابتكار والاستثمار والتقنية، مما يعزز مرونته في مواجهة المتغيرات العالمية.

كما أن تطور نموذج الإدارة الحكومية، القائم على استباق التحديات وتوظيف البيانات والتحول الرقمي والتكامل بين الجهات، أسهم في رفع كفاءة التنفيذ وتسريع اتخاذ القرار، وهو ما عزز ثقة المستثمرين والأسواق في الاقتصاد السعودي ورفع جاذبية بيئة الأعمال.

التحول الوطني ثقافة مؤسسية

وفيما يتعلق بما بعد 2030، تؤكد قبوري أن التحول الوطني سيتحول إلى ثقافة مؤسسية راسخة ونهج تنموي دائم، وليس مجرد برنامج زمني محدد. وتتوقع أن تركز المرحلة المقبلة على تعميق اقتصاد المعرفة، وتوسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والطاقة النظيفة، مع تعاظم مساهمة القطاعات غير النفطية.



> "الأستاذ خالد الزايدي: المرحلة الثالثة هي مرحلة الحصاد، وترسيخ المكتسبات، وتحويل الإنجازات من مبادرات وبرامج إلى واقع مؤسسي مستدام"

الحصاد وترسيخ المكتسبات

رأى المحلل الاقتصادي الأستاذ خالد الزايدي أن قراءة المرحلة الثالثة والأخيرة من رؤية السعودية 2030 لا ينبغي أن تكون قراءة تقليدية لمجموعة مستهدفات زمنية تنتهي في 2030، بل قراءة لمرحلة نضج اقتصادي وإداري وتنموي. فالمرحلتان السابقتان كانتا أقرب إلى مرحلة التأسيس وإعادة هيكلة الأولويات، ثم مرحلة تسريع التنفيذ وبناء الممكنات.

أما المرحلة الثالثة فيصفها بمرحلة الحصاد، وترسيخ المكتسبات، وتحويل الإنجازات من مبادرات وبرامج إلى واقع مؤسسي مستدام، التي تركز على جودة الأثر، وكفاءة الإنفاق، ورفع مساهمة القطاعات الواعدة في الناتج المحلي، وتعميق دور القطاع الخاص، وتحويل المملكة إلى مركز اقتصادي واستثماري وسياحي وتقني مؤثر.

وأشار إلى أن هذا التحول مهم؛ لأن الرؤية في بداياتها كانت تُقاس بحجم الطموح، أما اليوم فتُقاس بحجم التنفيذ، وبمدى قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل، وجذب استثمارات، وخلق قطاعات جديدة أقل ارتباطًا بدورات النفط.

وأضافت أن استدامة المكتسبات تتطلب مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير التعليم والابتكار، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وكفاءة الإنفاق، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص. كما تؤكد على أهمية ترسيخ الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتعزيز الاستدامة البيئية عبر الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، والاستخدام الكفؤ للموارد.

واختتمت الدكتورة دينا قبوري تعليقها لمجلة "متمم"، بالتأكيد على أن نجاح المملكة بعد العام 2030 سيقاس بقدرتها على تحويل الإنجازات الحالية إلى مؤسسات وسياسات وثقافة عمل مستدامة، قادرة على إنتاج التنمية بصورة مستمرة وتعزيز تنافسية الاقتصاد ورفع جودة الحياة للأجيال القادمة.

وجذب استثمارات، وخلق قطاعات جديدة أقل ارتباطًا بدورات النفط.

وأوضح أن بعض القطاعات تجاوزت مستهدفاتها بفضل ثلاثة عوامل: وضوح الاتجاه الإستراتيجي، سرعة الإصلاحات التنظيمية، والاستثمار الحكومي المحفّز للقطاع الخاص. ويعد قطاع السياحة نموذجاً بارزاً؛ إذ تحوّل من نشاط محدود نسبياً، إلى صناعة اقتصادية متكاملة تقود الضيافة، والنقل، والترفيه، والفعاليات، والمشاريع الكبرى.

وواصل توضيحه بأن قطاع التقنية والخدمات الرقمية، كذلك، استفاد من البنية التحتية الرقمية، وانتشار الخدمات الحكومية الإلكترونية، ونمو المدفوعات الرقمية، وتوسع الشركات الناشئة. أما سوق العمل فشهد تحولاً نوعياً من خلال ارتفاع مشاركة المرأة، وانخفاض البطالة، وزيادة السعوديين العاملين في القطاع الخاص.

إنجازات تتجاوز الأرقام

وأكد الزايدي أن دلالات تسارع الإنجازات تتجاوز الأرقام، فهي تعكس وجود جهاز حكومي أكثر قدرة على التنسيق، وقياس الأداء، وتصحيح المسار. في السابق، كانت كثير من الخطط التنموية تُقاس بحجم الاعتمادات المالية، أما اليوم فأصبحت تُقاس بالمؤشرات، والمخرجات، والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

ويضيف أن هذا بحد ذاته يُعد تحولاً إدارياً عميقاً. كما أن تجاوز بعض المستهدفات قبل 2030 يعني أن المملكة لم تعد تعمل بمنطق الخطة الثابتة، بل بمنطق الإدارة المرنة التي تراجع المستهدفات وترفع سقف الطموح متى ما تحققت النتائج مبكراً.

ورأى أن أبرز تحولات الرؤية تتمثل في تنويع الاقتصاد وتقليل الارتباط بالنفط، من خلال نجاح الاقتصاد السعودي في بناء مصادر نمو موازية ومستقلة -كالسياحة، واللوجستيات، والتقنية، والطاقة المتجددة-. ولم يعد القطاع غير النفطي تابعاً للإنفاق الحكومي، بل صار محركاً رئيسياً يعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

وبيّن أن الرؤية أحدثت تحولاً شاملاً في أربعة محاور رئيسية: الاستثمار، بجعل المملكة سوقاً جاذبة عبر الإصلاحات التشريعية والمشاريع الكبرى وصندوق الاستثمارات العامة؛ والسياحة، بتحويلها إلى وجهة عالمية (دينية، وترفيهية، وثقافية)؛ والتقنية، بدمج التحول الرقمي في الخدمات الحكومية والحيوية؛ وجودة الحياة، بتعزيز الفعاليات والترفيه والمساحات العامة لرفع جاذبية المدن للعيش والعمل.

دور محـــوري للقطـاع الخاص

وحول دور القطاع الخاص، قال إنه كان محورياً، لكنه ما زال في مرحلة انتقالية، فبعد أن فتحت الدولة الفرص، وأطلقت المشاريع، وحسّنت الأنظمة، ورفعت حجم الطلب، يصبح التحدي القادم هو أن يتحول القطاع الخاص من منفذ للمشاريع إلى شريك منتج للمبادرات، ومصدر للابتكار، ومولّد للوظائف النوعية.

ويواصل تعليقه منوهاً بأن تمكين القطاع الخاص لا يعني فقط زيادة مساهمته في الناتج المحلي، بل يعني أن يكون أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على التصدير، وأكثر جرأة في الاستثمار، وأقل اعتماداً على الإنفاق الحكومي المباشر.

وأكد الزايدي بأن رؤية السعودية 2030 عززت مكانة المملكة إقليمياً وعالمياً كدولة تقود التحول وتسهم في صياغة اتجاهاته إقليمياً وعالمياً. وحول توقعاته لما بعد العام 2030، يشير إلى أن الاختبار الحقيقي سيكون لاستدامة المكتسبات التي حققتها الرؤية.

واختتم بأن استضافة الفعاليات الكبرى، واستقطاب الاستثمارات والشركات، وتعزيز الحضور في ملفات الطاقة والمناخ والرياضة والسياحة والتقنية، أسهمت في ترسيخ دور المملكة لاعباً محورياً في المنطقة، فيما عزز وضوح الرؤية ثقة المستثمرين والجهات الدولية باستقرار الاقتصاد السعودي وتوجهاته المستقبلية.

تقاريـــر

برنامـــج التحـــول الوطني 2025م

من بناء الممكنات إلى تعظيـم الأثـــر

> "المبادرات الرقمية الحكومية وفرت أكثر من 9 مليارات ريال، مما يؤكد أن الاستثمار التقني بدأ يحقق عائداً استثمارياً ملموساً"



الدكتور حسان الألمعي

أستـــاذ المالية المســـاعد بجامعة الأميـر سـطام بـن عبدالعزيـز

تزامنـاً مع مرور عشـرة أعـوام علـى إطلاق رؤية السـعودية 2030، أصدر برنامـج التحـول الوطنـي، أحد أكبـر برامج تحقيـق الرؤية، تقريره السـنوي للعـام 2025م تحـت شـعار "أنجزنـا ومكملين"، مسـتعرضاً أبـرز التحولات والنتائـج التـي تحققـت فـي القطاعيـن الحكومـي والخـاص. ومبـرزاً سلسـلة مـن الإنجـازات النوعيـة التـي عـززت مكانـة المملكـة إقليميـاً وعالميـاً.

وكشـف التقريـر عـن مرحلـة جديـدة مـن النضـج التنمـوي انتقلـت فيهـا المملكـة مـن بناء الممكنات والإصلاحـات الهيكلية إلـى تعظيم الأثـر وتحقيـق نتائج ملموسـة. ويتولى البرنامج تنفيذ 34 هدفـاً إسـتراتيجياً مـن أصـل 96 هدفـاً للرؤيـة، بمشـاركة 7 وزارات رئيسـة وأكثـر من 50 جهة حكوميـة وشـبه حكوميـة، عبـر 313 مبادرة نشـطة و78 مؤشـراً إسـتراتيجياً.

وفيمـا يلـي، نسـتعرض تعليقات نخبـة مـن الخبـراء الاقتصادييـن؛ بمشـاركة رئيـس قسـم التمويـل والاسـتثمار بكليـة الأعمـال بجامعـة الجـوف، الدكتـور محمـد الحميـزي وأسـتاذ المالية المسـاعد بجامعـة الأمير سـطام بـن عبدالعزيـز، الدكتـور حسـان الألمعـي، اللذيـن يتحدثـان بالتحليـل حول أبرز مخرجات التقرير السـنوي لبرنامج التحول الوطني للعـام 2025م.

اتســاع قــاعدة ريادة الأعمـال

أكـد رئيـس قسـم التمويـل والاسـتثمار بكليـة الأعمـال جامعـة الجـوف، الدكتـور محمـد الحميـزي، أن آثـار إصلاحـات السـنوات الماضيـة، انعكـس فـي نتائـج اقتصاديـة وتنموية ملموسـة، بما يجسـد الانتقـال مـن بنـاء الممكنـات إلـى تعظيم الأثـر. ومـن أبرزها اتسـاع قاعـدة ريـادة الأعمـال حتى قاربت المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة 1.7 مليـون منشـأة.

كما تجـاوزت المملكة عدداً من مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030 قبـل موعدهـا، ومنهـا اسـتقطاب المقـرات الإقليمية للشـركات العالميـة، ما يعكس أثـر الإصلاحـات فـي الأنظمـة وبيئة الأعمـال وتمكين القطاع الخـاص. وتتمثـل الأولويـة فـي المرحلـة المقبلـة فـي المحافظـة علـى هـذا الزخـم وتحويلـه إلـى نمـو اقتصـادي أكثـر اسـتدامة وتنوعـاً.

وأشـار الحميـزي إلـى أن الأثـر الاقتصـادي لتقـدم المملكـة في مؤشـرات التحـول الرقمي، ونضـج البيانـات، والـذكاء الاصطناعـي، يظهـر جليـاً فـي رفـع كفـاءة الإنفاق وتحسـين بيئـة الأعمـال؛ فقـد وفـرت المبـادرات الرقميـة الحكوميـة أكثـر مـن 9 مليـارات ريـال، مما يؤكـد أن الاسـتثمار التقنـي بـدأ يحقـق عائـداً اسـتثمارياً ملموسـاً.

وأبرز التوسـع النوعـي لمنصات مثل "توكلنا"، التـي باتت تقدم أكثر مـن 1300 خدمـة، كعامل رئيسـي فـي تسـريع إنجـاز المعـاملات وتقليـل تكلفتهـا، بالتـوازي مـع تعزيـز جاذبيـة المملكة للاسـتثمارات النوعية ودعـم نمـو أنشـطة اقتصادية واعـدة تسـهم فـي تنويـع مصـادر الدخل وتعزيز تنافسـية الاقتصـاد الوطنـي.

تقاريـــر

اقتصـــاد سعـــودي أكثـــر مرونـــة



"برنامج التحول الوطني أسس لاقتصاد سعودي أكثر مرونة، وأكثر جاذبية للاستثمار، وأكثر قدرة على المنافسة وصناعة فرص المستقبل"



الدكتور حسان الألمعي

أستـاذ الماليـة المسـاعد بجامعـة الأميـر سـطام بـن عبدالعزيـز

أكـد أسـتاذ الماليـة المسـاعد بجامعـة الأمير سـطام بـن عبدالعزيـز، الدكتور حسـان الألمعـي، أن برنامـج التحـول الوطنـي أسـس لاقتصاد سـعودي أكثر مرونـة، وأكثـر جاذبيـة للاسـتثمار، وأكثر قدرة علـى المنافسـة وصناعة فرص المسـتقبل، وأن البرنامـج كشـف عـن تحـولات هيكليـة عميقـة شـهدها الاقتصـاد السـعودي خلال العقـد الماضـي.

وأضـاف لمجلـة "متمـم" أن تقريـر البرنامـج للعـام 2025م يعكـس انتقـال المملكـة خلال عقـد مـن الزمـن من مرحلة بنـاء الممكنات إلى مرحلـة تعظيـم الأثـر، عبـر إصلاحات ناضجـة فـي بيئـة الأعمـال والتحول الرقمـي وتمكيـن القطـاع الخـاص وجـذب الاسـتثمارات، بمـا انعكـس بصـورة مباشـرة علـى تنافسـية الاقتصـاد السـعودي وتنويـع محـركات نمـوه.

وبيّـن أن مـن أبـرز التحـولات الهيكليـة تحسـين البيئة التشـريعية والتنظيميـة، وتسـهيل إجـراءات الاسـتثمار، وتوسـيع الفـرص الاسـتثمارية، إلـى جانـب نمـو المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة وريادة الأعمال، فيما أسـهم التحول الرقمـي فـي رفـع كفـاءة الخدمات الحكوميـة وخفض تكاليف ممارسـة الأعمـال، وتعزيـز دور الاقتصـاد الرقمـي كمحـرك رئيـس للنمـو.

وأشـار إلـى أن البرنامـج أسـهم في تعزيـز القطاعـات غيـر النفطيـة وتحفيـز الاسـتثمارات فـي مجـالات واعـدة، مثـل التقنيـة والسـياحة والصناعـة والخدمـات الرقميـة واللوجسـتية، حتـى أصبـح التنويـع الاقتصادي واقعاً ملموسـاً تجسده مؤشـرات الاسـتثمار، ونمـو القطاع الخـاص، وتقـدم المملكـة فـي مؤشـرات التنافسـية العالميـة.

جـــودة الخدمـــات والتنافسـية الاقتصاديـة

وفيمـا يتعلـق بالانتقـال مـن مرحلة "بنـاء الممكنات" إلى مرحلة "تعظيم الأثـر"، أوضـح الألمعي أن السـنوات الأولـى للرؤيـة ركـزت على تأسـيس البنيـة التنظيميـة والتشريعيـة والرقميـة، بينمـا أصبحـت الأولويـة اليـوم لقيـاس نتائجهـا علـى أرض الواقـع، وانعـكاس هـذه الممكنات علـى النمـو والاسـتثمار وجـودة الخدمـات والتنافسـية الاقتصاديـة.

ونـوه بـأن مؤشـرات التقرير تؤكـد نجـاح المرحلـة بارتفـاع تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، ونمـو تكويـن رأس المـال الثابـت للقطـاع الخـاص غيـر النفطـي، وتحسـن رضا المسـتثمرين، وزيـادة السـجلات الاسـتثمارية، إضافـة إلـى تقـدم المملكة في مؤشـرات الحكومـة الرقميـة والتنـافسية العالميـة، التـي هـي مؤشـرات واضحـة علـى النجـاح.

وأضـاف أن نمـو المنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وتوسـع الاقتصـاد الرقمـي، وزيـادة مشـاركة القطـاع الخـاص، تؤكـد تحـول الإصلاحـات إلـى نتائـج ملموسـة، موضحـاً أن مرحلـة "تعظيـم الأثر" تعنـي قياس النجـاح بمـا تحققـه المبـادرات مـن كفـاءة اقتصاديـة وتنويـع وجاذبيـة استثمارية وفرص تنموية مستدامة، لا بعـدد المبـادرات فحسـب.

تمكيـن المـرأة والكفاءات الوطنية

وعلى صعيد التنمية البشـرية، وصف الألمعي ما تحقق في تمكين المرأة والكفـاءات الوطنيـة بأنـه أحـد أبـرز التحـولات الاقتصاديـة والاجتماعية خلال عقد الرؤيـة، موضحاً أن تمكين المـرأة تجـاوز البعـد الاجتماعـي ليصبـح رافـداً مهماً لرفع المشـاركة الاقتصـادية، وزيـادة الإنتاجيـة، وتوسـيع قاعـدة الكفـاءات الوطنية فـي سـوق العمل.

ولفـت إلـى أن نتائـج البرنامـج تؤكد النجـاح فـي معالجـة الممكنـات الأساسـية، مـن خلال دعـم تنقـل المـرأة العاملـة، وتوفيـر خدمـات رعايـة الأطفـال، وتطويـر أنمـاط العمـل الحديثـة، وإطلاق برامـج تدريـب مرتبطـة باحتياجات السـوق، ممـا أسـهم فـي رفـع مشـاركة المـرأة وتعزيز حضورهـا في المواقع القياديـة، وزيادة فـرص العمل المرن والعمـل عـن بُعـد.

وأضـاف أن هـذه النتائـج تعكـس انتقال سـوق العمل السـعودي إلى نموذج أكثر شـمولاً ومرونة، يستثمر فـي طاقـات المجتمـع بأكملـه، ويمنـح الكفـاءات الوطنيـة فرصـاً أوسـع للمشـاركة والإنتـاج. ويمكن القـول إن تمكيـن المـرأة والكفاءات الوطنيـة لـم يعـد مجرد مسـتهدف ضمـن الرؤية، بل أصبـح أحد محركات النمـو والتنويـع الاقتصـادي فـي المملكـة.

النمو المتسـارع للاستثمار الأجنبي

وواصـل الدكتـور الألمعـي بقولـه إن أرقـام التقريـر السـنوي (2025م) لبرنامـج التحـول الوطنـي تؤكـد أن النمـو المتسـارع للاسـتثمار الأجنبي والمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة، إلـى جانـب النجاحـات التـي حققتها الأسـر المنتجـة، يشـير إلـى أن هذه المحـاور الثلاثة تمثـل قاعدة مهمة لنمـو اقتصـادي أكثـر اسـتدامة وشـمولاً خلال السـنوات المقبلـة.

موضحـاً أن الاسـتثمارات الأجنبيـة تسـهم في نقـل المعرفـة والتقنية وتعزيز تنافسـية القطاعات المحلية، بينمـا تـؤدي المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة دوراً محوريـاً في خلق الوظائـف وتنويـع مصـادر الدخل وتحفيـز الابتكار. أما الأسـر المنتجة، فتعكـس اتسـاع قاعدة المشـاركة الاقتصـادية وتحويـل المهـارات والمشروعات الصغيـرة إلى قيمـة اقتصادية حقيقيـة.

وفـي جانـب التحـول الرقمـي والابتـكار، رأى الألمعـي أن تصـدّر المملكـة للعديـد مـن المؤشـرات العالميـة فـي مجـالات الحكومـة الرقميـة ونضـج البيانـات والـذكاء الاصطناعـي والابتـكار يحمـل آثـاراً اقتصاديـة بعيـدة المـدى، إذ أصبحـت التقنيـة تمثـل بنيـة تحتية جديـدة للنمـو، تسـهم فـي رفـع الكفـاءة والإنتاجية وتحسـين جودة الخدمـات والقـرارات الاقتصاديـة.

واستشـهد بـأن التقدم فـي الذكاء الاصطناعـي والابتـكار يفتح المجال لنمـو قطاعـات جديـدة قائمة على التقنيـة، مثـل الخدمـات الرقميـة، والتجـارة الإلكترونيـة، والتقنيـات الماليـة، والحلول الذكية في الصحة والنقـل والطاقـة. وهذا يعـزز تنويع الاقتصـاد ويرفع تنافسـيته عالمياً، ويخلق فرص عمـل نوعية، ويجذب الاسـتثمـارات والشركـات التقنية العالمية.

وخلـص الألمعـي إلـى أن برنامـج التحـول الوطني نجح خلال عقد من الزمـن في بنـاء اقتصاد أكثـر مرونة وتنوعـاً وجاذبية للاسـتثمار، وأن ما تحقـق مـن إصلاحـات وممكنـات بـدأ ينعكـس بصورة ملموسـة على مؤشـرات النمـو والتنمية، بما يؤسـس لمرحلة جديـدة يكون فيها الاقتصـاد السـعودي أكثـر اعتماداً علـى المعرفـة والابتـكار والكفـاءة والاسـتدامة.

متمم، العدد الثالث عشر، أكتوبر 2026م

تحقيق

منجزات رقمية

تعزز موقع المملكة عالمياً

الرياض تتقدم في مؤشر المدن الذكية 2026م

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً رقمياً متسارعاً عزّز حضورها العالمي في مؤشرات الاقتصاد الرقمي والمدن الذكية، ووضعها في صدارة المشهد الرقمي العالمي. مدعوماً باستثمارات تقنية متنامية، وتوسع في الخدمات الحكومية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات، ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي هذا السياق، برزت العاصمة الرياض كواحدة من أسرع المدن تطوراً في مؤشرات المدن الذكية عالمياً، بعد أن تقدمت إلى المرتبة الـ24 عالمياً والخامسة بين عواصم دول مجموعة العشرين في مؤشر المدن الذكية (IMD) للعام 2026م، من بين 148 مدينة حول العالم، مسجلة أفضل تصنيف تحققه منذ إدراجها في المؤشر عام 2019م.

ولم يقتصر التقدم السعودي الذكي على الرياض وحدها، إذ سجّلت ثماني مدن سعودية حضوراً لافتاً في مؤشر IMD العالمي للمدن الذكية للعام 2026م، فحصلت حائل على المرتبة 33، ومكة المكرمة المرتبة 50، وجدة المرتبة 55، والخبر المرتبة 64، والمدينة المنورة المرتبة 67، والعُلا المرتبة 85، وحفر الباطن المرتبة 100 عالمياً.

وفي ظل هذا التقدم اللافت، يستعرض هذا التحقيق قراءة الخبراء والمختصين لتقدم الرياض في المؤشر العالمي للمدن الذكية، باعتبار قراءتهم نافذة لفهم الدلالات الأعمق لهذه الإنجازات، وما تعكسه من نضج في مسيرة التحول الرقمي والتنمية الحضرية بالمملكة، وتأكيد أن هذا التقدم هو ثمرة من ثمار مستهدفات رؤية السعودية 2030.



مؤشر اقتصادي وإستراتيجي

رأى أستاذ العمارة المساعد بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، الدكتور هشام القاسم، أن مفهوم المدن الذكية تجاوز كونه مصطلحاً تقنياً مرتبطاً بالرقمنة والتطبيقات الذكية، ليصبح مؤشراً اقتصادياً وإستراتيجياً يعكس جاهزية المدن للمستقبل وقدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد.

وأكد أن المدن في القرن الحادي والعشرين لم تعد تتنافس على أساس المساحة العمرانية أو حجم المشروعات وعدد السكان فحسب، بل على مستوى أكثر تأثيراً، وهو ما يُعرف بـ"الذكاء الحضري"، الذي يقاس بقدرة المدينة على إدارة البيانات وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات ورفع الإنتاجية وتعزيز جودة الحياة.

وأشار إلى أن ما تشهده الرياض من تحولٍ وتقدمٍ متسارع نحو نموذج المدينة الذكية، مدعوماً باستثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات الذكية، لم يعد مجرد تطوير حضري، بل أصبح ركيزة أساسية في بناء اقتصاد رقمي متنوع ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.



ما تشهده الرياض لم يعد مجرد تطوير حضري، بل أصبح ركيزة أساسية في بناء اقتصاد رقمي متنوع ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030

الدكتور هشام القاسم
أستاذ العمارة المساعد بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود،

تحسين جودة الحياة

وأكد القاسم في تعليقه لـ"متمم" أن تقدم الرياض في المؤشرات العالمية للمدن الذكية، يعد مؤشراً على نجاح المدينة في توظيف التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة ورفع كفاءة الخدمات الحكومية والاقتصادية، إذ لا تقيس هذه المؤشرات حجم التقنية المستخدمة فقط، بل تقيس مدى استفادة السكان والشركات منها.

وأضاف أن تقدم الرياض في مؤشرات المدن الذكية العالمية، يشير أيضاً إلى تحول نوعي في طبيعة المدينة من كونها مركزاً إدارياً تقليدياً، إلى مدينة تُدار بمنطق البيانات والأنظمة الذكية، مبيِّناً بأن هذا التقدم لا يمكن قراءته كتحسن تقني منفصل، بل كإشارة إلى إعادة هيكلة شاملة في نموذج التنمية الحضرية داخل المملكة.

وشرح بأن مؤشرات المدن الذكية العالمية تعتمد على منظومة متكاملة تشمل: كفاءة الخدمات الرقمية، جودة البنية التحتية، الاستدامة، مرونة التنقل، ومستوى الابتكار. وبالتالي، فإن تقدم الرياض في هذه المؤشرات يعني أنها أصبحت قادرة على تشغيل المدينة كنظام متكامل وليس كقطاعات منفصلة.

ودلل القاسم على ذلك بما حققته الرياض من تطور في الخدمات الحكومية الرقمية، وتحسين تجربة السكان والزوار والمقيمين، وزيادة جاذبية المدينة للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب رفع كفاءة إدارة النقل والطاقة والمرافق العامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي.

تحقيق



ويرى أن هذه الإنجازات تعكس ارتفاع الجاذبية الاستثمارية للمدينة، إذ لم يعد المستثمر العالمي يقيّم المواقع بناءً على التشريعات والموقع الجغرافي فقط، بل على كفاءة البيئة التشغيلية وجودة بنيتها الرقمية، ما يجعل تقدم الرياض مؤشراً مباشراً على قدرتها المتنامية للتحول إلى مركز اقتصادي وتقني إقليمي.

تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل

وأوضح القاسم أن هذه المدن تعتمد على البيانات والاتصال الرقمي والتكامل بين الأنظمة كأساس لاتخاذ القرار وتقديم الخدمات بكفاءة أعلى، ما يهيئ بيئة اقتصادية حديثة تتجاوز الأنشطة التقليدية، وبالتالي فهي تمثل البنية التشغيلية التي يرتكز عليها الاقتصاد الرقمي، إذ تتيح نمو الأعمال والخدمات القائمة على التقنية والبيانات.

ويبين أن المدن الذكية بالمملكة تعد من أهم أدوات تنويع الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النشاطات التقليدية، من خلال دعم وتمكين قطاعات جديدة وواعدة مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، بما يسهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتعزيز النمو المستدام.

ولفت إلى أن المدن الذكية تدعم الاقتصاد الرقمي عبر رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتقليص وقت وتكاليف الأعمال، مما يحفز الاستثمار. كما تعزز نمو التجارة الإلكترونية وتوسيع الأسواق، وتدعم الشركات الناشئة، وتطور منظومة المدفوعات الرقمية بما يسهل المعاملات المالية ويحقق الشمول المالي.

تنمية اقتصاد البيانات

وأشار القاسم إلى أن دور المدن الذكية يمتد إلى تنمية اقتصاد البيانات من خلال دعم اتخاذ القرار المبني على المعلومات وخلق فرص استثمارية جديدة، فضلاً عن تحفيز الاقتصاد الابتكاري عبر استحداث وظائف تقنية متقدمة واستقطاب المواهب والشركات العالمية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويواكب متطلبات المستقبل الرقمي.

وأضاف أن المدن الذكية تسهم في تقليص الاحتكاك الاقتصادي وخفض تكاليف الأعمال عبر الرقمنة وتسريع الخدمات، مما يرفع الإنتاجية وكفاءة الأسواق. كما أن الارتقاء بجودة الحياة والرفاهية يعزز تنافسية المدن وقدرتها على استقطاب الكفاءات والاستثمارات طويلة الأجل، مما يجعل المدن الذكية أداة متكاملة لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

وأوضح القاسم أن الذكاء الاصطناعي يمثل العقل التشغيلي للمدينة الذكية، من خلال تحليل ملايين البيانات بشكل لحظي لدعم اتخاذ القرار وتحسين كفاءة الخدمات. فبينما في المدن التقليدية، تعتمد الإدارة غالباً على الاستجابة بعد وقوع المشكلة، يختلف الأمر في المدن الذكية التي يتحول فيها النموذج إلى إدارة استباقية قائمة على التنبؤ.

وأضاف أن تطبيقاته تشمل إدارة المرور والطاقة، والأمن والسلامة، والصيانة التنبؤية، وإدارة الموارد والنفايات، بما يعزز الاستدامة ويخفض تكاليف التشغيل. كما تعتمد هذه المنظومة على تقنيات متقدمة مثل إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والحساسات الذكية، والتوأم الرقمي الذي يتيح محاكاة سيناريوهات التطوير قبل تنفيذها على أرض الواقع.

تمكين الخدمات المتقدمة

وأكد القاسم أن بناء المدن الذكية يرتكز على بنية تحتية رقمية متطورة تُعد شبكات الجيل الخامس عمودها الفقري؛ نظراً لسرعتها العالية وقدرتها على ربط ملايين الأجهزة. وتشكل هذه الشبكات الأساس لتشغيل التطبيقات الذكية، وتمكين الخدمات المتقدمة، ورفع كفاءة إدارة المرافق والموارد والأنشطة الاقتصادية.

وأضاف القاسم أن البنية التحتية الرقمية وشبكات الجيل الخامس تُحدث أثراً اقتصادياً واسعاً من خلال دعم تطبيقات إنترنت الأشياء، وتمكين المركبات والأنظمة الذكية، وتعزيز الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، إلى جانب رفع إنتاجية الشركات والمؤسسات وجذب الاستثمارات التقنية ودعم الصناعات الرقمية المستقبلية.

ورأى أن البنية التحتية الرقمية تؤدي اليوم دوراً مهماً في تعزيز تنافسية المدن والاقتصادات الحديثة، يماثل دور الطرق والموانئ في الاقتصاد التقليدي؛ فكما كانت البنية المادية أساساً لحركة التجارة والسلع في الماضي، أصبحت الشبكات الرقمية الركيزة الأساسية لتدفق البيانات ونمو الاقتصاد الرقمي.

تحقيق مستهدفات رؤية 2030

وأشار القاسم إلى أن المدن الذكية تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة، من خلال رفع جودة الحياة للسكان، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين الاقتصاد الرقمي، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وجذب الاستثمارات والكفاءات العالمية.

وأضاف أن المدن الذكية تسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد من خلال تحسين إدارة الطاقة والمياه وتطوير الخدمات العامة عبر منظومات رقمية متكاملة، بما يحد من الهدر ويعزز الاستدامة. كما تدفع نحو تحول اقتصادي أعمق يقوم على المعرفة والابتكار والتقنية بدلاً من الاعتماد على الموارد التقليدية.

ونوه بأن هذا التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتقنية يمثل جوهر مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويجعل التحول الحضري الذكي أحد المحركات الرئيسة للتنمية الشاملة، بما يدعمه من نمو اقتصادي مستدام وتحسين لجودة الحياة وتعزيز للتنافسية الوطنية على المدى الطويل.

مركز عالمي للاقتصاد الرقمي

وأكد القاسم أن المملكة تمتلك مقومات قوية تؤهلها لتعزيز مكانتها مركزاً عالمياً للاقتصاد الرقمي خلال السنوات المقبلة، مستفيدة من موقعها الإستراتيجي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، واستثماراتها الكبيرة في التقنية والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتقنيات المالية.

وأضاف أن التشريعات التنظيمية المتطورة بالمملكة تشجع الابتكار والاستثمار، والمشروعات المستقبلية الكبرى مثل نيوم التي تمثل مختبرات عالمية لتطوير التقنيات الذكية وتطبيقاتها، إلى جانب التوسع في مراكز البيانات، والاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وتطوير البيئة التنظيمية الداعمة للابتكار، كلها عناصر تعزز من قدرة المملكة على المنافسة عالمياً.

واختتم القاسم تعليقه لـ "متمم" بالتأكيد على أن تقدم الرياض في مؤشرات المدن الذكية يجسد تحولاً اقتصادياً شاملاً يجعلها محركاً للنمو. ويرى أن استمرار الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، البنية الرقمية، وتطوير رأس المال البشري، سيعزز مكانة المملكة كقوة عالمية في الاقتصاد الرقمي، ويدعم مستهدفات رؤية 2030 لبناء مدن مستدامة وذكية.

النمو الاقتصادي المستدام

مـن جانبهـا رأت المحللـة الاقتصادية روان بـن ربيعـان، أن العالـم يشـهد تحـولاً جوهريـاً فـي معاييـر القـوة الاقتصاديـة؛ فلـم تعـد الثـروات الطبيعيـة أو حجـم الأسـواق وحدهـا كافيـة لقيـاس تنافسـية الـدول، بـل بـرزت القـدرة علـى بنـاء مـدن ذكيـة قادرة على توظيف التقنيـة والبيانات والابتـكار بوصفهـا أحد أهـم محـددات النمـو الاقتصـادي المسـتدام.

وأضافـت أن المـدن الذكيـة لـم تعـد مشـروعاً عمرانيـاً أو تحسـيناً خدميـاً، بـل تحولـت إلـى سياسـة اقتصاديـة متكاملـة تعيد تشـكيل بنيـة الاقتصاد السـعودي وترفـع قدرتـه التنافسـية فـي بيئـة عالميـة تتغيـر بسـرعة. وأن التقـدم الـذي تحققـه الريـاض، يتجاوز حـدود التحـول الرقمـي التقليـدي ليطـال الإنتاجيـة، وكفـاءة الإنفـاق، وجـودة البنيـة التحتيـة، وفعاليـة المؤسسـات.

وأوضحـت أن هـذه المؤشـرات لا تقيـس التحـول الرقمـي وحـده، بـل تعكـس كفـاءة المؤسسـات والبنيـة التحتيـة وسـرعة تدفـق المعلومـات؛ وهي عناصر تؤثر مباشـرة فـي قرارات الاسـتثمار والإنتـاج. وقـد أثبتـت التجـارب أن المـدن أصبحـت المحـرك الرئيس للنمـو، والمصدر الأكبـر للناتج المحلـي فـي معظـم الاقتصـادات المتقدمـة.



المدن الذكية، أصبحت عنصراً رئيسـاً فـي قـرارات الشـركات العالميـة لاختيـار مقارهـا الإقليمية

الأستاذة/ روان بن ربيعان

وأنـه مـع انتقـال المنافسـة العالميـة إلـى مسـتوى المـدن، أصبحـت البنيـة الرقميـة المتقدمـة والبيئـة التنظيميـة المرنـة عـاملاً حاسـماً في اسـتقطاب الاسـتثمارات النوعيـة والكفـاءات البشـرية والشـركات العالميـة. ومـن ثم، فإن نجـاح المدن الذكيـة لا يُقاس بعـدد تطبيقاتهـا، بـل بقدرتهـا علـى تحويـل التقنيـة إلـى قيمـة اقتصاديـة مسـتدامة.

تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد

وبيِّنـت أن القيمـة الحقيقيـة للمـدن الذكيـة تكمـن فـي قدرتها علـى رفع الإنتاجيـة الكليـة لعوامـل الإنتـاج عبر تقليـل تكاليـف المعـاملات، وتسـريع اتخـاذ القـرار، وتحسـين إدارة المـوارد، وتعزيـز كفـاءة سلاسـل الإمـداد والخدمـات اللوجسـتية. وهـذا مـا يجعـل الاقتصـاد قـادرًا علـى تحقيـق نمـو أعلـى دون الحاجـة إلـى زيـادة مماثلـة فـي حجـم المـوارد، وهـو جوهـر التنميـة المسـتدامة.

وأشـارت بن ربيعـان إلى ارتبـاط المدن الذكيـة بكفـاءة الماليـة العامـة؛ إذ إن الاعتمـاد علـى البيانـات الضخمـة والـذكاء الاصطناعـي يرفـع جـودة التخطيـط وإدارة الأصـول، ويحـد مـن هـدر المـوارد ليعظـم القيمـة المتحققة مـن الإنفاق. ومـن ثم، فإن الاسـتثمار في البنيـة الرقميـة لا يعد بنداً إنفاقيـاً، بل هو أصـل إنتاجي يولد عوائـد اقتصاديـة واجتماعيـة طويلـة الأجـل.

وفـي المقابـل، يجـذب هـذا النموذج الحضـري اسـتثمارات القطـاع الخاص؛ فالمسـتثمر يبحـث عـن مدينـة تجمع بيـن البنيـة المتطـورة، الكفـاءة التنظيميـة، التشـريعات الداعمـة، ورأس المـال المؤهـل، إلـى جانـب منظومـة رقميـة تقلـص تكاليـف الأعمـال وتُسـرّع الوصـول للأسـواق. ولهـذا، أصبحت المـدن الذكيـة عنصراً رئيسـاً في قـرارات الشـركات العالمية لاختيـار مقارهـا الإقليميـة.



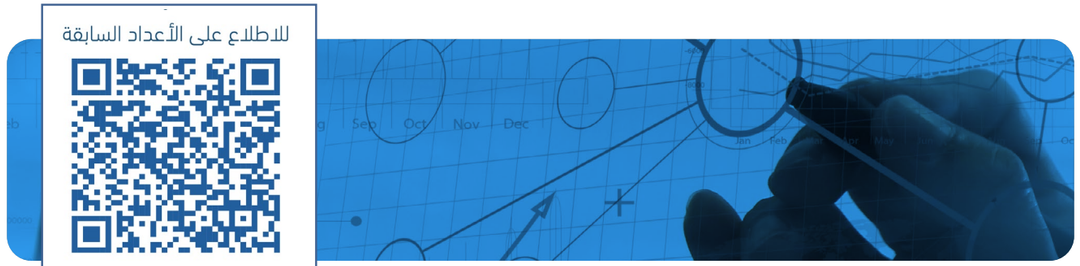
ونوهـت بارتبـاط المـدن الذكيـة بالاقتصـاد الرقمـي كمحـرك للتنويع؛ بالنظـر إلـى اعتمـاد قطاعـات الـذكاء الاصطناعـي، والتقنيـات الماليـة، والحوسـبة، وإنترنـت الأشـياء، والأمن السـيبراني على بنيـة رقميـة متقدمة وبيئـة تنظيميـة مرنـة. وكلمـا زادت جاهزيـة المدينـة، تضاعفـت قدرتهـا علـى احتضـان الابتـكار، وإنتـاج المعرفـة، وتحويلهـا إلـى فـرص اسـتثمارية ووظائـف نوعيـة عاليـة الإنتاجيـة.

الرياض مركز اقتصادي عالمي

وأكـدت بـن ربيعـان أن الريـاض تمثـل نموذجـاً للتحـول نحـو اقتصـاد المعرفـة والابتـكار؛ فالتوسـع فـي البنيـة الرقميـة، وتطويـر الخدمـات، واسـتقطاب المقـرات الإقليميـة يعكـس تحـول العاصمـة إلـى مركـز اقتصـادي قـادر علـى المنافسـة عالميـاً. وتزداد أهميـة هـذا التحول مع تسـارع المتغيـرات الدوليـة، في وقتٍ أصبحـت فيـه القـدرة علـى توظيـف التقنيات الناشـئة عاملاً حاسـماً لتعزيز المرونـة الاقتصاديـة.

ورأت أن المنافسـة العالميـة لـم تعد تقـوم علـى وفـرة المـوارد بـل علـى كفـاءة إدارتهـا، وتُعـد المـدن الذكيـة التطبيـق العملـي لهـذه المعادلة؛ إذ تحـوّل البيانـات إلـى قـرارات، والتقنية إلـى إنتاجيـة، والاسـتثمار إلـى قيمـة مسـتدامة. لذا، فإن نجاحهـا الحقيقي لا يُقـاس بحجـم الإنفـاق، بـل بأثرهـا فـي رفـع إنتاجيـة الاقتصـاد، وتعزيـز تنافسـيته، وتحسـين جـودة الحيـاة.

وخلصـت بـن ربيعـان إلـى أن مـا تشـهده الريـاض اليـوم يتجـاوز التنمية الحضريـة ليؤسـس لمرحلـة اقتصاديـة جديدة تقوم علـى المعرفـة والابتكار وكفـاءة المـوارد. ومـع اسـتمرار هـذا المسـار، تتعـزز مكانـة المملكـة كاقتصـاد يوظـف الثـورة الرقميـة لبنـاء نمـوذج تنمـوي أكثـر إنتاجيـة واسـتدامة، وقـادر علـى المنافسـة عالميـاً وتحقيـق قيمـة مضافـة للأجيـال القادمـة.



للاطلاع على الأعداد السابقة

























Maziah

برنامج مزيـة

أحد برامج تنمية الولاء الوظيفي، والمصمم خصيصًا لمنسوبي الجهات التابعة للمنظومة المالية وأسرهم.

يمنح البرنامج باقة واسعة من **العروض والخصومات** في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والمطاعم والمقاهي والفنادق والسياحة والرياضة والترفية والسيارات و الأثاث ومتاجر التجزئة وغيرها.

نضع بين أيديكم أحدث المزايا المتاحة، ونواصل تحديث المزايا بشكل مستمر، بما يليق بمنسوبي المنظومة المالية، ويعزز جودة الحياة.

مزية.. لأنكم تستحقون الأفضل.

متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

@CFKC_KSA